مجلة اللُّغة العربيَّة والعلوم الإسلاميَّة المجلد (٣) العدد (٩) – مارس ٢٠٢٤م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: x ١٤٥-٢٨١٢ الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٨١٢- ٥٤٢٨
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

التنظير لضرائر الشّعر بالحديث النَّبوي الشَّريف عند ابن مالك (دراسة تحليلية)

د. سميحة بنت صلاح بن صالح اللهيبي الحربي
أستاذ مشارك في قسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة
sharbi@uqu.edu.sa

Journal of Arabic Language and Islamic Science, Vol (٣) Issue (٩)- march2024
Printed ISSN:2812-541x. Online ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى جمع تنظيرات ابن مالك لبعض ضرائر الشعر بما جاء في لغة الحديث النَّبوي الشريف، وبيان صورها وأثرها في إخراج هذه الضرائر من دائرة الضرورة الشعرية، وجعلها جائزة اختيارًا؛ لورودها في الحديث، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لهذه المسائل المنظَّر لها ببعض وجوه الإعراب في الحديث النَّبوي الشريف.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، أمَّا التمهيد فتضمن تعريفًا موجزًا لأهم مصطلحات البحث، وهي: التنظير، والضرورة الشعرية، والحديث النبوي.

وأمَّا المبحث الأول، فعنوانه: صور التنظير لضرائر الشعر بالحديث النبوي الشريف عند ابن مالك.

وأمَّا المبحث الثاني، فعنوانه: مسائل الضَّرائر الشّعرية التي لها نظائر في الأحاديث النَّبوية.

وأمَّا المبحث الثالث، فعنوانه: أدلة ابن مالك النَّحوية ومعاييره الأصولية.

وأمَّا الخاتمة، فجاءت مبيّنة أهم النتائج التي خلُصت إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك ـ التنظير ـ الضّرورة الشّعرية ـ التوجيه ـ مسائل الضّرورة الشّعرية.

Abstract

This research aims to gather the theories of Ibn Malik on some licenses in poetry as mentioned in the language of the noble Prophetic Hadith, and to explain their forms and impact in removing these licenses from the circle of poetic necessity, making them permissible choices. This is in light of their occurrence in the Hadith, through the analytical study of these issues viewed in various grammatical forms in the noble Prophetic Hadith. This study contains an introduction, a preface, three sections, and a conclusion. The preface includes a brief definition of the most important research terms, namely: viewpoints, poetic licenses, and the Prophetic Hadith. The first section is titled: The forms of viewpoints on poetry licenses in the noble Prophetic Hadith according to Ibn Malik.

The second section is titled: Issues of poetic licenses with equivalents in Prophetic traditions.

The third section is titled: Ibn Malik's grammatical evidence and his fundamental standards.

The conclusion highlights the most important findings of the study.

Key Words: Ibn Malik - Theories - Poetic Licenses - Guidance - Issues of Poetic Licenses.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين الذي فضلنا على سائر خلقه أجمعين، فأكرمنا باللسان العربي المبين، والصلاة والسلام على النبي المختار الأمين أفصح العرب، وخاتم النّبيين، وسيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تفرد ابن مالك بموقف خاص في قضيتين اختلف فيهما النُّحاة كثيرًا فتناولوهما بالبحث والدراسة حتى تعددت أقوالهم ومذاهبهم، الأولى: مفهوم الضَّرورة الشّعرية وموقفه منها، والثانية: الاحتجاج بالحديث النَّبوي، وقد ظهر موقفه من هاتين القضيتين في كتبه في أثناء مناقشته للمسائل النَّحوية الواردة فيما استشهد به من الأحاديث النَّبوية، فنجده يُعضّد رأيه بأنَّ الضَّرورة هي: "ما وقع في الشّعر دون النثر ممَّا ليس للشّاعر عنه مندوحة" بما ورد في الأحاديث النَّبوية من مسائل نحوية عدَّها بعض النُّحاة من مسائل الضَّرورات الشّعرية، ولا ضرورة فيها لورودها في كلام العرب.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ"التنظير لضرائر الشّعر بالحديث النَّبوي الشَّريف عند ابن مالك (دراسة تحليلية)؛ لدراسة هذه الظاهرة، وهي التنظير بالحديث النبوي الشريف على ضرورة الشّعر، وإثبات صحة رأيه في الضَّرورة الشّعرية بناء على موقفه من الاحتجاج بالحديث النَّبوي من خلال الدراسة التحليلية لبعض مسائل الضَّرائر التي ورد نظيرها في الحديث النَّبوي.

وقد اخترت دراسة هذه الظاهرة دون الأخرى؛ لأنَّ الباحثين لم يتناولوها بالدراسة بخلاف موقفه من الاستشهاد بالحديث النَّبوي الذي اهتموا ببيانه فأفردوا له أبوابًا وفصولًا في كتبهم فلا حاجة إلى ذكره.

مشكلة البحث:

نفى ابن مالك بعض الظواهر اللغوية التي قصرها النُّحاة على الضرورة الشعرية؛ لورود

مثلها، أو نظيرها في لغة الحديث النبوي.

أسئلة البحث:

أتت هذه الدراسة؛ لتُجيب عن التساؤلات التالية:

ـ كيف وظَّف ابن مالك تنظيراته بالحديث النبوي الشَّريف في نفي الضرورة الشعرية، وإجازتها في سعة الكلام؟

ـ ما الأثر الذي ترتب على هذا التنظير في توجيهات ابن مالك وآرائه النَّحوية؟

ـ ما الأدلة والمعايير الأصولية التي اعتمد عليها ابن مالك في تنظيراته وترجيحاته؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة؛ لتعضيد رأي ابن مالك في الضَّرورة الّشعرية اعتمادًا على التنظير بالحديث الشَّريف، ومناقشة المسائل النَّحوية التي أخرجها ابن مالك من دائرة الضَّرورة الشّعرية، ودراستها دراسة تحليلية وبيان الأدلة والشّواهد التي استدل بها على صحة رأيه.

الدراسات السابقة:

قد تناولت دراسات سابقة موضوع الضرورة الشعرية، ومفهومها عند ابن مالك، والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وموقفه منه، وتختلف هذه الدراسة عن غيرها في بيان صور التنظير بالحديث عند ابن مالك في كتبه، وأثر هذا التنظير في إخراج إحدى وعشرين مسألة من نطاق الضرورة الشعرية لوقوعها في الاختيار، وبيان أدلته النحوية ومعاييره الأصولية التي اعتمد عليها في استدلالاته وترجيحاته.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقهما مقدمة فيها وصف لطبيعة البحث، ومشكلته، وخطته، ومنهجه، وتمهيد فيه تعريف موجز لمصطلحات البحث، وتتلوهما خاتمة تتضمن أهم نتائجه، ثم قائمة بمصادره ومراجعه.

المبحث الأول: صور التنظير لضرائر الشعر بالحديث النبوي الشريف عند ابن مالك.

المبحث الثاني: مسائل الضَّرائر الشّعرية التي لها نظائر في الأحاديث النَّبوية.

المبحث الثالث: أدلة ابن مالك النَّحوية ومعاييره الأصولية.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التَّحليلي، القائم على استقراء المعلومات وجمعها، ثم تصنيفها وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة.

وختامًا، أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل ويتقبَّله مني بقبول حسن، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

يحسن بنا أن نمهد لهذا البحث بذكر تعريف موجز للمصطلحات الواردة فيه:

أولًا: مفهوم التنظير:

التنظير في اللغة:

لم يرد ذكر مصطلح التنظير بلفظه عند علماء اللُّغة، وإنَّما ذُكِر أصله، فالتنظير مصدرٌ للفعل نظَّر[١] على وزن فعَّل مشتق من النظر بمعنى تأمل الشّيء ومعاينته، ثم القياس عليه، وقد أرجع ابن فارس جميع فروع هذا الفعل ـ نظر ـ إلى هذا المعنى[٢].

ويُقال: نظَّر الشّيءَ بالشّيء ناظره به[٣]، أي قابله به[٤]، وجعله نظيرًا له[٥]، والنظير بمعنى المثل كما أجمع عليه علماء اللُّغة[٦] يقول الخليل بن أحمد: "ونظير الشيء: مثله؛ لأنَّه إذا نُظِر إليهما كأنَّهما سواء في المنظر"[٧]، يقول ابن منظور: "والنظير المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك أي مثلك؛ لأنَّه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء"[٨].

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة ١، ٢٠٠٨م . ج ٢/ ٢٣٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر،١٩٧٩م . ج٥/٤٤٤.

(٣) المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية، القاهرة،١٩٧٢م . ج٢/٩٣٢، ومعجم تقويم اللغة وتخليصها من الأخطاء الشائعة، هلا أمون، دار القلم. ص: ٢٦٤.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: ٢٣٢/٣.

(٥) المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ج ٢/ ٩٣٢، مادة (نظر).

(٦) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. ج ١٥٦/٨، وجمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار العلم للملايين ـ بيروت :٤٣٢/١، وتهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. ج٢٦٦/١٤، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان. ص: ٤٨٤.

(٧) العين: ١٥٦/٨.

(٨) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ـ بيروت، الطبعة ١٤١٤هـ . ج ٢١٩/٥ مادة (نظر).

إلا أنَّ النظير كما ذكر الكفوي أخص من المثل؛ لأنَّه يُقال لما يُشاركه في الجوهر[١]، فالشّيء على مثله أدل منه على نظيره المقارب كما نصَّ على ذلك الفارقي[٢].

وجعله التهانوي بمعنى الشبيه، فيقول: "وبالجملة فنظير الشيء ما يكون مشابهًا له في أمر، وقد يُطلق النظير على المثال مسامحة، ولكن إذا قوبل بالمثال بأن يُقال هذا نظير له لا مثال له مثلًا لا يُراد به المثال بل يُراد به أنَّه نظير له أي شبيه له"[٣].

وعند الحموي المقابلة هي التنظير بين شيئين وأكثر فقال: "المقابلة أدخلها جماعة في المطابقة، وهو غير صحيح، فإنَّ المقابلة أعمّ من المطابقة وهي التنظير بين شيئين وأكثر، وبين ما يخالف وبين ما يوافق فبقولنا: (وما يوافق) صارت المقابلة أعم من المطابقة، فإنَّ التنظير بين ما يوافق ليس بمطابقة، وهذا مذهب زكي الدين بن أبي الإصبع"[٤].

ومن كل هذه التعريفات السابقة يظهر لنا أنَّ التنظير والنظير لفظان مترادفان فهما يعنيان المماثلة والمشابهة والمقابلة.

التنظير في الاصطلاح:

إنَّ أول ظهور لمصطلح التنظير كان عند علماء الفقه، فقد استعملوه بمعنى التشبيه والتمثيل واحتجوا به لإثبات القياس بعد أن ضاق مجال الاجتهاد، فاحتاجوا إليه في تنظير المسائل ببعضها وتفريقها عند الاشتباه[٥]، وقد ذكره ابن حزم الظَّاهري الأندلسي

---

(١) الكليات، أيوب الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ص:٩٠٦.

(٢) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، أبو القاسم سعيد الفارقي، تحقيق: سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الطبعة ١٩٩٣. ص: ١٦٥.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ط ١٩٩٦م، مكتبة لبنان ـ بيروت. ج١٤٤٨/٢ .

(٤) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م، دار ومكتبة الهلال . بيروت، دار البحار ـ بيروت :١٢٩/١.

(٥) الفروق الفقهية والأصولية، مقوماتها ـ شروطها ـ نشأتها ـ تطورها (دراسة نظرية ـ وصفية ـ تاريخية)، يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. ص: ٦٧.

وجعله مرادفًا للتشبيه والتمثيل والقياس والتعليل، فيقول في كتابه المحلَّى معلِّقًا على بعض الأثر في كتاب المواريث: "قال أبو محمد: هذا التنظير، وهذا التشبيه، وهذا التمثيل، وهذا التعليل، وهذا القياس به يحتجُّ أهل القياس في إثبات القياس، فانظروا، واعتبروا"[١].

ثمَّ استعمله البلاغيون بعد ذلك، فذكره ابن أبي الإصبع في كتابه بديع القرآن، حيث قال في باب التنظير: "وهو أن ينظر الإنسان بين كلامين إمَّا متفقي المعاني، أو مختلفي المعاني ليظهر الأفضل منهما"[٢].

أمَّا استعماله عند علماء النَّحو فكان أول ظهور له بلفظه عند ابن مالك[٣]، ثم تلاه المرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن فرحون[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشاطبي[٨]،والأزهري[٩]، والصبان[١٠]، وكان مرادفًا لديهم لمصطلح النظير، فالمتأمل في نصوصهم يجد أنَّهم

---

(١) المحلى بالآثار، أبو محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر ـ بيروت. ج ٣٢١/٨.

(٢) بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ص:٢٣٨.

(٣) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ج ٣٤٦/٣.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م، دار الفكر العربي. ج٣ /١٤٣٦، ١٤٤٧.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة ١٩٨٥، دار الفكر ـ دمشق. ص: ٥١٤.

(٦) العدة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمد عبد الله الإمام العلامة ابن فرحون، تحقيق: أبو عبدالرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى. ج٢٣/٢.

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ. ج٢٧٤/١، ١٥٠٤/٣.

(٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، د . محمد البنَّا، د. عياد الثبيتي، د. عبدالمجيد قطامش، د. سليمان العايد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة. ج١/١٣٥، ٣٤٧/٢، ٢٦٤/٩، ٤٨٧.

(٩) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية. ج٦٠٧/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهري، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، الناشر ـ الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٦م. ص: ٩٦.

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ: ج١/ ١٠٠، ٢٨٣، ٣٧٣، ٢ /٣٢٣، ٤٦٧.

بالتنظير: التمثيل والتشبيه بحمل النظير على النظير، ومقابلته به، ثمَّ تأمل الشبه بينهما سواء أكان في اللفظ، أم في المعنى.

وأمَّا النظير، فهو كما عرَّفه الرماني: "الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال"[١].

ثانيًا: مفهوم الضّرورة في اللغة:

جرى مصطلح الضّرورة على ألسنة علماء اللُّغة منذ فجر الدّراسة العربية، وتردد ذكره في كتبهم؛ لارتباطه ببعض القضايا اللُّغوية والمسائل النَّحوية التي يلجأ إليها الشّاعر عند ارتكابه ما يخالف القياس وسنن العربية وقواعدها العامة.

فالضّرورة في اللُّغة هي اسم لمصدر الاضطرار[٢]، وقيل هي مشتقة من الضّرر[٣]، وهو النازل ممَّا لا مدفع له[٤]، ويقال: قد اضطر إلى الشيء أي أُلْجِئَ إليه[٥].

والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء[٦] وقيل : هو حمل الإنسان على ما يضُرّه ، أو

---

(١) رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان. ص:٧٢ .

(٢) العين : ٧/٧ مادة (ضرر)، ولسان العرب: ٤٨٣/٤، مادة (ضرر).

(٣) كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان. ص: ١٣٨، والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار القلم، الدار الشرقية. دمشق ـ بيروت. ص: ٥٠٤ـ٥٠٥ مادة (ضرر).

(٤) كتاب التعريفات: ١٣٨، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأزي البغدادي، المطبعة السلفية ـ مصر. ص: ٦.

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، دار العلم للملايين ـ بيروت. ج ٧٢٠/٢ مادة (ضرر)، مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا. ص:١٨٣ مادة (ضرر) .

(٦) العين :٧/٧ مادة (ضرر) ، ولسان العرب :٤٨٣/٤ مادة (ضرر)، والقاموس المحيط: ٤٢٨ مادة (الضرّ).

على أمر يكرهه ، ويكون على ضربين ذكرهما الرَّاغب الأصفهاني[١]:

أحدهما: اضطرار بسبب خارج كمن يُضرب أو يُهدد ، حتى يفعل منقادًا، أو يؤخذ قهرًا، فيحمل على ذلك كما في قوله تعالى: {ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِير}[٢]، وقوله تعالى: {نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلاً ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابٍ غَلِيظ}"[٣].

والثاني: بسبب داخل، وذلك بقهر قوة له لا يناله بدفعها هلاك.

وقد فرَّق بينهما الدكتور محمد سمير مؤلِّف معجم المصطلحات النَّحوية والصّرفية، فقال: "الاضطرار: حالة تبيح للمضطر أن يوقع في كلامه ما لا يُباح له في غير الاضطرار. ومثل هذه الحالة لا تكون إلَّا في الشّعر؛ إذ لا ضرورة إلَّا فيه، ولا ضرورة في الاختيار أي النثر الذي يمكن للقائل أن يقول فيه ما يشاء دون اضطرار لارتكاب ما لا يسوغ أو يجوز"[٤].

ثمَّ قال: "والضّرورة هي عين الاضطرار ومرادفه، وقد استعمل اللفظان في التعبير عن الأطوال التي تلجئ الشّاعر إلى ارتكاب ما يخالف القياس ويجانبه"[٥].

مفهوم الضَّرورة عند علماء النّحو:

اختلف النَّحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية فكانت لهم عدَّة مذاهب، والمشهور منها مذهبان[٦]:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة[٧]، وهو أنَّ الضّرورة هي: ما وقع في الشّعر ممَّا لا نظير له في النثر سواء أكان للشّاعر عنه مندوحة أم لا"[٨]، وممَّن قال

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن: ٥٠٤ ـ٥٠٥.

(٢) سورة البقرة آية ١٢٦.

(٣) سورة لقمان آية ٢٤.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص: ١٣١.

(٥) المصدر السابق: ١٣١.

(٦) الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي، دكتور عبدالعال شاهين، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م. ص: ١٥.

(٧) المصدر السابق: ١٦.

(٨) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، دار الشروق. ص: ٩٨.

به: المبرد[١]، وابن جني[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن هشام[٥]، والشاطبي[٦]، والدماميني[٧] ، والفاكهي[٨]، والصبان[٩]، والألوسي[١٠].

ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّه يجوز للشاعر في شعره ما لا يجوز له في الكلام، سواء أكان مضطرًّا إلى ذلك أم غير مضطر، والسبب في ذلك كما وضحه السيرافي[١١] أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، فيخرج عن صحة الوزن فيحيله الشاعر عن طريق الشعر؛ لتقويم وزنه اضطر إلى ذلك أو لم يضطر؛ لأنَّه

---

(١) المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت. ج٣/٣٥٤، والكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م. ج١/٢٥٤.

(٢) الخصائص، ابن جني، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج٢/٣٩٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: الدكتور إيميل يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان. ج٣/١٤٧، وضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر :١٣، ومثل المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م. ص:٢٦٨.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ج ٥/٣٧٧ .

(٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار الكتاب العربي. ص: ٨٢ ـ٨٣.

(٦) المقاصد الشافية: ١/ ٤٩٣ ـ٤٩٩.

(٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. ج٢/٢١٨.

(٨) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله الفاكهي، المحقق: د. المتولي رمضان،مكتبة وهبة ـ القاهرة، الطبعة الثانية،١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م. ص:٣١٠ـ ٣١٣.

(٩) حاشية الصبان: ٣/٤٠٢.

(١٠) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٩.

(١١) ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى. ص:٣٤.

موضع أُلفت فيه الضرائر[١].

ومع أنَّ سيبويه لم يُصرح في كتابه بمفهوم محدد للضّرورة، إلَّا أنَّ النُّحاة فهموا مذهبه في الضرورة بأنَّه ما وقع في الشّعر دون النثر من نصوصه التي بيَّن فيها بعض مواضع الضّرورة ، فيقول: "اعلم أنَّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنَّها أسماء كما أنَّها أسماء، وحذف ما لا يُحذف يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا..."[٢].

والمتأمل في نص سيبويه السابق يرى أنَّه لم يقيد الضرورة بألَّا يكون للشاعر عنها مندوحة[٣]، وهذا دليل على صحة نسبة هذا الرأي له دون الرأي الآخر القائل بأنَّ الضرورة: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وإنَّما كان غرضه من هذا الباب كما وضّحه السيرافي في شرحه للكتاب هو التَّفريق بين الشّعر والكلام المنثور، فيقول: "اعلم أنَّ سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشّعر؛ ليُرى بها الفرق بين الشّعر والكلام، ولم يتقصَّه؛ لأنَّه لم يكن غرضه ضرورة الشّاعر قصدًا إليها نفسها، وإنّما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور"[٤].

وقد ذكر هذا الدليل الدكتور إبراهيم حسن بالإضافة إلى جملة من الأدلة أثبت بها صحة نسبة هذا الرأي لسيبويه، ومنها:

١ـ أنَّ كثيرًا من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، فكان سيبويه إمَّا أن يذكر هذه الروايات دون أن يرد رواية الضرورة، وإمَّا أن يكتفي بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها.

---

(١) ضرائر الشعر: ١٣.

(٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج١/٢٦ـ ٣٢.

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية، الدكتور إبراهيم حسن، مطبعة حسان ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣. ص: ٣٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ج١/١٨٨ـ١٨٩.

٢ـ أنَّ كثيرًا من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر الوزن أو إخلال بالمعنى.

المذهب الثاني: مذهب ابن مالك، ومن تابعه من النُّحاة، وهو أنَّ الضَّرورة هي: "ما وقع في الشّعر دون النثر ممَّا ليس للشاعر عنه مندوحة"(١)، وقد نُسب هذا المذهب أيضًا لسيبويه(٢)، وممّن قال به من النُّحاة : ابن قتيبة(٣)، والزجاج(٤)، وابن السراج(٥)، والقزاز القيرواني(٦)، والأعلم الشنتمري في أحد قوليه(٧)، والحريري(٨)، والعكبري(٩)، والصَّفار(١٠)، وابن عصفور في أحد قوليه(١١)، وغيرهم من النُّحاة.

---

(١) لغة الشعر: ٩٠، والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: ١٥.

(٢) شرح الجمل: ١٤٧/٣، وينظر لغة الشعر: ٩٠، والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: ١٥ .

(٣) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ١١١٩. ص: ٩٩، ١٠١ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، أشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة ١٣٩١ـ ١٩٧١. ص:٥٠.

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت. ج ٤٣٥/٣.

(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز التميمي، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت ـ بإشراف دار الفصحى بالقاهرة. ص: ١٤٦، ٣٢٣، ٣٢٥.

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، المملكة المغربية ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ج٢٠٥/١، وينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة. ج ١٠ /٤١٨ـ ٤١٩.

(٨) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، المحقق: عرفات مطرجي، الرسالة. بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م. ص:٧٢.

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، دار الفكر ـ دمشق. ج٩٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي: ٤٤٣/١، ومسائل خلافية في النحو، العكبري، تحقيق: محمد الحلواني، الناشر: دار الشروق . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م. ص: ١٠٤.

(١٠) لغة الشعر: ٩٢.

(١١) شرح الجمل: ١٤٧/٣ـ١٤٩.

موقف النحويين من رأي ابن مالك:

لم يرتضِ النّحاة رأي ابن مالك هذا؛ لأنَّ الأخذ به سيُلغِي وقوع الضرورة في الشعر، وممَّن ردَّ عليه أبو حيان، حيث قال: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النَّحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة، لأنَّ قائله متمكن من أن يقول: كذا، ففهم أنَّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنَّهم لا يلجؤون إلى ذلك؛ إذ يمكن أن يقولوا: كذا. فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا؛ لأنَّه ما من ضرورة إلَّا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنَّما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام. ولا يعني النحويون بالضرورة: إنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلَّا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلَّا ويمكن الشاعر أن يغيره"(١)، وقال في موضع آخر:" وأمَّا قوله ليس هذا بضرورة، إلى آخره فهذا ليس بشيء؛ لأنَّه ليس من ضرورة إلَّا ويتمكن الشاعر من أن يبدلها بنظم آخر، فعلى هذا يستحيل أن توجد ضرورة فالمصنف لا يفهم معنى الضرورة"(٢).

واعترض عليه ابن هشام كذلك بقوله: "لأنَّه إذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، فالضرورة ما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"(٣).

كما أبطل الشاطبي مذهبه بثلاثة أوجه(٤):

١ـ إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة.

٢ـ أنَّ الضرورة عند النحويين ليس معناها أنَّه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما

---

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. ج٢/٤٨٤.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق. ج١٩٩/٨.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٨٢.

(٤) المقاصد الشافية:١/٤٩١ـ ٤٩٥.

من ضرورة إلَّا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر.

٣ـ أنَّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلَّا لفظه ما تضمنه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

٤ـ أنَّه قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدة يلزم فيها ضرورة إلَّا أنَّها مطابقة لمقتضى الحال ومفصحة عنه.

٥ـ أنَّ العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك.

وردّه الدماميني بقوله: "وهذا ليس بمرضي؛ لأنَّ الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره وقت النظم إلَّا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق، وأمكننا في كل ما يدعى أنَّه ضرورة أن يدعى أنَّه أمر اختياري؛ لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة، ويعين تركيبًا يتم الوزن به، وهذا سهل على من له محاولة لنظم الشعر ولا يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها"[(١)].

ثالثًا: مفهوم الحديث في اللغة:

الحديث في اللغة: ما يُحدِّثُ به المُحَدِّثُ ، قال ابن منظور: "والحديث: ما يُحَدِّثُ به المُحَدّث تحديثًا، وقد حدَّثه به"[(٢)]، وفي المعجم الوسيط: "كل ما يتحدث به من كلام وخبر، ويُقال: (الحديث ذو شجون) يتذكَّر به غَيره وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم"[(٣)].

---

(١) تعليق الفرائد:٢/٢١٨.

(٢) لسان العرب :٢/١٣٣، مادة (حدث).

(٣) المعجم الوسيط :١/١٦٠، مادة (حدث).

مفهومه في الاصطلاح:

عرّفه الكرماني بأنَّه: "علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله، وأحواله"(١).

وقسّمه الشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم السنجاري إلى: علم رواية الحديث، وعلم دراية الحديث، وفرّق بينهما بقوله في علم رواية الحديث: "علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله بالسماع المتصل وضبطها وتحريرها"(٢).

وقوله في علم دراية الحديث: "علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلّق بها"(٣).

المبحث الأول: صور التنظير لضرائر الشعر بالحديث النبوي الشريف عند ابن مالك:

للتنظير فائدة بالغة في الحكم على الظواهر اللُّغوية والقواعد النَّحوية، فالنفس عادة تأنس وتألف بالأشباه والنظائر فيكون الحكم أقرب إلى فهمه، وضبطه، وتعقُّله بالأذهان، واستحضاره باستحضار نظيره(٤)؛ ولذلك اتخذه ابن مالك دليلًا من أدلة حكمه لنفي بعض الظواهر اللغوية التي خصها النُّحاة بالشعر وإثبات صحة وقوعها في سعة الكلام وفقًا لرأيه في الضّرورة الشّعرية فهي مشتقة من الضرر، وهو النازل ممّا لا مدفع له(٥)، فتقع في الشّعر دون النثر ولا يكون للشّاعر عنها مندوحة(٦)، فيجوز له ارتكابها إذا كان مضطرًّا ولم يجد بُدًّا منها، أمَّا إن أمكنه العدول عنها بلفظ آخر مع سلامة الوزن واستقامة المعنى فليست بضرورة، وعليه فيجوز للشّاعر أن يرتكب ما لا يجوز في الاختيار.

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف الكرماني، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، والطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان. ج ١٢/١، وينظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة. ج٢٧/١.

(٢) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري البخاري المعروف بابن الإكفاني، تصحيح: محمد سليم الآمدي، الناشر: أسعد بك حيدر، الطبعة ١٣٢٢هـ - بيروت . ص:٧٤.

(٣) تدريب الراوي :٢٦/١.

(٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبدالسلام إبراهيم، الطبعة الأولى١٤١١هـ -١٩٩١م، دار الكتب العلمية - بيروت. ج١٨٣/١.

(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٦.

(٦) شرح التسهيل :٢٠٢/١.

وعند النظر في كتب ابن مالك يظهر لنا رأيه في الضرورة الشعرية واضحًا جليًّا في أكثر من موضع في نصوصه التي ناقش فيها مسائل الضرورة الشعرية، ومن أمثلة ذلك قوله في شرح التسهيل عند حديثه عن مذهب النُّحاة في أنَّ وصل (أل) بالمضارع يعدّ ضرورة : "وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضّرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته[١]

ولتمكن الآخر من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ[٢]

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[٣].

وقوله أيضًا بعد استشهاده بقول الشاعر:

من يَكِدْني بسيّئ كُنْتَ مِنْهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[٤]

:"وأكثر النَّحويين يخصون هذا الاستعمال بالضَّرورة، قال شيخنا رحمه الله: ولا أرى ذلك، لأنَّ النَّبي ﷺ قال: (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له من ذنبه ما تقدم)؛ ولأنَّ قائل البيت متمكن من أن يقول بدل كنت: أك منه. وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل وصلناكم: نوصلكم، وبدل وإن تصلوا ملأتم: وإن تصلوا تملؤوا، وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل إن يسمعوا: إن سمعوا. فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه، وسهولة تعاطيه، عُلم أنَّهم غير مضطرين"[٥].

وقوله في شرح الكافية: "ومثله قول جرير:

---

(١) من البسيط، نُسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، ينظر: شرح الكافية الشافية :١٦٣/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. ج١٥١/١، والمقاصد الشافية:٤٨٥/١، وخزانة الأدب:٣٢/١.

(٢) المقاصد الشافية: ٤١١/٢، وخزانة الأدب:٣٣/١.

(٣) شرح التسهيل : ٢٠١/١.

(٤) من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، ينظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، دار الشروق. ص٢٨٠، والمقتضب ٥٩/٢.

(٥) شرح التسهيل:٤/ ٩١ ـ٩٢.

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا[1]

وهذا أيضا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن الشاعر من نصب "وأب" على أن يكون مفعولًا معه"[2].

وقوله في شواهد التوضيح عند حديثه عن ثبوت ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر: "وفي عدول حسان عن "علام يقوم يشتمني"، وعدول عمر عن "ولماذا" مع إمكانهما دليل على أنهما مختاران لا مضطران"[3].

ومن النصوص السابقة نجد ابن مالك قد استدل على صحة رأيه بالمسموع من كلام العرب من خلال التنظير لما وقع فيه من ظواهر لُغوية عُدت في الشعر من قبيل الضرورات وساغ وقوعها في سعة الكلام، فاستعان بالتنظير بالحديث الشريف واتخذه دليلًا لتعزيز رأيه وتقوية توجيهاته النَّحوية في إخراج بعض مسائل الضَّرورة الشّعرية من نطاق الضّرائر الشّعرية.

وإذا تتبعنا مصطلح التنظير عند ابن مالك فإنَّنا نجده قد استعمله بلفظه في كتابيه شرح التسهيل[4]، وشرح الكافية الشافية[5]، ومن ذلك قوله في باب المعطوف عطف نسق مُعلِّقًا على إجازة الكوفيين استعمال (ليس) حرف عطف: "وهذا التنظير لا يلزم لإمكان غيره ممَّا لا خلاف في جوازه، وذلك لأنَّه يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها

---

(١) من الكامل، في ديوانه ٣٦٢، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، وبحاشيته: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، المكتبة العصرية. ج٣٨٩/٢، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م، دار الكتب العلمية. ص: ٣٨٥، وشرح الأشموني :٣٩٣/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن محمد الطائي، حققه وقدَّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة. ج١٢٤/٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، مكتبة ابن تيمية. ص:٢١٨.

(٤) شرح التسهيل : ١٦٣/١، ٣/٢،٣٤٩/٣٤٦.

(٥) شرح الكافية الشافية :١٠٧٣/٢.

ضميرًا متصلًا، ثمَّ يُحذف منويًّا ثبوته..."[١]، وقوله في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل: "والتنظير بسائر المسائل هيّن، وتوجيهها بيّن، فلم أتصد لإحصائها، والإطالة باستقصائها"[٢].

أمَّا في بقية مؤلفاته فقد استعمل مصطلح النظير[٣] أو النظائر[٤]، أو مصطلحات مرادفة له تدل على كثرة المثيل أو الشبيه في الحكم، مثل: كثرة وروده في كلامهم، وكثرة صدوره عن فحول الشّعراء، وكثرة الاستعمال، وصحة استعماله نثرًا ونظمًا، فيقول: "ونظير حمل (متى) على (إذا) ، وحمل (إذا) على متى..."[٥]، وقوله: "النصب أقيس وأكثر نظائر"[٦]. وقوله :"ونظيره من كتاب الله..."[٧]، وقوله: "وقد تقدمت له نظائر جلية ذكرتها عند كلامي..."[٨]، وقوله: "ونظائرهما عند أمن اللبس كثيرة"[٩]، وقوله: "ونظائره في الشّعر كثيرة"[١٠].

أمَّا صور تنظيره بالحديث النبوي الشريف لضرورة الشعر، فقد جاءت على صورتين:

الصورة الأولى: المقابلة

قابل ابن مالك الظاهرة اللغوية التي خصَّها النُّحاة بالضرورة الشعرية بالنظير المماثل لها في لغة حديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة ﷺ، وهم من أفصح العرب الموثوق

---

(١) شرح التسهيل :٣٤٦/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية :١٠٧٣/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣٥٢،٩/١ ،٢٨٣، ٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٤٥/١٣٠،٤/١.

(٤) شرح التسهيل :٢٤٠/٧٤،٣٩٨،٢/١، ٢٤٠/٣،٢٦٠،٤٦٠،٢٤٤، وشرح الكافية الشافية: ٩٦٦/٢، ١٤٦٥/٣، ١٦٩٤، ٢٠٤٦/٤، ٢٢٠٩.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح: ٧٢، وينظر ص: ٧٣.

(٦) المصدر السابق:٩١.

(٧) المصدر السابق:٩٤.

(٨) المصدر السابق:١٦٢.

(٩) المصدر السابق:١٧٤.

(١٠) المصدر السابق:٢٠٦، وينظر ص:٢١٦، وص:٢٢٥.

بفصاحتهم، فاحتجّ بكلامهم على القاعدة المراد نفيها وإخراجها من دائرة الضرائر الشعرية؛ لوقوعها في سعة الكلام.

ومن أمثلة ذلك قوله في مسألة حذف ضمير الشأن إذا وقع اسمًا لـ(إنَّ): "ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن قول النبي ﷺ وفي بعض الروايات: وإنَّ لنفسك حق، وقوله ﷺ بنقل من يوثق بنقله: (إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)"(١)، وقوله في مسألة القَسَم بالفعل أشهد: "والعرب تُقسِم بفعل الشهادة، فتجعل له جوابًا كجواب القسم الصريح... ومثله قول سعيد بن زيد: (أشهد لسمعت) فأجرى أشهد مجرى أحلف. وجعل جوابه فعلًا ماضيًا مقرونًا باللام دون قد، ومن النحويين من يزعم أنَّ هذا الاستعمال مخصوص بالشعر..."(٢)، وقوله في مسألة وقوع فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا: "وأكثر النحويين يخص الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه)"(٣).

الصورة الثانية: الحمل

نفى ابن مالك الضرورة لحملها على أعرب الوجوه وأصحها في اللغة، وهي لغة النبي ﷺ وهي في أعلى مراتب البلاغة والفصاحة بعد لغة القرآن الكريم.

ومن أمثلة ذلك قوله عند حديثه عن جواز حذف ضمير الشأن مع إنَّ وخواتها: "ويجوز حذفه مع إنّ وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة وعليه يحمل قوله عليه السلام: (إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)"(٤).

وأمَّا أنواع الضرائر التي نظَّر لها ابن مالك في كتبه بالحديث النبوي وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ، فتقع في أربعة أنواع، وهي:

ضرائر النقص، وضرائر الزيادة، وضرائر التقديم والتأخير، وضرائر الإبدال.

وسنتناول في المبحث التالي دراسة تلك الضرائر دراسة تحليلية مرتبة حسب الأنواع.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٠٥.

(٢) المصدر السابق:٢٢٤.

(٣) شرح الكافية الشافية :١٥٨٦/٣.

(٤)المصدر السابق:٢٣٦/١، وينظر : شرح التسهيل : ١٠/٢-١١.

المبحث الثاني: مسائل الضَّرائر الشّعرية التي لها نظائر في الأحاديث النَّبوية

أولًا: ضرائر النقص

وتشتمل على ثماني مسائل، وهي:

المسألة الأولى: حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشَّرط.

إذا وقع جواب الشَّرط مبتدأ وخبرًا نحو: (إنْ يأتني زيدٌ فأنا أكرمه) فلا بد من اقترانه بالفاء[١]؛ لأنَّ جواب الشَّرط لا يصلح أن يكون جوابًا[٢]، فهو جملة اسمية مستقلة بنفسها، لا عمل لـ(إنْ) فيها؛ فهي لا تعمل في الأسماء، فوجب اقترانه بالفاء؛ لتصل ما بعدها بما قبلها، فيُعلم ارتباط الجواب بالشَّرط وأداته وتعلقه به، وعدم انقطاعه عنه[٣].

وقد اختلف النحويون في حكم حذفها، فأجاز ابن مالك حذف الفاء وحدها، أو حذفها مع المبتدأ من جواب الشّرط ـ منظِّرًا لذلك بقول الرسول ـﷺ لسعد ـرضي الله عنه: (إنَّك إنْ تركت ورثتَكَ أغنياءَ خيرٌ من أن تذرَهم عالةً)[٤]، وبوقوعه في حديثين آخرين وهما: قول الرسول ـﷺ لأبيّ بن كعب: (فإنْ جَاءَ صَاحِبُها، وإلَّا اسْتَمتِعْ بها)[٥]، حيث حذف جواب إنْ الأولى وحذف شرط إنْ الثانية وحذف الفاء من جوابها، والتقدير: فإنْ جَاءَ صَاحِبُها أخذها، وإن لا يجئْ فاستمتع بها[٦].

---

(١) علل النحو، أبو الحسن محمد بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد ـ الرياض. ص : ٤٤٠.

(٢) شرح التسهيل :٧٦/٤.

(٣) المصدر السابق :٧٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م، دار الفكر العربي. ج١٢٨٢/٣.

(٤) صحيح البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت. ص :٣١٣ كتاب الجنائز باب رثاء النبي ـ ﷺ ـ سعد بن خولة،حديث رقم :١٢٩٥ برواية:"إنك أن تذر.." وروي في كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل،ص :١٣٦٣، حديث رقم :٥٣٥٤ برواية :"أن تدع ورثتك".

(٥) صحيح البخاري كتاب اللقطة:٥٨٥، باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه، حديث رقم: ٢٤٢٦، برواية: (فاستمتع).

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح :١٩٢ـ١٩٤.

وقوله ـﷺـ لهلال بن أمية: (الْبَيِّنة وإِلَّا حدٌّ في ظَهرِكَ)[1]، حيث استشهد به على حذف فعل الشَّرط بعد إنْ، وحذف فاء الجواب مع المبتدأ، والتقدير: أحضر البينة وإنْ لا تحضرها فجزاؤك حدٌّ في ظهرك[2].

وقد أثبت ابن مالك بتنظيره بالحديثين السابقين أنَّ حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية غير مخصص بالشّعر، ولكن الشعر به أولى بخلاف ما قاله النّحويون، فقال: "والنّحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشّعر، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية، أو جملة طلبية. وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشّعر، لكن الشّعر به أولى. وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز، فلذلك قلت قبل هذا: فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت مُعان؛ لم أمنعه"[3].

ثم عضَّد ابن مالك رأيه هذا بعد التنظير له بالأحاديث السابقة بالسَّماع والقياس، أمَّا السَّماع فاستدل عليه بنظائر أخرى استشهد بها من النثر والشّعر، فاستشهد بقراءة طاوس: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلح لَّهُمْ خَيْر)[4] فخير خبر مرفوع لمبتدأ محذوف والتقدير: أصلح إليهم فهو خير[5]، وتقديره عند ابن جني: أصلح إليهم فذلك خيرٌ[6]. واستشهد ببعض الشّواهد الشّعرية، ومنها قول الشاعر:

أأُبَيَّ لا تَبْعَدْ فليس بخالدٍ حيٌّ ، ومن تُصِبِ المنُونُ بَعِيدُ[7].

---

(١) صحيح البخاري كتاب الشهادات :٦٥٢، باب إذا ادَّعى أو قذف فله أن يلتمس البينة، حديث رقم : ٢٦٧١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح :١٩٢ـ ١٩٤.

(٣) المصدر السابق:١٩٤.

(٤) سورة البقرة آية: ٢٢٠.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح:١٩٢.

(٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار سركين للطباعة والنشر. ج١/١٢٢.

(٧) من الكامل نسبه أبو تمام لغوية بن سلمى الضبي، برواية: (وليس)، ديوان الحماسة لأبي تمام بن حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان،١٤٠١هـ ـ١٩٨١م، المجلس العلمي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود. ج١/٥١١، وشرح الشواهد في أمات الكتب النَّحوية، محمد حسن شُرَّاب،الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان. ج١/٣٥٠.

حيث استشهد به على حذف جواب الشّرط مع الفاء والتقدير: فهو بعيد.

وقول الشّاعر:

فهل أنا إلَّا مِثلُ سِيّقةِ العِدَى إن استقدمت نحر وإن جبأت عقر[١].

وقول الشّاعر:

بني ثُعلٍ لا تنكِعُوا العنز شِربها بني ثُعل من ينكع العنز ظالمُ[٢].

استشهد به على حذف الفاء والمبتدأ معًا والتقدير: فهو ظالم[٣].

ـ وأمَّا القياس، فبحمل النظير على النظير، حيث حمل هذا الحذف على حذف المبتدأ مع واو الحال كما هي في قول عمر بن أبي سلمة: (رأيْتُ رسولَ اللهِ ـﷺـ يُصَلِّي في ثوب واحدٍ مُشْتملٌ به في بيتِ أمِّ سلمةَ)[٤] حيث حذف المبتدأ مع واو الحال والتقدير: وهو مشتمل.

وابن مالك في رأيه هذا متابع للكوفيين[٥]، والأخفش[٦]، وأبي الحسن الحوفي[٧]، وبعض

---

(١) من الطويل، شعر نصيب بن رباح،جمع وتقديم: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٧. روايته : (فما أنا) ص :٧٢.

(٢) من الطويل، نُسب للأسدي ينظر: الكتاب:٦٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني :٩٤٠، وشرح الكافية الشافية :١٦١٢/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٥م، اجامعة أم القرى، دار الفكر ـ دمشق ـ دار المدني، جدة. ج١٧٢/٣، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين الفارضي الحنبلي، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت. ج٤١/٤.

(٣) المحتسب :٢٩٦/١.

(٤) البخاري كتاب الصلاة ص:١٠٠، باب عقد الإزرار على القفا في الصلاة، رقم الحديث ٣٥٦ برواية : (مشتملًا).

(٥)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، المحقق: أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق. ج ١٢٥/٢.

(٦) معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ج١٦٨/١، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان. ص:٦٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق :د. مازن المبارك، الطبعة السادسة١٩٨٥، دار الفكر ـ دمشق. ص:٨٣٢،٢١٩.

(٧) البحر المحيط في التفسير،أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي جميل،الطبعة،١٤٢٠هـ، دار الفكر- بيروت. ج١٦١/٢.

نُحاة بغداد[١]، حيث أجازوا حذف الفاء في الاختيار[٢]؛ لكثرة وروده، وجعلوا ما بعد الفاء المحذوفة جملة مستأنفة، واستشهدوا بقوله تعالى: {إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِين}[٣] على أنَّ (الوصيةُ) مرفوعة على الاستئناف، والتقدير: (إن ترك خيرًا) فالوصية (للوالدين والأقربين بالمعروف حقًّا)[٤]، وقالوا في قراءة المدنيين في قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِير}[٥]، وقُرئ: بما كسبت، فاستدل بهذا على أنَّ الفاء محذوفة، وحذفها جائز حسن لجلال من قرأ به[٦].

واستشهدوا بقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ[٧].

على حذف الفاء من جواب الشّرط (الله يشكرها) للضّرورة[٨] والتقدير: فالله يشكرها، قال المبرد: "ولا اختلاف بين النَّحويين في أنَّه على إرادة الفاء؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح"[٩]، وقال: "الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشّرط ضرورة أي: فالله يشكرها"[١٠].

وردَّ النُّحاة عليهم استشهادهم بالآيات السابقة؛ بأنَّ الفاء لا تحذف إلَّا ضرورة،

---

(١) الدر المصون :٥٥٤/٩.

(٢) الجنى الداني :٦٩، ومغني اللبيب :٨٣٢،٢١٩.

(٣) سورة البقرة آية ١٨٠.

(٤) معاني القرآن :١٦٨/١.

(٥) سورة الشورى آية ٣٠.

(٦) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ج٥٧/٤، وخزانة الأدب: ٥٠/٩.

(٧) من البسيط، واختلف في نسبته، فمنهم من نسبه لحسان بن ثابت ولم أقف عليه في ديوانه، ومنهم من نسبه لعبدالرحمن بن حسان وهو في ديوانه: جمع وتحقيق: الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف ـ بغداد، ١٩٧١. ص :٥٥، ومنهم من نسبه لكعب بن مالك ووجدته في ديوانه، تحقيق وشرح: مجيد طراد، الطبعة الأولى١٩٩٧م، دار صادر بيروت. ص: ١٠٨ برواية:

من يفعل الحسنات فالله يشكره والشر بالشر عند الله سيان.

(٨) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب :٢٥٠/٣.

(٩) المقتضب :٧٣/٢.

(١٠) المصدر السابق:٤٩/٩.

وبأنَّ الوصية نائب فاعل لـ(كُتِب) و(للوالدين) متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف تقديره: فليوصِ[١]، أمَّا الآية الثانية فحملها على الشّاهد الشّعري بعيد؛ لأنَّ الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلاَّ في ضرورة الشّعر، ولا يحمل كتاب الله إلا على الأغلب الأشهر[٢].

وأمَّا الشاهد الشعري فردَّه النُّحاة؛ لأنَّه طُعن في الرواة العدول، فقد ذكر الأصمعي بأنَّ هذا البيت صنعه النّحويون والرواية: ومن يفعل الخير فالرحمن يشكره[٣].

أمَّا حذف المبتدأ مع الفاء، فقد يُحذف المبتدأ نحو: (إنْ يأتني زيدٌ فأكرمه) فيبقي الفعل مرفوعًا؛ لأنَّه في موضع الخبر فيجب اقترانه بالفاء للعلّة نفسها، ولا يجوز حذفها عند جمهور النُّحاة إلَّا للضّرورة.

وقد نصَّ سيبويه أيضًا على ذلك بقوله: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلَّا أن يضطر شاعر، من قِبَل أنَّ: أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلَّا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشّاعر مضطرًّا، يشبهه بما يتكلم به من الفعل"[٤].

وممَّن وافق سيبويه: المبرد[٥]، والسيرافي[٦]، والزمخشري[٧]، والعكبري[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن هشام[١٠] والألوسي[١١].

ومع أنَّ ابن مالك يعدُّ بذلك مخالفًا لسيبويه وجمهور النُّحاة، ولكنَّه أثبت بتنظيراته

---

(١) مغني اللبيب:١٣٣.

(٢) إعراب القرآن:٤/٥٧.

(٣) خزانة الأدب:٩/٥٠.

(٤) الكتاب :٣/٦٤ـ٦٥.

(٥) المقتضب :٢/٧٢ـ ٧٣ .

(٦) شرح كتاب سيبويه:١/٢٢.

(٧) المفصل :٤٤٠ .

(٨) اللباب في علل البناء والإعراب :٢/٥٨ ـ٥٩.

(٩) ضرائر الشعر:١٦٠.

(١٠) مغني اللبيب :٨٣٢ .

(١١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:٦٤.

بالحديث وتعضيده بالشّواهد صحة رأيه في جواز حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشّرط، وخروجه من دائرة الضّرورة الشّعرية.

المسألة الثانية: حذف الفاء من جواب أمَّا.

أجمع جمهور النُّحاة على اختلاف مذاهبهم وآرائهم على تضمن أمَّا معنى الشّرط، فهي مؤولة بـ(مهما يكن من شيء) والفاء فيها لازمة، كقوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً}[١]، ولا يجوز حذفها إلَّا للضّرورة الشّعرية، أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله[٢] وقد نصّ سيبويه على لزوم الفاء مع جوابها بقوله: "وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنَّه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبدًا"[٣].

ووافقه في ذلك المبرد[٤]، والفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨]، وأبو حيان[٩]، وابن هشام[١٠]، وابن عقيل[١١]،وابن الناظم [١٢]،والسيوطي[١٣]، وغيرهم من

---

(١) البقرة آية ٢٦.

(٢) شرح التسهيل : ٣٢٨/١.

(٣) الكتاب :٢٣٥/٤ .

(٤) المقتضب :٧١/٢.

(٥) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح :محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م مطبعة المدني ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ص : ٦٥.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى ١٩٩٣، مكتبة الهلال ـ بيروت. ص :٤٤٣.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب،الطبعة الأولى ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان. ج١٢٥/٥.

(٨) شرح التسهيل :٣٢٨/١، وشرح الكافية الشافية :١٦٤٨/٣.

(٩) ارتشاف الضرب :١١٤٠/٣.

(١٠) مغني اللبيب:٨٠.

(١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، دار التراث ـ القاهرة ـ،ودار مصر للطباعة. ج٥٢/٤ـ٥٣.

(١٢) شرح ابن الناظم : ٥٠٩.

(١٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقة ـ مصر. ج٥٧٩/٢.

النُّحاة، فإذا اضطر الشّاعر إلى حذف الفاء وهو يريدها لجاز له ذلك[١] كما جاء في قول الشّاعر:

أمَّا القِتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيرًا في عِرَاضِ المواكبِ[٢].

استشهدوا به على جواز حذف الفاء من جواب (أمَّا) مع أنَّ الكلام ليس على تضمين قول محذوف، وذلك للضّرورة الشّعرية؛ لإقامة الوزن، والقياس أن يُقال: (فلا قتال لديكم)[٣].

وإذا دخلت (أمَّا) على قول محذوف استغني عنه بالمقول حُذفت معه الفاء كقوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُون}[٤] فالأصل عند الجمهور[٥]: (فيقال لهم أكفرتم) فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، أمَّا المتأخرون من النُّحاة فزعموا بأنَّ الفاء لا تُحذف في غير الضّرورة، وأنَّ الجواب في الآية: (فذوقوا العذاب)[٦].

وقد وافق ابن مالك جمهور النُّحاة في رأيهم في كتابيه "شرح التسهيل" و"شرح الكافية الشافية" كما أشرتُ إلى ذلك سابقًا، ولكنَّه في كتابه "شواهد التوضيح" ذهب إلى جوازه مطلقًا منظِّرًا لذلك بوقوعه في حديثين من كلام رسول الله ـﷺـ وقولين من أقوال الصحابةﷺ أحدهما لعائشة ـ رضي الله عنها ـ، والآخر للبراء بن عازب حُذفت فيها الفاء من جواب (أمَّا) في النثر بدون حذف القول وهي: قول رسول الله ـﷺـ: (أمَّا بعدُ، مَا بَالُ

---

(١) المقتضب:٢/٧١.

(٢) من الطويل، لحارث بن خالد المخزومي، روي :(فأمَّا القتال) ص:٤٥، ونسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح، للوليد بن نهيك، وقال إنَّه نُسب أيضًا للكميت بن زيد بن الكميت. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان. ج١/ ١٢٩.

(٣) المقتضب :٢/٧١، وكتاب الشعر: ٦٤، وشرح المفصل :٥/١٢٥، وارتشاف الضرب :٣/١١٤٠، ومغني اللبيب:٨٠.

(٤) سورة آل عمران آية ١٠٦.

(٥) مغني اللبيب:٨٠ .

(٦) المصدر السابق:٨٠.

رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطًا لَيْسَتْ فِي كتَابِ اللهِ)[1]، والتقدير: (فما بال)، وقوله ﷺ: (أمَّا موسى، كأنّي أنظرُ إليه إذ انحدرَ في الوادي)[2]، والتقدير: (فكأني أنظر)، وقول عائشة ـرضي الله عنهاـ: (وأمَّا الذين جَمعوا بين الحجَّ والعُمرةَ طافوا طوافًا واحدًا)[3]، والتقدير: (فطافوا)، وقول البراء بن عازب ـرضي الله عنهماـ: (أمَّا رسولُ اللهِ ﷺ لم يُوَلِّ يومئذٍ)[4]، والتقدير: (فلم يُولّ).

وبهذه التنظيرات بالأحاديث السّابقة وغيرها من الشواهد التي استدل بها ابن مالك أثبت جواز حذف الفاء من جواب (أمَّا)، ومخالفة القاعدة التي نصَّ عليها النُّحاة في اختصاصها بالشعر.

المسألة الثالثة: حذف حرف النداء مع اسم الجنس.

اختلف النُّحاة في حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس على مذهبين:

الأول: مذهب جمهور البصريين[5] منع حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة إلَّا في الضرورة الشعرية، وممَّن قال بهذا سيبويه[6]، والمبرد[7]، وابن جني[8]، وابن

---

(١) صحيح البخاري كتاب البيوع:٥١٩، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل،حديث رقم : ٢١٦٨، روي بإسقاط الفاء، وكتاب المكاتب:٦٢١، باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس، حديث رقم :٢٥٦٣، روي بإثبات الفاء (فما بال)، وفي كتاب الشروط : ٦٦٨ـ٦٦٩، باب الشروط في الولاء، حديث رقم :٢٧٢٩، روي بدون أمّا، وبإسقاط الفاء (ما بال).

(٢) صحيح البخاري،كتاب الحج:٣٧٧ـ٣٧٨، باب التلبية إذا انحدر في الوادي،،حديث رقم : ١٥٥٥، برواية (إذا) بإثبات الألف، وكتاب أحاديث الأنبياء:٨٢٦، باب قصة يأجوج ومأجوج، حديث رقم : ٣٣٥٥ برواية: (كأني أنظر إليه انحدر في الوادي)، وفي كتاب اللباس:١٤٨٩، باب الجعد،حديث رقم :٥٩١٣ روي (إذ) بحذف الألف.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحج: ٣٧٨، باب كيف تهل الحائض والنفساء؟ حديث رقم: ١٥٥٦ برواية (فإنما طافوا)، وباب طواف القار:٣٩٦، الحديث رقم ١٦٣٨.

(٤) صحيح البخاري : كتاب الجهاد والسير :٧٤٩، باب من قال خذها وأنا ابن فلان، حديث رقم : ٣٠٤٢.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣.

(٦) الكتاب :٢٣١/٢.

(٧) المقتضب: ٢٥٨/٤ـ٢٥٩.

(٨) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت. ص: ١٠٨ـ ١٠٩، والمحتسب:٦٩/٢ـ ٧٠.

الوراق[١]، وابن الخباز[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبو حيان[٤]، ونسبه ابن عقيل للمغاربة[٥].

الثاني: مذهب الكوفيين جواز حذفه، وتبعهم ابن مالك[٦] منظرًا لذلك بحديثين، الأول: عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (اشْتَدِّي أزمَةُ تَنْفَرِجِي)[٧]، والثاني: قوله -صلى الله عليه وسلم- مترجمًا عن موسى -عليه السلام-: (ثَوبِي حَجرُ)[٨]، وقد رجح ابن مالك رأي الكوفيين وأجازه في شرح الكافية فقال: "وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- مترجمًا عن موسى -عليه السلام-: (ثوبي حجر)، وكقوله -صلى الله عليه وسلم-: (اشتدي أزمة تنفرجي)، وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا، والبصريون يرون هذا شاذًّا لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح"[٩]، وقال في "شرح التسهيل" بعد تنظيره بالحديثين السابقين: "وكلامه أفصح الكلام"[١٠].

ووافقه ناظر الجيش[١١]، والمرادي[١٢]، وابن هشام[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والأشموني

---

(١) علل النحو: ٣٤٨.

(٢) توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية. ص:٣٢٢.

(٣) ضرائر الشعر : ١٥٤ـ١٥٥.

(٤) ارتشاف الضرب:٤/٢١٨٠.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٨٦.

(٦) شرح التسهيل:٣/٣٨٧.

(٧) مسند الشهاب القضاعي، محمد بن سلامة القضاعي المصري، المحقق : حمدي السلفي، الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. ج ١/٤٣٦، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل الجراحي، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٣٥١هـ. ج١/١٢٧.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الغسل ص: ٧٨، حديث رقم : ٢٧٨، برواية : ثوبي يا حجر.

(٩) شرح الكافية الشافية :٣/١٢٩١.

(١٠) شرح التسهيل :٣/٣٨٧.

(١١) تمهيد القواعد:٧/٣٥٢٦.

(١٢) توضيح المقاصد: ٢/١٠٥٦.

(١٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر. ج ٤/١٠ـ١٢.

(١٤) شرح ابن عقيل: ٣/٢٥٧ـ ٢٥٨.

حيث قال: "والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا"[١].

وعضَّد ابن مالك تنظيره بالحديث استدلاله بالسماع بما جاء في كلام العرب من الأمثال[٢] نحو: افتدِ مخنوق[٣]، وأصبِحْ ليلُ[٤]، وأضاف متابعوه: أطرقْ كَرا[٥] والتقدير: يا مخنوق، ويا ليل ، ويا كروان[٦].

وبما جاء في الشعر نحو قول الشاعر:

جَارِي لا تَسْتَنكِرِي عذِيري[٧].

وقول الشاعر :

عاذِل قَد أُولِعْتَ بالتَّرقِيشِ[٨].

وقول الشاعر :

فقُلتُ له: عطارُ هلا أتيتنا بنور الخُزامى أو بِخُوصَةِ عرفجِ[٩].

وهذه التنظيرات النثرية التي نظَّر بها ابن مالك وكثرة الشواهد الشعرية تدلل على

---

(١) شرح الأشموني:٣/٢٠.

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوريّ مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م ـ ص: ٢٩٥ـ ٢٩٧.

(٣)هو مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر، ينظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان. ج٢/٧٨

(٤) المصدر السابق:١/٤٠٣، وهو يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر.

(٥) المصدر السابق: ١/٤٣٢، وهو يضرب للأحمق تمنِّيه الباطل فيصدق.

(٦) المحتسب :٢/٧٠ .

(٧) من مشطور الرجز، وعجزه: سعْيي وإشفاقي على بعيري، في ديوان العجاج، تحقيق : الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس ـ دمشق،١/٣٣٢، وينظر: الكتاب :٢/٢٣٠ـ٢٣١، والأصول في النحو:١/٣٦١، والمقتضب :٤/٢٦٠، أوضح المسالك:٤/٥٤.

(٨) صدر بيت من الرجز، وعجزه : إليَّ سرًّا فاطرقي ومِيشِي، في ديوان رؤبة بن العجاج، برواية: "عاذل قد أطعت" مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت. ص:٧٧، وينظر: شرح عمدة الحافظ:٢٩٧، وحاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيقًا، تحقيق : جابر السريع، إشراف د. إبراهيم بن صالح العوفي، رسالة دكتوراه، ١٤٣٩ـ ١٤٤٠هـ. ج٢/١١٢٩، وكتاب الأفعال سعيد بن محمد المعافري القرطبي، المحقق: حسين شرف، مراجعة : محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب ـ القاهرة، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م. ج٣/٢٥٣، واللسان :٦/٣٦٠.

(٩) من الطويل، لا يعرف قائله، ينظر : المحتسب : ٢/٧٠، وشرح عمدة الحافظ :٢٩٧.

صحة رأيه في إخراج هذه الظاهرة من الضرورة الشعرية وإجازتها في الاختيار.

المسألة الرابعة: حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ(إنَّ).

للنُّحاة في حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ (إنَّ) ثلاثة أقوال:

الأول: منع حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ(إنَّ) إلَّا في ضرورة الشعر، وممَّن قال بهذا الرماني[١]،والفارسي[٢]،وابن الحاجب[٣]وابن جني[٤]،وابن عصفور[٥]،والأزهري الذي بيَّن أنَّ سبب ضعف حذفه واختصاصه بالضرورة الشعرية بقوله: "لأنَّه لا يستعمل في مواطن التفخيم، والحذف مناف لذلك"[٦].

الثاني: جواز حذفه في الكلام والشعر إذا لم يؤدِّ الحذف إلى أن يكون بعد (إنَّ) وأخواتها اسم يصح عملها فيه سواء أكان معمولًا لفعل متأخر أم مبتدأ قد رفع ظاهرًا سدَّ مسدَّ خبره، أو لم يكن نحو: إنَّ في الدار قائم زيد، وهو قول الكسائي، والفراء[٧].

الثالث: جواز حذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ(إنَّ) في سعة الكلام، وممَّن قال بهذا ابن

---

(١) شرح كتاب سيبويه :٩٦٩.

(٢) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ـ كلية الآداب ـ جامعة الرياض. ص:١٢٢، والمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، المحقق : د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق ـ دار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. ص:٢٦١-٢٦٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م. ج١/١٥٧ ـ ١٥٨.

(٤) خزانة الأدب :٩/١٣٩.

(٥) ضرائر الشعر :١٧٨.

(٦) شرح التصريح:١/٣٧٦.

(٧) التذييل والتكميل :٥/٤٤ ـ ٤٥.

مالـك[١] ، ووافقـه العكبـري[٢]، وأبـو حيـان[٣]، وابـن هشـام[٤]، ونـاظر الجـيش[٥]، والدماميني[٦]، والجرمـي[٧]، والصبان[٨]، ونسبه أبو حيان للبصريين، فقال: "ومذهب البصريين أنَّ جميع هذه الحروف في حذف ضمير الشأن سواء على ما قرر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في (إنَّ) ولم يُعدُّوا ذلك إلى غيرها كـ(ليت)، و(كأنَّ)"[٩].

واستدل ابن مالك على صحة رأيه بدليلين:

أولًا: السماع، حيث كثر وقوعه في كلام العرب نثرًا ونظمًا، أمَّا النثر فنظَّر له بحديثين للرسول ﷺ، الأول قوله ﷺ: (إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عَذابًا يَومَ القيامَةِ المصوِّرونَ)[١٠]، والثاني: قوله ﷺ: (وإنَّ لِنَفسكَ حقٌّ)[١١]، وقول رجل للنبي ﷺ: (لَعلَّ نَزَعَها عِرْقٌ)[١٢]، وبقول بعض العرب: (إنَّ بك زيدٌ مأخوذ) رواه سيبويه عن الخليل[١٣]. وقد حُذف في الشواهد السابقة من إنَّ اسمها وهو ضمير الشأن، وتقديره: إنَّه.

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد ابن مالك الطائي، المحقق : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ـ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م. ص: ٦٢، وشرح التسهيل :١٣/٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة : د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. ص :٣٣٩.

(٣) التذييل والتكميل :١٤٦/١١.

(٤) مغني اللبيب:٥٦.

(٥) تمهيد القواعد :٣٠٧/٣.

(٦) تعليق الفرائد:٢٢/٤ ـ ٢٤، ومصابيح الجامع الصحيح،محمد بن أبي بكر الدماميني، اعتنى به تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م. ج ٣٥٦/٣.

(٧) التذييل والتكميل :٤٦/٥ .

(٨) حاشية الصبان : ٣٩٦/١.

(٩) التذييل والتكميل :٤٦/٥.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله :١٥٢٧، وروايته : الذين يصورون هذه الصور، وصحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي ـ القاهرة،١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م :كتاب اللباس والزينة،١٦٧٠/٣.

(١١) صحيح البخاري : كتاب التهجد، حديث رقم : ١١٥٣، برواية: "وإنَّ لنفسك حقًّا"، وفي طبعة السلطانية بنفس الرواية: ٥٤/٢، وصحيح مسلم: كتاب الصيام،٨١٦/٢.

(١٢) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة :١٨٠٧، حديث رقم ٧٣١٤ برواية :" ولعل هذا عرق نزعه".

(١٣) الكتاب : ١٣٤/٢.

وأمَّا النظم ، فاستدل بشواهد شعرية، ومنها[١] قول الأعشى:

إنَّ مَن لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ[٢].

وقول الشاعر:

فلا تخذل المولى وإن كان ظالمًا فإنَّ به تُثأى الأمور وتُرأب[٣]

ثانيًا: حمل النظير على النظير:

أنَّ اسم إنَّ في الحديثين السابقين هو ضمير الشأن، وقد حُذف حملًا على حذفه في قول العرب: (إنَّ بك زيد مأخوذ)[٤].

وهذه النظائر والأدلة التي استدل بها ابن مالك ومن تابعه من النُّحاة تُثبت جواز حذف ضمير الشأن إن وقع اسمًا لـ(إنَّ) في الاختيار وعدم اختصاصه بالشعر.

المسألة الخامسة: حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس.

اختلف النحويون في حذف همزة الاستفهام فذهبوا مذهبين:

الأول: مذهب جمهور النُّحاة منع حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس إلَّا في ضرورة الشعر سواء أكانت قبل (أم)، أم لا؛ لأنَّ الحروف جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال، وهمزة الاستفهام نائبة عن (أستفهم) فإذا حُذفت كان اختصار المختصر، وهو إجحاف[٥].

---

(١) شرح التسهيل :١٤/٢.

(٢) من الخفيف، في ديوانه :٣٣٥، وينظر : الكتاب :٣/ ٧٢، وشرح كتاب سيبويه للرماني:٩٦٩، والتبيين عن مذاهب النحويين :٣٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب:٥٦/٢، والمقاصد الشافية :٤٧٤/٢.

(٣) لقراد بن عباد، ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو علي المرزوقي، المحقق :غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة :إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م. ص:٤٧٥، والتذييل والتكميل:٤٢/٥، وتمهيد القواعد:١٣٠٨/٣.

(٤) شرح التسهيل : ١٣/٢.

(٥) شرح المفصل :٣٦٢/١، والمقاصد الشافية:١٠٩/٥.

وممَّن ذهب إلى هذا سيبويه[١]، والمبرد [٢]، والنحاس[٣]، وابن جني[٤]، والهروي[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن يعيش[٧]، وأبو حيان[٨]، والشاطبي[٩]، والألوسي[١٠].

الثاني: مذهب الأخفش[١١] جواز حذفها مع (أم)، أو بدونها، وتبعه ابن الأثير[١٢]، وابن مالك[١٣]، والعكبري[١٤]، وابن هشام[١٥]، والسيوطي[١٦]، ووافقهم المرادي بشرط أن تكون مع أم؛ لكثرته في النظم والنثر[١٧].

وقد نظَّر ابن مالك لذلك بحديث الرسول ﷺ: (يا أبَا ذرّ عيَّرتهُ بأمِّهِ)[١٨]، وقول النبي - ﷺ: (أتاني جبريل فبشرني أنَّه من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال وإن سرق وإن زنى)[١٩]، وحديث ابن عباس أنَّ رجلًا قال: (إنَّ

---

(١) الكتاب:٣/١٧٤.

(٢) المقتضب:٣/٢٩٤ـ ٢٩٥.

(٣) إعراب القرآن :٣/١٢١.

(٤) المحتسب :٢/٣٢٢ ، والخصائص : ٢/٢٨٣.

(٥) الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، الطبعة الثانية. ص:١٢٧.

(٦) ضرائر الشعر: ١٥٨.

(٧) شرح المفصل :٥/١٠٣ـ١٠٤.

(٨) التذييل والتكميل :٧/ ٢١٢.

(٩) المقاصد الشافية:٥/١٠٩.

(١٠) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ١٠٨.

(١١) معاني القرآن:٢/٤٦١.

(١٢) البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق ودراسة :د. أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ: ج٢/ ٢١٧.

(١٣) شواهد التوضيح: ١٤٧ـ١٤٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢١٧.

(١٤) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي. ج٢/٩٩٥.

(١٥) مغني اللبيب:١٩ـ ٢٠.

(١٦) همع الهوامع: ٢/٥٨٢.

(١٧) الجنى الداني:٣٤ـ٣٥.

(١٨) صحيح البخاري، كتاب الإيمان ص :١٨، باب المعاصي من أمر الجاهلية، حديث رقم :٣٠،وروايته :"أعيرته".

(١٩) صحيح البخاري، كتاب التوحيد ص: ١٨٤٨، باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، حديث رقم:٧٤٨٧.

أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه)[1].

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

أفرح أن أرزأ الكرام وأن أورث ذودًا شصائصًا نبلا؟[2]

وقول الآخر:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعب؟[3]

وقول الشاعر:

فأصبحت فيهم آمنًا لا كمعشر أتوني وقالوا من ربيعة أم مضر؟[4]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُك مَا أدْرِي ومَاكنْتُ دَاريًا بِسَبعِ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ[5]

وقد حُذفت الهمزة، والتقدير في البيت الأول: (أأفرح أن أرزأ)، وفي البيت الثاني: (أو ذو الشيب يلعب)، وفي البيت الثالث: (أمن ربيعة)، وفي البيت الرابع: (أبسبع رمين).

وبالشواهد والتنظيرات السابقة أثبت ابن مالك صحة جواز حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس في سعة الكلام وعدم اختصاصها بالضرورة الشعرية.

---

(١) صحيح البخاري،كتاب الصوم ص:٤٧٠، باب من مات وعليه صوم، حديث رقم :١٩٥٣، وروايته:" أفأقضيه"، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق : شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى :١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ج: ٦٨/٣،حديث رقم:٢٣٣٦.

(٢) من المنسرح، لحضرمي بن عامر، وينظر: شرح الكافية الشافية:١٢١٧/٣، ولسان العرب :٤٧/١مادة (جزأ).

(٣) من الطويل، للكميت، ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: الخصائص : ٢٨٣/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٤٧، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٧/٣، ومغني اللبيب :٢٠، والمقاصد الشافية١٠٩/٥، وخزانة الأدب :٣١٥/٤.

(٤) من الطويل، لعمران بن حطان الخارجي، ينظر: شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٤م. ص:١٦٤، والكامل :١٢٧/٣، والخصائص: ٢٨٣/٢، وشرح التسهيل٥ :٣٦١/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح١٤٧.

(٥) من الطويل، لعمر بن ربيعة في ديوانه ص:٣٦٢، وروايته: فوالله ما أدري،وإنّي لحاسب بسبع رميت الجمر أم بثمان. ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه :الدكتور فايز محمد، الطبعة الثانية١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار الكتاب العربي - بيروت. وينظر: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب :٢٩٤/٣، والمحتسب :٥٠/١، والتبيان في إعراب القرآن:٢١/١،وشرح المفصل :١٠٣/٥، وشرح التسهيل :٣٦١/٣،وشرح ابن عقيل : ٢٣٠/٣، وهمع الهوامع : ١٩٨/٣.

المسألة السادسة: حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لغير ناصب أو جازم.

الأصل في الأفعال الخمسة أن تُرفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، وقد وردت أقوال عن العرب حُذفت فيها هذه النون من غير ناصب ولا جازم، فكان للنُّحاة فيها قولان:

الأول: منع حذفها لغير ناصب أو جازم إلَّا في ضرورة الشعر، وممّن قال بهذا ابن جني[١]، وابن عصفور[٢]، وابن الخباز[٣]، وأبو حيان[٤]، والألوسي[٥]، ونسبه أبو حيان للجمهور[٦].

الثاني: جواز حذفها في سعة الكلام، وممَّن قال بهذا سيبويه، والأخفش[٧]، وتبعهم ابن مالك فأجاز حذفها في الاختيار لمجرد التخفيف[٨]، ولورودها في السماع، ونظّر لذلك بقول الرسول ـ ﷺ ـ: (والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَدْخُلوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمِنُوا، ولا تُؤمِنُوا حَتَّى تَحابُوا)[٩] وجاء بالحديث هنا للاستئناس به، حيث ذكره بعد أن استشهد بالمنظوم من كلام العرب، كقول الشاعر:

أبيتُ أسْرِي وتَبيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرْ والمِسْك الذكي[١٠]

وقول الشاعر:

---

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق : محمد النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية. ج١/٣٨٨.

(٢) ضرائر الشعر : ١٠٩.

(٣) توجيه اللمع:٣٥٤.

(٤) التذييل والتكميل :١/١٩٥ ـ ١٩٦.

(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:١٢٥ـ ١٢٦.

(٦) التذييل والتكميل :١/١٩٦.

(٧) شرح الكافية الشافية:١/٢١٠، وشرح التسهيل :١/٥٣.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٩ .

(٩) صحيح مسلم :١/٧٤، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلَّا المؤمنون، وسنن أبي داود:٤/٣٥٠، أبواب النوم، باب في إفشاء السلام، ومسند أحمد :٣/٤٣.

(١٠) من الرجز المشطور، روي بلا نسبة، ينظر: شرح التسهيل :١/٥٣، وشرح الكافية:١/٢١٠، والتذييل والتكميل :١/١٩٥، وتمهيد القواعد:١/٢٨٣، وهمع الهوامع:١/٢٠١.

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهُمْ ما صَنعتُم سَيَحتَلِبُوها لاقِحًا غيرَ باهِلِ[1].

حيث حُذفت النون من الأفعال (تبيتين) و(تدلكين) و(ستحلبونها) تخفيفًا لغير ناصب ولا جازم.

ثم استشهد بالنثر بقراءة أبي عمرو[2] من بعض طرقه، ويحيى بن الحارث الذماري: "**{قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا }**[3] بتشديد الظاء[4]، أي أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء وحذف النون[5]، وقراءة الحسن: **(يَوْمَ يُدْعَوْا كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ)**[6].

وفي شرح الكافية[7] قدم الحديث ثم أتبعه بشواهد الشعر، وكذلك في شواهد التوضيح أيضًا كان غرضه من التنظير بالحديث الاستئناس به لتعضيد حكمه، ثمَّ أتبعه بما ذكره أبو الفرج في جامع المسانيد من قول وفد عبد القيس: (وأصبحوا يعلمونا كتاب الله)[8] ثم استشهد بالشاهدين الشعريين السابقين.

وممَّن وافق ابن مالك في جواز حذفها على قلة: الشاطبي[9]، والسمين الحلبي[10]،

---

(١) من الطويل،لأبي طالب عم النبي ديوان أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسم : حققه وشرحه :الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤مﷺ ، ص:٧١، بروية: ما صنعتمو ستحتلبوها،و ينظر : شرح التسهيل :١٥٣، وشرح الكافية الشافية:٢١١/١ وتمهيد القواعد:٢٨٣/١ـ٢٨٤.

(٢) وقرأ بها الحسن ويحيى بن الحارث الذِماري وأبو حيوة واليزيدي، وقد لحنهم الناس. الدر المصون :٦٨٣/٨.

(٣) سورة القصص آية ٤٨.

(٤) قال ابن خالويه: "تشديده لحن؛ لأنَّه فعل ماض وإنَّما تشدد في المضارع". ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ابن خالويه، مكتبة المتنبي ـ القاهرة ـ ص:١١٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٩، وينظر: البحر المحيط :٢٠٩/٣، والدر المصون :٢٤٧/٣.

(٦) سورة الإسراء آية :٧١.

(٧) شرح الكافية الشافية:٢٠٩/١ـ٢١٠.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٩.

(٩) المقاصد الشافية :٢٢٢/١.

(١٠) الدر المصون:٢٤٧/٣.

وناظر الجيش[١]، والسيوطي[٢]، واستدلوا بالإضافة إلى الشواهد السابقة بقول عمر -رضي الله عنه- في قتلى بدر: (يا رسول الله كيف يسمعوا، وأنَّى يجيبوا وقد جيَّفوا)[٣]، فحذف النون من يسمعون ويجيبون[٤]، وبقول الشاعر:

وإذ يَغصبوا النَّاسَ أمْوَالهم إذا مَلكُوهم ولم يغصبوا[٥].

وبهذه التنظيرات التي نظَّر بها ابن مالك ومن وافقه من النُّحاة بالمسموع من حديث النبي - ﷺ - والقراءات القرآنية، والشواهد الشعرية يثبت جواز حذف نون رفع الفعل المضارع من غير ناصب ولا جازم في الاختيار، وعدم اختصاصها بالشعر، بل هي لغة فصيحة من لغات العرب كما نصَّ على ذلك النووي[٦] وفيها ردٌّ على ابن عصفور الذي قال إنَّه لا يحفظ شيء من ذلك في الكلام إلَّا ما جاء في حديث قتلى بدر[٧]، ويؤيد ذلك قول الشهاب الخفاجي: "ولا يجوز أن يُقال إنَّه للضرورة لوقوعه في هذه القراءة وفي الحديث "لا تؤمنوا حتى تحابوا" فكيف يُقال إنَّه من ضرورة الشعر فتأمل"[٨].

المسألة السابعة: حذف نون التوكيد من الفعل المضارع المثبت المستقبل إذا وقع جواب قسم.

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الأصل في جملة جواب القسم إن صُدرت بفعل

---

(١) تمهيد القواعد: ٢٨٣/١

(٢) همع الهوامع: ٢٠١/١.

(٣) صحيح مسلم :٢٢٠٣/٤، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه.

(٤) خزانة الأدب:٣٤٠/٨.

(٥) من المتقارب، لأيمن بن خُريم في ضرائر الشعر :١١٠٩-١١٠، والمقاصد الشافية: ٢٢١/١- ٢٢٢، وخزانة الأدب :٣٤٠/٨.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي(المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) : أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢. ج٢٥/١٣.

(٧) ضرائر الشعر: ١١١.

(٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي : شهاب الدين أحمد المصري الحنفي، دار صادر - بيروت. ج٤٩/٦.

مضارع مثبت مستقبل أن يؤكَّد باللام، وإحدى نوني التوكيد[١] كقوله تعالى: {وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِين}[٢]، وقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِين}[٣].

ويعدّون انفراد الجواب باللام إذا كان مضارعًا مستقبلًا مثبتًا لم يفصل بينه وبين اللام بفاصل من حرف تنفيس، أو تقديم معمول، شاذًّا[٤]، ونادرًا[٥]، وضرورة[٦]؛ إلَّا إن كان حالًا لم يجز لحاق النون به؛ لأنَّ النون من الأدوات المخلصة الفعل للاستقبال، فلا يصلح أن تلحق ما هو حال في المعنى[٧].

وذهب الكوفيون، وأبو علي الفارسي إلى جواز ذلك في الاختيار[٨]، وتبعهم ابن مالك مع أنَّ فيه غرابة؛ لثبوته في حديث رسول الله ﷺ . حيث نظَّر بقول النَّبي ـ ﷺ ـ: (ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني)[٩]، ثم استشهد بقول الشاعر:

لعمري ليُجزى الفاعلون بفعلهم فإياك أن تغني بغير جميل[١٠].

ويوضح الشّاطبي رأي ابن مالك، فيقول: "لأنَّ النون، وإن لزمت في القسم، فذلك أمر أكثري، ولا يمتنع عدم اللحاق، فإنَّه قد جاء في الحديث من قوله ـ عليه السلام ـ: (لَيردُ عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفونني)، فلم يأتِ بالنون وهو مستقبل؛ لأنَّ الورود يوم القيامة. وعادته البناء

---

(١) شرح الكافية الشافية :٨٣٥/٢، وشرح التسهيل :٢٠٩/٣.

(٢) سورة يوسف آية: ٣٢.

(٣) سورة الأنبياء آية: ٥٧.

(٤) شرح الكافية الشافية:٨٣٦/٢، والمقاصد الشافية :٥٤٠/٥.

(٥)المقاصد الشافية : ٥٤٤/٥.

(٦) همع الهوامع :٤٨٧/٢.

(٧) المقاصد الشافية:٥٤٠/٥.

(٨) همع الهوامع :٤٨٧/٢.

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح :٢١٩، وينظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب في الحوض:ص:١٦٣٢ـ ١٦٣٣حديث رقم :٦٥٨٣ برواية (ليردنَّ)، وكتاب الفتن، باب ما جاء في قوله تعالى: "واتقوا فتنة لا تصيبنّ.." حديث رقم :٧٠٥٠ـ٧٠٥١ برواية (ليردنَّ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(١٠) لم أقف عليه.

على الحديث، واعتباره في القياس وإن كان قليلًا، وقد جاء منه الشّعر..."[١].

المسألة الثامنة: حذف قد واللام من الفعل الماضي إذا وقع جواب قسم.

الأصل في جملة جواب القسم إن كان فعلها ماضيًا مثبتًا متصرفًا أن تؤكَّد باللام وقد، ولا يجوز التجرد منهما إلَّا في الضّرورة الشّعرية[٢]، أو عند استطالة الكلام، وقد نظَّر ابن مالك لوقوعه في الاختيار بحديث الرسول ـ ﷺ ـ : (والذي نفسي بيدهِ ودِدْتُ أني أُقاتلُ في سبيلِ اللهِ فأُقتلُ ثمَّ أحيا ثمَّ أقتل ثمَّ أحيا ثم أُقتل)[٣]، واستشهد على الوارد في الضرورة بقول الّشاعر:

تاللهِ هَانَ عَلى السالينَ مَا دُهِيَتْ به نفوسٌ أبَتْ إلَّا الهَوى دينا[٤].

وعلى الوارد في كلام مستطال قول الله تعالى: {وَالسَّمَاء ذَاتِ الْبُرُوج وَالْيَوْمِ الْمَوْعُود وَشَاهِدٍ وَمَشْهُود قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُود}[٥] "[٦].

ونجده في شرح التسهيل[٧] يحمل الحديث السابق على الآية السابقة، فيجيز حذف اللام وقد لاستطالة الكلام.

---

(١) المقاصد الشافية:٥/٥٤٣.

(٢) التبصرة والتذكرة، أبو محمد الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، دار الفكر ـ دمشق. ص:٤٥٢.

(٣) صحيح البخاري كتاب التمني، باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة حديث رقم : ٧٢٢٧ نفس الرواية، وحديث رقم ٧٢٢٦ برواية "لوددت أني أقتل"، وكتاب الجهاد والسير، باب الخروج في الفزع وحده، حديث رقم ٢٩٧٢برواية:"ولوددت أني قاتلت..."وباب تمني الشهادة حديث رقم ٢٧٩٧ برواية :" لوددت أني أقتل..".

(٤) لم أقف عليه. واستشهد به على حذف اللام وقد من جواب القسم للضرورة الشعرية، والتقدير : لقد هان.

(٥) سورة البروج من الآية١إلى الآية٤.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح :٢٢٢.

(٧) شرح التسهيل:٣/٢١٣.

ثانيًا: ضرائر الزيادة.

وتشتمل على خمس مسائل، وهي:

المسألة الأولى: إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر.

ذهب جمهور النُّحاة إلى وجوب حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا جُرت بالحرف نحو: عمَّ، وفيمَ، أو بالإضافة نحو: (مجيء مَ جئت)[١]؛ وذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال[٢]، وقيل للتفرقة بين الاستفهامية والخبرية، وهي الموصولة نحو: (فرحت بما فرحت)، والشّرطية نحو: (بما تفرح أفرح) [٣]، وقد خصوها بالحذف دون الخبرية؛ لأنَّ الخبرية تلزمها الصّلة، والصّلة من تمام الموصول؛ فكأنَّ ألفها وقعت حشوًا غير متطرفة فتحصنت عن الحذف[٤] وما ورد خلاف ذلك فأُثبتت فيه الألف فهو مخصوص بالضّرورة الشّعرية [٥] كقول الشّاعر:

عَلى مَا قَامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرّغَ في رَمَادِ[٦].

وقول الشّاعر:

إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللواءِ ففيما يَكثُر القِيلُ[٧].

والشّاهد فيهما إثبات ألف ما الاستفهامية بعد حرف الجر للضّرورة الشّعرية والتقدير :

---

(١) شرح التصريح : ٦٣٤/٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد:٢٠١/٤.

(٣) مغني اللبيب:٣٣١/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤/ ٢٠٢، وشرح التصريح: ٦٣٤/٢.

(٤) شرح المفصل :٤١٠/٢.

(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٢٢٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣١٧.

(٦) من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ص:٩٠ ونُسب لحسان بن المنذر في شرح شواهد المغني :٧١٠/٢. ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له الأستاذ عبدأ مهنّا، لطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان. ص:٩٠، وشرح شواهد المُغني، جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه :أحمد ظافر كوجان، مذيل بتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، الطبعة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، لجنة التراث العربي. ج٧١٠/٢.

(٧) من البسيط، لكعب بن مالك في ديوانه ص: ٨٣ برواية : أنْ قد قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيم يكثر القتل؟، وعلى هذه الرواية لا ضرورة فيه. ينظر: ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق وشرح : مجيد طراد، الطبعة الأولى١٩٩٧م، دار صادر بيروت. ص٨٣، وشرح شواهد المغني :٧١٠/٢.

(علامَ قام ، وففيمَ يكثر)، وحكى الأخفش بأنها لغة[١] لبعض العرب.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ الأكثر في الاستعمال هو حذف ألف (ما) الاستفهامية بعد حروف الجر كما هو في قوله تعالى: { لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ }[٢]، وقوله تعالى: { بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُون}[٣]، وقوله تعالى: {فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا}[٤]، وأنَّ ثبوتها يُعدُّ شذوذًا، ولكنّه مسموع وجائز، ونظير ذلك وقوعه في الحديث، والقرآن، والشّعر، أمَّا تنظيره له بالحديث فقد استشهد بحديثين، وأثر، وهي: قول النبي -ﷺ- لعلي -رضي الله عنه-: (بِمَا أهلَلتَ؟)[٥]، وقوله -ﷺ-: (ليَأْتِيَنَّ على الناسِ زمانٌ لا يُبالي المرءُ بما أخَذَ المالَ أمِن حلال أم مِنْ حرام)[٦]، وقول سهل بن سعد وقد امتَروا في المنبر مِمَّ عُودُه: (إنّي لَأعرِفَ ممَّا عوده)[٧]، ثم نظَّر بوقوع هذه الظّاهرة في القرآن؛ ليعضّد استشهاده بالحديث، فقال: "ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكورة ثبوتها في: (عمَّا يتساءلون)[٨]على قراءة

---

(١) الأزهية في علم الحروف :٨٦، وتوضيح المقاصد :٣/ ١٤٨٧، وخزانة الأدب : ٩٩/٦.

(٢) سورة آل عمران آية ٧١.

(٣) سورة النمل آية ٣٥.

(٤) سورة النازعات آية٤٣.

(٥) صحيح البخاري كتاب الحج : باب من أهلَّ في زمن النبي -ﷺ- كإهلال النبي -ﷺ- ص:٣٧٨ حديث رقم ١٥٥٨، وفي باب الذبح قبل الحلق ص ٤١٦ من سؤال النبي -ﷺ - لأبي موسى الأشعري، حديث رقم ١٧٢٤، وكذلك في كتاب العمرة ص:٤٣٢ حديث رقم : ١٧٩٥.

(٦) صحح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يمحق الكذب والكتمان في البيع،ص:٥٠١، حديث رقم : ٢٠٨٣، وفي باب من لم يبال من حيث كسب المال،ص:٤٩٦ حديث رقم : ٢٠٥٩ برواية : ما أخذ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٧) صحيح البخاري،كتاب الجمعة باب الخطبة على المنبر، حديث رقم : ٩١٧، ص: ٢٢١برواية:" والله إني لأعرف مما هو".

(٨) سورة النبأ آية ١، قراءة عكرمة وعيسى، ينظر كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣٤٧/٢، والكشاف للزمخشري :٦٨٣/٤.

عكرمة وعيسى[١]".

وأمَّا استدلاله بالشّعر، فقد استشهد بقول حسان بن ثابت السّابق، وقول ابن أبي ربيعة:

لِمَقالِ الصَّفِيِّ فِيما التَّجَنّي وَلِما قد جَفَوتَنا وهَجَرتَا[٢].

وقد اعترض عليه الشّاطبي فقال: "فإن قيل: لا ضرورة في هذا؛ لأنَّ حذفها لا يكسر الشّعر وإذا كان كذلك ثبت أنَّه اختيار على مذهب الناظم، فالجواب أنَّ إثباته أكمل في الوزن من حذفها، وأيضًا ليس معنى الضّرورة أنَّه يضطر الشّاعر حتى لا يمكنه أن يُعوض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه، لكن كان يكون فيه تضييق كثير وقد اعتمد الناظم في عربيته على ذلك التوهم"[٣].

المسألة الثانية: اقتران خبر كاد بـ(أن).

كاد من أفعال المقاربة والكثير في خبرها أن يكون مجردًا من أنْ، ويقل اقترانه بها، وممَّن قال بذلك المبرد[٤]، وابن السراج[٥]، والأزهري[٦]، والسيوطي[٧]، والأشموني[٨].

أمَّا جمهور النُّحاة فقد منعوا اقتران خبرها بـ(أنْ) إلَّا في الضَّرورة الشّعرية؛ وذلك لأنَّها تدل على شدة مقاربة الفعل ومداومته؛ وذلك يقرب من الشّروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرها أن يقترن بـ(أنْ)[٩]، وممَّن ذهب إلى ذلك سيبويه، حيث قال: "ويضطر الشَّاعر فيقول: كدت أن أفعل ، فلمَّا كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت؛ لأنَّه فعل مثله. وكدت أن

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢١٨.

(٢) من الخفيف، في ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٨٤ وروايته : فيمَ التجني، وعلى هذه الرواية لا شذوذ فيه ولا ضرورة.

(٣) المقاصد الشافية:٩٦/٨.

(٤) المقتضب :٧٥/٣.

(٥) الأصول في النحو: ٢٠٧/٢.

(٦) شرح التصريح :٢٨٤/١.

(٧) همع الهوامع :٤٧٥/١ .

(٨) شرح الأشموني ٢٧٦/١.

(٩) شرح التصريح :٢٨٤/١.

أفعل لا يجوز إلَّا في شعر؛ لأنَّه مثل كان في قولك : كان فاعلًا ، ويكون فاعلًا"[١].

وقال في موضع آخر: "وقد جاء في الشّعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى، قال رؤبة:

قَدْ كَادَ مِنْ طول الْبَلَى أنْ يُمَحْصَا[٢]"[٣].

وقال أيضًا: " وأمَّا كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن"[٤].

وتبعه المبرد[٥]، وابن السراج [٦]، والسيرافي[٧]، وابن بابشاذ [٨]، ونُسِب هذا المذهب للأندلسيين[٩].

وقد وافق ابن مالك جمهور النُّحاة في أنَّ الأكثر والأشهر في خبر كاد عدم اقترانه بـ(أنْ)[١٠]؛ ولذلك جاء في القرآن غير مقرون بها، وخالفهم في أنَّ جواز ذلك مقصور على الضّرورة الشّعرية، فقلّة استعماله لا تمنع من جواز وقوعه وصحة استعماله قياسًا[١١]، وقد استدل على صحة رأيه بالسَّماع والقياس:

أمَّا السَّماع فقد استشهد عليه بنظائر من النثر والشّعر، أمَّا النثر فقد نظَّر بحديث من قول النبي ـ ﷺ، وببعض الأثر من أقوال بعض الصحابة ـ ﷺ ـ وقع فيها خبر كاد مقترنًا بـ(أنْ) وهي: قول النبي ـ ﷺ: (كادَ الحسدُ يغلبُ القدر، وكاد الفقرُ أن يكون

---

(١) الكتاب :١٢/٣.

(٢) لرؤبة في ديوانه في الأبيات المنسوبة إليه ص:١٧٢، وصدره : رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ امَّحِى، واستشهدوا به على دخول (أنْ) على كاد تشبيهًا لها ب(عسى) والوجه سقوطها. ينظر : الكتاب :١٦٠/٣، شرح المفصل :٣٨٠:٤، و همع الهوامع :٤٧٥/١.

(٣) الكتاب:١٦٠/٣.

(٤) المصدر السابق: ١٥٩/٣.

(٥) المقتضب: ٧٥/٣ .

(٦) الأصول في النحو: ٢٠٧/٢.

(٧) شرح السيرافي: ٣٨٨/٣ـ٣٨٩.

(٨) شرح المقدمة المحسبة:٣٥٢/٢.

(٩) شرح ابن عقيل :٣٣٠/١.

(١٠) شرح التسهيل :١/ ٣٩١ .

(١١) شواهد التوضيح والتصحيح :١٥٩ ـ١٦٠.

كفرًا)[1]، وقول عمر ﷺ: (مَا كدْتُ أنْ أُصلِّيَ العصرَ حتى كادَتْ الشمسُ تغْرُبِ)[2]، وقول أنس ﷺ: (فمَا كِدْنَا أنْ نَصِلَ إلى مَنازلنا)[3]، وقول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أنْ تنضجَ)[4]، وقول جُبير بن مُطعم: (كاد قلبي أنْ يطيرَ)[5].

وأمَّا الشّعر فقد استشهد عليه ببعض الشّواهد الشّعرية، ومنها:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السّلْمِ مِنَّا فَكِدتُمُ لَدَى الحَربِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السّلِّ[6]

حيث استشهد به على جواز اقتران خبر كاد بـ(أنْ) وإخراجه من نطاق الضَّرورة الشّعرية؛ فالشّاعر هنا ليس مضطرًّا لارتكاب الضّرورة؛ لتمكنه من أن يقول[7]:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السّلْمِ مِنَّا فَكِدتُمُ لَدَى الحَربِ تُغْنُون السُّيُوفَ عَنِ السّلِّ

وما أنشده سيبويه:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُبَاسةَ واحدٍ ونَهُنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أفْعَلَه[8].

---

(١) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ص:٤٩٧ ، والجامع الصغير وزيادته (صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته) :جلال الدين السيوطي. ص: ١٦٣٣، وذكر الألباني بأنَّه حديث ضعيف، ينظر ضعيف الجامع الصغير. ص:٦٠٥.

(٢) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة :١٥١، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، روي بدون (أن) (ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب) حديث رقم ٥٩٦، وباب قضاء الصلوات الأولى فالأولى، حديث رقم :٥٩٨ برواية (ما كدت أصلي العصر حتى غربت) بدون أن،ص: ١٥٢، وفي كتاب الآذان، باب قول الرجل: ما صلَّينا ١٦١،حديث رقم : ٦٤١، روي مع (أنْ) :(ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب)، وكتاب الخوف :٢٢٩، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو، حديث رقم : ٩٤٥ برواية :(ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب)،وفي كتاب المغازي:١٠١٠ باب غزوة الخندق، حديث رقم : ٤١١٢ برواية: (ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس أن تغرب).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الاستسقاء:٢٤٦- ٢٤٧،باب الاستسقاء على المنبر ،حديث رقم: ١٠١٥،(فما كدنا نصل إلى منازلنا).

(٤) صحيح البخاري :كتاب المغازي،باب غزوة الخندق ص: ١٠٠٧-١٠٠٨، حديث رقم : ٤١٠١.

(٥) صحيح البخاري : كتاب التفسير ،باب سورة الطور ،ص:١٢٢٦ ، حديث رقم : ٤٨٥٤.

(٦) من الطويل، روي بلا نسبة، ينظر شرح الأشموني: ٢٧٧/١، المقاصد الشافية :٢٧٢/٢.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح:١٦٠.

(٨) الكتاب :٣٠٦/١ــ ٣٠٧.

استشهد به ابن مالك على حذف (أنْ) وإبقاء عملها على الفعل (أفعلَه)، وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر (كاد) بـ(أن)؛ لأنَّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلَّا إذا اطرد ثبوته[١].

وقد حمل النُّحاة هذا البيت على الضَّرورة قال سيبويه: "فحملوه على أنْ؛ لأنَّ الشّعراء قد يستعملون أنْ ههنا مضطرين كثيرًا"[٢].

واستشهد كذلك في شرح عمدة الحافظ[٣] بقول الشّاعر:

فَمَا اجْتَمَعَ الهلبَاجُ في بَطْنِ حُرَّةٍ مَعَ التمْرِ إلَّا كَادَ أنْ يتكلَّمَا[٤]

وأمَّا القياس: فاستدل به على انتفاء العلّة المانعة من اقتران خبر كاد بـ(أنْ) فكاد فعل يقتضي الاستقبال و(أنْ) مؤكدة لمقتضاه، فاقترانه بها جائز وإن لم يرد في القرآن؛ لأنَّ القياس يعضده، قال: "ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن من صحة استعماله قياسًا لو لم يرد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشّروع، كـ(طفق) و(جعل)، فإنَّ (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشّروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشّروع كـ(عسى) و(أوشك) و(كرب) و(كاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ(أنْ) مؤكد لمقتضاه، فإنَّها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة ، تأكَّد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل"[٥].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٦١.

(٢) الكتاب :٣٠٧/١.

(٣) شرح عمدة الحافظ :٨١١.

(٤) من الطويل، روي بلا نسبة، ينظر: شرح عمدة الحافظ :٨١٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية. ج٩٦/٧.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح :١٦٠.

وتبعه في رأيه الرضي[١]،والأشموني[٢]،والأزهري[٣]،والسيوطي[٤]،وابن الطيب[٥].

ومن الواضح أنَّ النظائر التي استدل بها ابن مالك من الحديث الشّريف وأقوال الصحابة ﷺ جاءت جميعها موافقة للنظائر الشّعرية المنقولة عن فصحاء العرب في تركيبها الدال على جواز اقتران خبر كاد بـ (أن) وموافقة لمقتضى القياس الذي علل به.

المسألة الثالثة: إثبات ميم (فم) عند الإضافة.

للنُّحاة في ثبوت الميم في (فم) مذهبان:

الأول: منع ثبوت الميم في (فم) عند الإضافة إلا في الضرورة الشعرية، يقول الفارسي: "قالوا في الأفواه (فم) فإذا أضيفت إلى مالك، لم تبدل، وتركت العين على حالها، لأنَّ بقاء الاسم على حرف واحد لمعاقبة الإضافة، والتنوين، ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة بالميم إلَّا في الشعر"[٦].

وأصله (فوه) فإذا أُفرد أبدل من واوه ميمًا دون غيرها من الحروف؛ لأنَّ الميم من مخرج الواو، وكلاهما من الشفتين، فهما متقاربتان[٧]، فيقال: هذا فمٌ، ورأيت فمًا، وعجبت من فمٍ، فيعرب بالحركات، وينصّ سيبويه على ذلك بقوله: "وأمَّا فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنَّه كان أصله فوه، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم"[٨].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٠٧٨/٢.

(٢) شرح الأشموني :٢٧٧/١ـ٢٧٨ .

(٣) شرح التصريح:٢٨٦/١.

(٤) همع الهوامع:٤٧٥/١.

(٥) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح :محمود يوسف الفجال، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. ص:٥٢٣ـ٥٢٥.

(٦) المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي الفارسي، المحقق : د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٢م. ص:٩٠.

(٧) شرح المقدمة المحسبة : ١٢٤/١، والبديع في علم العربية:٥٣٤/٢.

(٨) الكتاب :٣٦٥/٣.

وممَّن ذهب إلى هذا المذهب: الفارسي[١]، وابن بابشاذ[٢] وابن السيد البطليوسي[٣]، وابن فرحون[٤]، ونُسب للمغاربة[٥].

والثاني: جواز ثبوت الميم في (فم) عند الإضافة مطلقًا لثبوته في الشعر والنثر، وممَّن قال بهذا: ابن مالك[٦]، والمرادي[٧]، وناظر الجيش[٨]، وابن عقيل[٩]، والدماميني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]، والأشموني[١٣]، والصبان[١٤]، والبغدادي[١٥].

ونظَّر ابن مالك بقول الرسول ﷺ: (والَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيبُ عنْدَ اللهِ تَعَالى مِنْ رِيحِ المِسْكِ)[١٦]، حيث ثبتت الميم في (فم) مع إضافتها إلى (الصائم)، ثمَّ عضَّد تنظيره بالحديث بشواهد من الشعر، ومنها قول الشاعر:

---

(١)المسائل العسكريات:٩٠.

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ١٢٤/١.

(٣) مشكلات موطأ مالك بن أنس، أبو محمد عبدالله بن السيد البطليوسي، المحقق : طه علي التونسي، دار ابن حزم، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. ص:٤٩.

(٤) العدة في إعراب العمدة:١٧٣/١.

(٥) همع الهوامع:١٤٣/١.

(٦) تسهيل الفوائد :٩، وشرح التسهيل :٢٨٥/٣.

(٧) توضيح المقاصد:٣٢٢/١.

(٨) تمهيد القواعد:٢٧٧/١.

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٠/١.

(١٠) تعليق الفرائد : ١٥٧/١ـ ١٥٨.

(١١) شرح التصريح:٦٠/١، و ٧٤٢/٢.

(١٢) همع الهوامع :١٤٣/١.

(١٣) شرح الأشموني:٥٣/١.

(١٤) حاشية الصبان:١١٠/١.

(١٥) خزانة الأدب :٤٥١/٤ـ ٤٦٠.

(١٦) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب فضل الصوم، ص:٤٥٧، حديث رقم ١٨٩٤.

وطَعْن كفَمِ الزَّقِّ غدا والزَّقُّ ملآنُ[١]

وقول الشاعر:

كَالحُوتِ لا يُرْوِيهِ شَيء يَلْقمُهْ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البَحْرِ فَمُهْ[٢]

ففي الشاهدين السابقين ثبتت الميم مع (فم) في حال الإضافة، وهذا دليل على جواز إثباتها في السعة، وعدم اختصاصها بالضرورة الشعرية، يقول البغدادي: "على أنَّه قد يُقال في غير الأفصح فمي وفم زيد وفي جميع حالات الإضافة. وهذا ظاهر فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ويدل عليه الحديث لخلوف فم الصائم"[٣]، ويقول: "وإضافة فم بالميم فصيح وليس بضرورة وتقدم الرد عليه بحديث: لخلوف فم الصائم"[٤].

المسألة الرابعة: إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة.

تلحق نون الوقاية الفعل عند اتصاله بياء المتكلم؛ لتقيه من الكسر، وأُلحق بالفعل بعض الحروف المشبهة به مثل: إنَّ وأخواتها، ومِن، وعَن، فيقال: منِّي وعنِّي؛ لأنَّهما لما سُكّن آخرهما أشبهتا الفعل[٥] وكذلك قد ، وقط فيقال: قدنِي وقطنِي.

أمَّا الاسم المعرب فلأنَّه يدخله الجر[٦] اختلف النحويون في إلحاق نون الوقاية به عند اتصاله بياء المتكلم فذهبوا ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين[٧] منع إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة والحكم

---

(١) من الهزج، للفند الزماني، شعراء مُقلّون، صنعه : أ. د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي ـ جامعة بغداد، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م. ص:٢٢،و ينظر : أمالي القالي:٢٦٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:٣٠، وشرح المفصل :٢٨/٢، وشرح التسهيل:٢٨٥/٣، وشرح الشاطبي:٤٦٢/٣، وخزانة الأدب:٤٣٤/٣.

(٢) لرؤبة بن العجاج، في ديوانه ص: ١٥٩، ورويته : كالحوت لا يرويه شيء يلهمه.

(٣) خزانة الأدب :٤٥١/٤.

(٤) المصدر السابق: ٣٦٠/٤.

(٥) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م. ج٢٠١/٢.

(٦) رسالة منازل الحروف:٢٧.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٦/١.

على ما ورد من ذلك بالشذوذ، وممَّن قال بهذا أيضًا الفراء[١]، وابن هشام[٢]، والصبان[٣].

الثاني: منع إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة واختصاصه بالضرورة الشعرية فالاسم لا يحتاج إليها مع ياء المتكلم؛ لأنَّه يدخله الجر[٤]، وممَّن قال به الرماني[٥]، وابن عصفور[٦]، والألوسي[٧].

الثالث: جواز إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة في سعة الكلام وعدم اختصاصها بالضرورة الشعرية، وممَّن قال بذلك: ابن مالك[٨]، وناظر الجيش[٩]، والشاطبي[١٠]، والأشموني[١١].

واستدل ابن مالك على صحة رأيه بدليلين:

أولًا: السماع: حيث نظَّر لذلك بقول النبي ﷺ لليهود: (هَلْ أَنْتُم صَادِقُوني)[١٢] بعد أن استشهد بقراءة بعض القراء قوله تعالى: {قَالَ هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونِ}[١٣] بتخفيف الطاء

---

(١) معاني القرآن:٢/٣٨٥.

(٢) مغني اللبيب :٤٥٠.

(٣) حاشية الصبان :١/١٨٥.

(٤) رسالة منازل الحروف: ٢٧.

(٥) المصدر السابق: ٢٧.

(٦) ضرائر الشعر: ٢٧.٢٨.

(٧) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٣١٢.

(٨) شرح التسهيل :١/١٣٩.

(٩) تمهيد القواعد:١/٤٩٤.

(١٠) المقاصد الشافية:١/٣٤٤.

(١١) شرح الأشموني:١/١٠٧.

(١٢) السنن الكبرى للنسائي، حققه وخرج أحاديث: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه : شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. ج:١٠/١٩٥، كتاب التفسير، سورة المؤمنون، قوله تعالى :"اخسؤوا فيها".

(١٣) سورة الصافات، آية :٥٤.

وكسر النون[1]، وبعض الشواهد الشعرية التي لحقت نون الوقاية فيها بالأسماء، كقول الشاعر:

وليسَ بمُعْيِيني وفي النَّاس مَمْتَع صَديقٌ إذا أَعيا عَليَّ صديقُ[2]

وقول الآخر:

وليسَ المُوافِيني لِيرْفِدَ خَائِبًا فإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلا[3].

ثانيًا: التنبيه على الأصل؛ لأنَّ الأصل في الأسماء المعربة إلحاق نون الوقاية بها عند اتصالها بياء المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلمَّا منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه لمشابهتها للفعل[4].

وبهذه التنظيرات أثبت ابن مالك صحة ما ذهب إليه، وهو جواز إلحاق نون الوقاية بالأسماء عند اتصالها بياء المتكلم في سعة الكلام، وعدم اختصاصها بضرورة الشعر.

المسألة الخامسة: إثبات حرف العلة مع الفعل المضارع المجزوم.

الأصل في الفعل المضارع المعتل الآخر أن يُجزم بحذف حرف العلة، ولكنّه سُمع عن العرب إثبات حرف العلة معه، فكان للنُّحاة في بيان علة ذلك أربعة آراء:

الأول: رأي جمهور النُّحاة[5] منع إثبات حرف العلة مع الفعل المضارع المجزوم حتى في ضرورة الشعر، وممَّن قال بهذا سيبويه[6]، والسيرافي[7]، وابن جني[8]، وابن

---

(١) المحتسب : ٢٢٠/٢.

(٢) من الطويل، روي بلا نسبة، ينظر: شرح التسهيل :١/ ١٣٨، وشواهد التوضيح والتصحيح:١٧٨، وتمهيد القواعد:٤٩٣/١، وحاشية الصبان :١٨٥/١.

(٣) من الطويل، روي بلا نسبة في: شرح التسهيل :١٣٨/١، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٨، وتمهيد القواعد:٣٩٤/١.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح :١٧٨، وشرح التسهيل : ١٣٩/١.

(٥) تمهيد القواعد:٢٩٢/١.

(٦) الكتاب : ٣١٦/٣.

(٧) ضرورة الشعر:٦١-٦٢ .

(٨) المحتسب:٦٧/١ .

مالك في أحد قوليه[١]، وابن هشام[٢].

الثاني: رأي النحاس[٣] جواز ذلك في الضرورة الشعرية، مع الياء والواو دون الألف؛ لأنَّهما تتحركان والألف لا تتحرك، وتبعه ابن عصفور إجراء للمعتل مجرى الصحيح[٤].

الثالث: رأي الخليل جواز إثبات الياء والواو للتخفيف[٥].

الرابع: رأي الفراء جواز إثباتها مطلقًا في الاختيار فهي لغة لبعض بني عبس وبني حنيفة[٦]، وتبعه ابن مالك[٧] في الجواز إجراء للمعتل مجرى الصحيح، ونظَّر لذلك بحديثين للنبي ﷺ، قوله: (مُروا أبَا بكْرٍ فليُصلِّي بالناس)[٨]، وقوله: (مَن أَكلَ مِن هَذه الشَّجَرَةَ فَلا يَغْشَانا)[٩]، وبقول عائشة رضي الله عنها: (إنْ يَقُم مَقَامَك يَبْكِي)[١٠] وببعض الشواهد الشعرية كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لبُونُ بَني زِيَادِ[١١].

وقول الآخر:

---

(١) شرح التسهيل :٥٦/١.

(٢) أوضح المسالك :٩٤/١.

(٣) إعراب القرآن :٣٦/٣.

(٤) ضرائر الشعر :٤٥.

(٥) الجمل :٢٢٢.

(٦) معاني القرآن : ١٦١/١.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح :٧٣ـ٧٤.

(٨) صحيح ابن خزيمة، كتاب الإمامة في الصلاة، باب استخلاف الإمام الأعظم :٥٩/٣، وصحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام ص:١٧٧، حديث رقم ٧١٢،وصحيح مسلم كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام: ٤١٨/١، ومسند أحمد، كتاب مسند النساء :٦٩/٤٠. وقد ثبت فيها برواية (فليصلّ).

(٩) مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله :٣٠٢/٢٣.

(١٠) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام: ٤١٨/١، ومسند أحمد، مسند النساء:٤٩٤/٤٢.

(١١) من الوافر، لقيس بن زهير، ينظر : الكتاب :٣١٥/٣،وشرح التسهيل :٥٦/١، والمقاصد الشافية:٢٣٧/١.

هجوتُ زبّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعتذرًا مِن هَجوِ زبّان لم تهجو ولم تدع[١].

استشهد بهما على إثبات الياء في (يأتيك) والواو في (تهجو) مع أنَّ (لم) دخلت عليهما. وذكر فيهما وجهًا آخر بأنَّ إثبات الياء والواو قد يكون من باب إشباع الحركة، وهي لغة معروفة عند العرب، وبذلك يكون قد نفى اختصاص هذه الظاهرة بالشعر، وأجازها في الاختيار إمَّا إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وإمَّا لأنَّها لغة من لغات العرب[٢].

ثالثًا: ضرائر التقديم والتأخير.

وتشتمل على مسألة واحدة، وهي:

مسألة الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور.

ذهب البصريون إلى أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف أو جار ومجرور ممتنع إلَّا في ضرورة الشّعر[٣]، وهو من الضرائر الحسنة كما ذكر ابن عصفور[٤]، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشّعر؛ لأنَّ العرب استعملته كثيرًا في أشعارها[٥].

وأمَّا الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فجائز نظما ونثرًا[٦].

وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بينهما في السعة بشبه الجملة إذا كانت متعلقة بالمضاف منظرًا لذلك بحديث الرسول ﷺ: (فهل أنتم تاركو لي صاحبي)[٧] يقول: وفي (تاركو لي صاحبي) شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف

---

(١) من البسيط، لأبي عمرو بن العلاء، ينظر: شرح التسهيل :٥٦/١، وتمهيد القواعد :٢٩٥/١، والمقاصد الشافية:٢٣٧/١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح :٧٤.

(٣) الضرائر في الشعر الجاهلي :٣٧٧.

(٤) ضرائر الشعر : ١٩٤.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٤٩/٢.

(٦) لغة الشعر:٢٣٥.

(٧) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ "لوكنت متخذًا خليلًا" ص :٩٠٠حديث رقم : ٣٦٦١ بنفس الرواية، وكتاب التفسير باب المن والسلوى ص:١١٤٣ حديث رقم :٤٦٤٠ بنفس الرواية.

والمضاف إليه إن كان الجار متعلقًا بالمضاف"[1] حيث فصل بين المضاف (تاركو) اسم الفاعل من (ترك) والمضاف إليه (صاحبي) بشبه الجملة من الجار والمجرور (لي) فحُذفت النون من أجل الإضافة، والأصل: تاركون.

وقد علَّل جواز الفصل في الاختيار وعدم اختصاصه بالاضطرار في شرح التسهيل؛ لأنَّه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، بالقياس على حديث أبي الدرداء ﷺ[2].

وحمل عليه الفصل بالظرف كقول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي كنَاحِتِ يومًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[3]

حيث فصل بين المضاف (ناحت) والمضاف إليه (صخرة) بالظرف(يومًا)، والتقدير: كناحت صخرةٍ يومًا[4].

ومن الواضح أنَّ النظائر التي استدل بها ابن مالك من حديث الرسول ﷺ والشّاهد الشّعري وغيره من الشّواهد الشّعرية التي وردت عن العرب جاءت جميعها دالة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

رابعًا: ضرائر البدل:

وتشتمل على سبع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: وقوع فعل الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا.

ذهب جمهور النُّحاة[5] إلى أنَّ وقوع فعل الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٣.

(٢) شرح التسهيل :٢٧٣/٣.

(٣) من الطويل، بدون نسبة. ينظر: شرح التسهيل:٢٧٣/٣، وأوضح المسالك:١٥٥/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٨/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٥٣/٢، وشرح التسهيل :٢٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ :٣٢٨، وأوضح المسالك:١٥٥/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٦٨/٢، وشرح الأشموني:١٨٢/٢ .

(٥) توضيح المقاصد:١٢٧٨/٣، وخزانة الأدب :٧٦/٩.

مخصوص بالضَّرورة الشّعرية، وذهب بعضهم إلى ضعفه[١]، ونسبه أبو حيان[٢]، وابن عقيل لسيبويه[٣]، ووجه ضعفه من جهتين: جهة المعنى، وجهة العمل، أمَّا ضعفه من جهة المعنى؛ فلأنَّ القصد من الإتيان بالماضي في الشَّرط أو في الجزاء تحقيق الأمر، وأنَّه كالواقع، فكيف يُجعل جواب الشَّرط مع هذا القصد ماضيًا مرتَّبًا على فعل لم يكن، وإنَّما هو بعدُ مستقبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه.

وأمَّا ضعفه من جهة العمل، فهو أنَّهم إذا أعملوا الأداة في لفظ الشَّرط، ثُم جاؤوا بالجواب ماضيًا هيَّؤوا العامل للعمل، ثُم قطعوه عنه، وهذا غير جائز[٤].

وجعل ابن الخباز هذه الصورة رديئة قبيحة، ووجه قبحها كما قال: "لأنَّ الشَّرط المضارع يجب جزمه، فإذا كان الجواب ماضيًا لم يكن على جزمه سبيل فإذا جزمت إن فعلًا واحدًا صارت كأنها منعت بعض مقتضاها، ومقتضاها فعلان"[٥].

وذهب الفراء[٦] إلى جواز وقوعه في سعة الكلام وتبعه ابن مالك مُنظِّرًا لوقوع هذه الظَّاهرة النّحوية في النثر وثبوتها بكثرة فيه بحديث من كلام رسول الله ﷺ أفصح الفصحاء وهو: (مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ الْقَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)[٧]، وقول عائشة أم المؤمنين ﵂: (إنَّ أبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسيفٌ، مَتى يَقُمْ مَقَامَكَ رقّ)[٨] حيث استشهد بهما على جواز وقوع فعل الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا وأنَّ ذلك ليس مخصوصًا بالضَّرورة كما ذهب الجمهور، مُعضِّدًا رأيه بشواهد من القرآن والشَّعر لفحول الشّعراء، وممَّا يؤيد رأيه ويقوي حجته استدلاله بالسَّماع والقياس.

---

(١) المقاصد الشافية : ١٢٩/٦.

(٢) ارتشاف الضرب :١٨٨٧/٤، و همع الهوامع :٥٥١/٢.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد:١٨٥/٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي :٣١٤/٢،وشرح التصريح:٤٠١/٢.

(٥) توجيه اللمع : ٣٧٧.

(٦) معاني القرآن: ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤/٤، وشرح الأشموني :٥٨٥، وحاشية الخضري :٧٤٩.

(٧) صحيح البخاري: كتاب الإيمان : ١٩ باب قيام ليلة القدر من الإيمان، حديث رقم :٣٥، وكتاب الصوم :٤٥٨ باب من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا ونيّة، حديث رقم :١٩٠١، برواية "من قام".

(٨) صحيح البخاري: كتاب الأذان: ١٧٧ـ ١٧٨، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، حديث رقم:٧١٢ برواية "لا يُسمِعُ الناسَ".

أمَّا السَّماع ، فمن وجهين هما:

أولًا: استشهاده بالقرآن الكريم:

استشهد ابن مالك بقوله تعالى: **{إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِين}**[١] حيث عطف الفعل (ظلت) على الجواب (ننزل) وهو ماضي اللفظ، قال: "فعطف على الجواب الذي هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشّيء غالبًا إلَّا ما يجوز أن يحلّ محلّه، وتقدير حلول (ظلت) محل (ننزل): إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين"[٢].

ثانيًا: الشَّواهد من شعر العرب:

استشهد بقول نهشل بن ضمرة:

يا فارس الحي يوم الرَّوع قد علموا ومِدْرَهَ الخَصْمِ لا نِكْسا ولا وَرَعا[٣].

ومدرك التبل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من تَبْلِهِمْ منعا.

وقول أعشى قيس:

وما يُرِد من جميعٍ، بعدُ، فرَّقَهُ وما يُرِدْ، بَعْدُ، من ذي فُرْقَةٍ جمعا[٤].

وقول حاتم:

وإنَّك مهما تُعطِ بَطْنك سُؤلَهُ وفرْجَكَ نالا مُنتهى الذّمّ أجمعا[٥].

وقول الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا[٦].

---

(١) سورة الشعراء آية٤.

(٢) شواهد التوضيح والتصريح :٦٩.

(٣) من البسيط، شعر نهشل بن حري:١٢٠ـ ١٢١ برواية: وصاحب العزم لا نكسًا ولا ورعا وإن طلبت بتبل عنده منعا. وينظر: شواهد التوضيح والتصريح : ٦٧.

(٤) من البسيط، ينظر ديوانه : ١١١، برواية: (لمَّا يرد).وينظر: شواهد التوضيح :٦٧ـ ٦٨، وشرح عمدة الحافظ:٣٧٤.

(٥) من الطويل، في ديوانه: ٦٨، وفي شرح شواهد المغني برواية:"تعط نفسك"٧٤٤/٢،وينظر: معجم شواهد العربية:٢٣٣/٤.

(٦) من البسيط، لم ينسب إلى قائله، وينظر: همع الهوامع: ٥٥١/٢.

وغيرها من شواهد الشّعر[١] التي استشهد بها ليخرج هذه الظّاهرة النَّحوية من دائرة الضَّرائر؛ لأنَّ للشَّاعر فيها مندوحة وفسحة في تغيير ألفاظها دون الإخلال بوزن البيت ومن ذلك قوله بعد أن استشهد بقول الشاعر:

من يَكِدْني بسيِّئ كُنْتَ مِنْهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[٢]

: "وأكثر النَّحويين يخصون هذا الاستعمال بالضَّرورة، ولا أرى ذلك، لأنَّ النَّبي ﷺ قال: (من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له من ذنبه ما تقدم)؛ ولأنَّ قائل البيت متمكن من أن يقول بدل كنت: أك منه".[٣]، وهو ما قال به في شرح الكافية[٤]، وشرح عمدة الحافظ[٥].

وأمَّا القياس فمن وجهين أيضًا:

الأول: أنَّ ما وافق الوضع أصل لما خالفه؛ وذلك لأنَّ الأصل في الشّرط وجوابه أن يكونا فعلين مضارعين؛ لأنَّ المراد منهما الاستقبال، فإذا كان أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا حصلت الموافقة من جهة، والمخالفة من جهة، فدلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه.

الثاني: أنَّ تقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، وعلَّل ابن مالك ذلك بأنَّ المخالف نائب عن غيره ، والموافق ليس نائبًا؛ ولأنَّ المضارع بعد أداة الشَّرط غير مصروف عما وضع له؛ إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عما وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيّر في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعًا، فردته الأداة ماضي اللفظ ولم تغيّر معناه، أو هو ذو تغيّر في المعنى دون اللفظ، على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:٦٨.

(٢) من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري :٢٨٠، والمقتضب: ٥٩/٢.

(٣) شرح التسهيل:٤/ ٩١ ـ٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية :١٥٨٦/٣ ـ١٥٨٨.

(٥) شرح عمدة الحافظ : ٣٧٢.

لفظه[١].

وتبعه ابن الناظم[٢]، وابن عقيل [٣]، والأشموني[٤]، وردَّ عليه الشّاطبي بقوله: "والحقُّ أنَّه ليس في رُتبة ما تقدم كما يقول النَّحويون، كُلُّ ما احتجَّ به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع"[٥].

وذكر الأزهري بأنَّهم ردوا على ابن مالك استشهاده بالحديث؛ لأنَّه يجوز روايته بالمعنى، وعن الآية بأنَّه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع[٦].

ويظهر ممَّا سبق أنَّ ابن مالك قد عضَّد رأيه في جواز وقوع الشَّرط مضارعًا والجواب ماضيًا باستخدامه النظير من الحديث النَّبوي الشّريف، ثم عزّز رأيه باستخدام النظائر المتعددة من القرآن والشّعر العربي، فجاءت هذه الشّواهد المستعملة عند العرب داعمة ومقوية لصحة رأيه وصحة التراكيب الواردة في الأحاديث التي استدل بها، وموافقة للقياس.

المسألة الثانية: خروج سوى عن الظرفية.

اختلف جمهور النُّحاة حول التزام (سوى) للظرفية ،وهل تخرج عنها فتعامل معاملة (غير) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين[٧] أنَّ سوى اسم ملازم للظرفية ولا تخرج عنها إلَّا في ضرورة الشعر، وممَّن قال بذلك الخليل[٨]، وسيبويه[٩]، والمبرد[١٠]، وابن

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ٦٩-٧٠.

(٢) شرح الألفية:٤٩٧.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٥/٣.

(٤) شرح الأشموني: ٥٨٥.

(٥) المقاصد الشافية: ١٣١/٦.

(٦) شرح التصريح: ٤٠١/٢.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٣٩/١.

(٨) الكتاب :٣٥٠/٢، وشرح الأشموني :٥٢١/١.

(٩) الكتاب :٣١/١- ٣٢.

(١٠) المقتضب :٣٤٩/٤.

السراج[١]، وابن جني[٢] ، والسيرافي[٣]، وابن الأنباري[٤]، وابن عصفور[٥]،وأبو حيان[٦]، وابن عقيل[٧]، وناظر الجيش[٨].

المذهب الثاني: مذهب الرماني[٩]، والعكبري[١٠]، واختاره ابن هشام[١١]، والأشموني[١٢]جواز خروجها عن الظرفية، فتستعمل منصوبة على الظرفية كثيرًا وغير ظرف قليلًا.

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين جواز خروج سوى عن الظرفية، فتستعمل ظرفًا وغير ظرف في سعة الكلام، وممّن قال بذلك الزجاجي[١٣]، وابن مالك[١٤]، وابن الناظم[١٥]، والصبان[١٦].

ونظَّر ابن مالك[١٧] لجواز خروجها عن الظرفية في الاختيار بورودها في النثر والنظم، فنظَّر للنثر بقول النبي ﷺ: (دَعوتُ رَبي ألَّا يُسَلِّطَ على أمَتِي عَدوًّا مِن سِوى أَنْفُسِهِم)[١٨]، وقوله: (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِن الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلدِ الثَّورِ

---

(١) الأصول في النحو :١/٢٨٧.

(٢) اللمع :٦٩.

(٣) شرح السيرافي:١/٢٥٦ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف :١/٢٤١.

(٥) شرح جمل الزجاجي: ٢ /٣٩١.

(٦) التذييل والتكميل:٨/٥٨ ـ٥٩.

(٧) شرح ابن عقيل:٢/٢٣٠.

(٨) تمهيد القواعد:٥/٢٢٣٠ ـ٢٢٣١.

(٩) توضيح المقاصد:٢/٦٨٢، وشرح الأشموني :١/٥٢١.

(١٠) اللباب للعكبري:١/٣٠٩.

(١١) أوضح المسالك :٢/٢٤١.

(١٢) شرح الأشموني:١/٥٢١.

(١٣) الجمل للزجاجي: ٢٣٠.

(١٤) شرح التسهيل :٢/٣١٤ ـ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية:٢/٧١٧.

(١٥) شرح ابن الناظم:٢٢٢ـ٢٢٣.

(١٦) حاشية الصبان :٢/٢٣٦.

(١٧) شرح التسهيل :٢/٣١٤ ـ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية:٢/٧١٧.

(١٨) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض : ٤/٢٢١٥.

الأَسْوَدِ وكالشَّعْرَةِ السَّودَاءِ فِي جِلدِ الثَّورِ الأَبْيضِ)[١]، ثم عضَّد تنظره بالحديث بشواهد نثرية كقول بعض العرب الذي رواه الفراء: (أتاني سِوَاكَ)[٢]، ومن أمثلته: أتيت سواك، أي غيرك.

وبشواهد شعرية خرجت سوى فيها عن الظرفية فجُرّت بحرف الجر كقول الشاعر:

وكلُّ من ظنّ أنَّ الموتَ مُخطِئُه معلّلٌ بِسِواء الحقِ مَكذُوبُ[٣]

أو وقعت في موضع الابتداء كقول الآخر:

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشترى فسواك بائعها وأنت المُشْتَري[٤]

أو وقعت فاعلًا كقول الشاعر:

ولم يبقَ سِوى العُدوا ن دِنّاهُم كما دَانُوا[٥]

وبهذه الشواهد النثرية والشعرية التي نظَّر بها ابن مالك، وغيرها من الشواهد الشعرية الأخرى الثابتة بالسماع وبإجماع أهل اللغة على أنَّ معنى: "قاموا سواك" بمعنى: "قاموا غيرك"[٦] يُثبت ابن مالك صحة رأيه في أنَّ سوى تخرج عن الظرفية فتعرب بحسب العوامل الداخلة عليها.

المسألة الثالثة: إعمال اسم المصدر عمل فعله.

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويض مثل: عطاء اسم مصدر لأعطى وهو موافق

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة:٢٠١/١.

(٢) شرح التسهيل:٣١٥/٢ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٩٦/١.

(٣) من البسيط،لأبي دؤاد الإيادي، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٤٠/١، وشرح التسهيل :٣١٥/٢، وروي بلا نسبة في : تمهيد القواعد:٢٢٢٨/٥، وشرح الأشموني:٥١٨/١.

(٤) من الكامل،لابن المولى محمد بن عبدالله، ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي:١٢٣٥، وبدون نسبة في شرح التسهيل :٣١٥/٢، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٢٢٨، وشرح الأشموني:٥١٩/١.

(٥) من الهزج، للفند الزماني شهل بن شيبان، ينظر: شعراء مُقلّون. ص:٢٢، و ينظر: الأمالي، أبو علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م. ج:٢٦٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢٧ـ٢٩، وروي بلا نسبة في: شرح التسهيل :٣١٥/٢، وشرح الكافية :٧١٩/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية:٧١٦/٢.

للمصدر إعطاء في معناه ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله[١] وهو قد يعمل عمل فعله، وللنُّحاة في عمله مذهبان:

الأول: مذهب جمهور البصريين[٢] منع إعمال اسم المصدر عمل فعله إلَّا في الضرورة الشعرية.

الثاني: مذهب الكوفيين[٣]، والبغداديين[٤]، وابن مالك[٥]، وناظر الجيش[٦]، والشاطبي[٧]، والأزهري[٨]، وهو قليل عند ابن الناظم[٩]، وابن عقيل[١٠]، والصبان[١١].

واستدل ابن مالك ومن وافقه من النُّحاة على ذلك بالسماع، والقياس.

أمَّا السماع فنظروا له بحديث الرسول ﷺ: (مِنْ قُبْلةِ الرجُلِ امْرَأتَهُ الوضُوءُ)[١٢]حيث عمل اسم المصدر (قبلة) فنصب (امرأته)، وبعدد من الشواهد الشعرية ثبت فيها إعمال اسم المصدر ومنها قول الشاعر:

إذا صَحَّ عَونُ الخَالِقِ المرءَ لَم يجِد عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إلّا مُيسّرا[١٣].

---

(١) شرح ابن عقيل :٣/٩٨.

(٢) توضيح المقاصد : ٢/٨٤٤.

(٣) المصدر السابق : ٢/٨٤٤.

(٤) شرح التصريح:١/٣٩٥.

(٥) شرح التسهيل :٣/١٢٣

(٦) تمهيد القواعد: ٦/٢٨٥٧.

(٧) المقاصد الشافية : ٤/٢٤٠ـ ٢٤٤.

(٨) شرح التصريح : ١/٣٩٥.

(٩) شرح ابن الناظم:٢٩٨.

(١٠) شرح ابن عقيل :٣/١٠١.

(١١) حاشية الصبان : ٢/٤٣٦.

(١٢) موطأ مالك: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.، كتاب الطهارة، باب الوضوء. ج١/٤٣.

(١٣) من الطويل، روي بلا نسبة، ينظر: شرح التسهيل:٣/١٢٣، وتمهيد القواعد:٦/٢٨٥٧، والتذييل والتكميل :١١/١٠٠.

وقول القطامي:

أكفرًا بعد ردّ الموت عنّي وبعد عطائك المائة الرِتاعا[١].

حيث عمل اسما المصدر (عون) ،و(عطاء) عمل فعلهما فنصبا المفعول بعدهما (المرء)، و(المائة).

وأمَّا القياس: فاحتجوا به على أنَّ محصول المصدر واسمه واحد، ولا كبير فرق بينهما، فكما يُعتبر في المصدر معنى الفعل والحرف المصدري، كذلك يُعتبر في اسمه[٢].

المسألة الرابعة: إضافة الصفة المشبهة الخالية من أل إلى معمولها المضاف للضمير.

اختلف رأي النّحاة في إضافة الصفة المشبهة الخالية من أل إلى معمولها المضاف للضمير، فكان لهم فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الزجاجي[٣]، منع إضافتها مطلقًا إلى معمولها المضاف للضمير؛ لأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه[٤]، ونُسب للمبرد[٥]، ونسبه كمال الدين الفرخان إلى أكثر النحويين[٦].

المذهب الثاني: مذهب جمهور النُّحاة، ذهبوا إلى جواز إضافتها إلى معمولها المضاف للضمير على ضعف، وجعله مخصوصًا بالضرورة الشعرية، وممَّن قال بهذا

---

(١) من الوافر، في ديوانه ص: ٥١٢، ينظر: ديوان القطامي :عمر التغلبي، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠١، وينظر : شرح التسهيل :١٢٣/٣، وتمهيد القواعد :٢٨٥٧/٦.

(٢) المقاصد الشافية :٢٤٣/٤.

(٣)الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . ص: ٩٨.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب:٤٤٤/١.

(٥) شرح الكافية الشافية :١٠٦٨/٢..

(٦) المستوفى في النحو: كمال الدين علي الفرخان، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ـ القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. ج١٤٩/١.

سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، وابن بابشاذ[٣] ، والأعلم[٤].

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين[٥] حيث ذهبوا إلى جواز إضافتها إلى معمولها المضاف للضمير مطلقًا، وتبعهم ابن مالك[٦]، وابن الناظم[٧]، وأبو حيان[٨]، وقد نظّر ابن مالك لذلك بقول الرسول ﷺ في الدجال: (أعور عينه اليمنى)[٩]، وقوله في وصف النبي ﷺ: (شثن أصابعه)[١٠]، وحديث أم زرع: (صفر وشاحها)[١١]، وقول أبي علي القالي في حديث علي ﷺ يصف النبي ﷺ: (كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس شثن الكفين والقدمين طويل أصابعه ضخم الكراديس)[١٢].

وبهذه التنظيرات التي نظَّر بها ابن مالك أثبت عدم اختصاص الظاهرة بالشعر وجواز وقوعها في الاختيار، فقد وقعت في أربعة شواهد من أفصح الكلام ولا ضرورة فيها[١٣].

المسألة الخامسة: الجزم بـ (إذا).

إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، ومع تضمنه معنى الشرط لم يجزم به إلَّا في الشعر[١٤]؛ وللنُّحاة في الجزم به مذهبان:

---

(١) الكتاب :١٩٩/١.

(٢) الأصول في النحو:٤٧٥/٣.

(٣) شرح المقدمة المحسبة:٢/ ٣٣٣ـ٣٣٥.

(٤) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه :زهير سلطان، الرسالة. بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ـ١٩٩٤م. ص:١٦٥.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/٢.

(٦) المصدر السابق : ١٠٦٩/٢، وشرح التسهيل :٩٥/٣.

(٧) شرح ابن الناظم:٣٢٢.

(٨) التذييل والتكميل: ٣٤/١١ـ ٣٥.

(٩) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال :١٥٦/١.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الجعد :١٤٨٩، حديث رقم :٥٩١٠، برواية :(شثن القدمين)

(١١) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب ذكر حديث أم زرع برواية :"وصفر ردائها":١٩٠٢/٤.

(١٢) مسند أحمد، كتاب مسند الخلفاء الراشدين، باب مسند علي بن أبي طالب:٢٥٧/٢.

(١٣) شرح التسهيل :٩٥/٣.

(١٤) الجنى الداني:٣٦٧.

الأول: مذهب جمهور النُّحاة منع الجزم به إلَّا في الضرورة الشعرية، وعلى قلّة، وممَّن قال بهذا: النحاس[١]، وابن الحاجب[٢]، وان مالك في أحد قوليه[٣] حيث أجاز ذلك في الشعر كثيرًا ومنعه في النثر لعدم وروده، والمرادي [٤]، والسيوطي[٥].

الثاني: مذهب الكوفيين[٦] جواز الجزم بها، وممَّن قال بهذا الفراء[٧]، وابن الأنباري[٨]، وابن مالك في أحد قوليه[٩] حيث أجاز الجزم بها مطلقًا في النظم والنثر، واستدل على جواز الجزم بها بالسماع والقياس.

أمَّا السماع فاستشهد عليه بشواهد من الشعر والنثر، وأمَّا النثر فنظَّر لذلك بقول النبي ـ ﷺ ـ لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: (إذا أخَذْتما مَضاجِعَكما تُكبِّرا أربعًا وثلاثينَ، وتسبحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمدا ثلاثًا وثلاثين)[١٠].

وأمَّا الشعر فاستشهد عليه بقول الشاعر:

وإذا نُطاوِع أمرَ سادتنا لا يَثْنِنَا بُخلٌ ولا جُبْنُ[١١]

حيث جزم الشاعر (نطاوع) و(يثننا) بـ(إذا)، وهو ليس مضطرًّا لذلك؛ لأنَّه لو رفع (نطاوع) لم ينكسر الوزن[١٢].

---

(١) إعراب القرآن :٢٣٣/١.

(٢) الأمالي:١٨٥/١.

(٣) شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٨٣.

(٤) الجنى الداني :٣٦٧.

(٥) همع الهوامع :١٨٠/٢.

(٦) الجنى الداني:٣٦٨.

(٧) معاني القرآن:١٥٨/٣.

(٨) الأضداد، أبو بكر الأنباري،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م. ص:١٢٠.

(٩) شرح التسهيل:٨٢/٤.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي ﷺ ص:٩١٣، حديث رقم :٣٧٠٥، برواية : تكبران، وتسبحان، وتحمدان.

(١١) من الكامل، روي بلا نسبة، ينظر: معاني القرآن :١٥٨/٣، وشرح التسهيل :٨٢/٤، وتمهيد القواعد :٤٣٦٠/٩.

(١٢) شرح التسهيل : ٨٢/٤.

وأما القياس، فبحمله النظير على النظير؛ تشبيهًا لـ(إذا) بـ(متى) في الإعمال كما شبهت متى بـ(إذا) في الإهمال[١] وجعله ابن مالك في النثر نادرًا وفي الشعر كثيرًا[٢].

المسألة السادسة: العطف على ضمير الرَّفع المتصل والمستتر من غير فصل.

تُعدّ هذه المسألة من أبرز المسائل الخلافية التي تناولها العلماء في مؤلَّفاتهم الخاصة بالخلاف النَّحوي، فذكروا فيها مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين حيث منعوا العطف على الضَّمير المتصل المرفوع ولم يجيزوه إلَّا على قبح في ضرورة الشّعر، إلَّا إذا كان هناك فصل أو توكيد فإنَّه حينئذ يجوز العطف من غير قبح[٣].

وممَّن ذهب هذا المذهب من النُّحاة سيبويه، والأخفش[٤]، والمبرد[٥]، وابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، والأنباري[٩]، وابن برهان العكبري[١٠]، والصيمري[١١]، وابن عصفور[١٢]، والمرادي[١٣]، والألوسي[١٤].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين حيث جوزوا العطف على الضَّمير المرفوع المتصل بدون فصل محتجين بما ورد في النثر وفي كلام العرب، ومنه قوله تعالى: {ذُو

---

(١)المصدر السابق :٨٢/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٧١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح:٧١ـ٧٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٨٨/٢.

(٤) معاني القرآن :٣٧٦/١.

(٥) المقتضب:٢١٠/٣

(٦) الأصول في النحو :٧٨/٢، ٣٨٨/٢.

(٧) الإيضاح العضدي:٣٦.

(٨) الخصائص: ٢٢/٣، واللمع :٩٦.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف :٣٨٢/١.

(١٠) شرح اللمع : ٢٦٢.

(١١) التبصرة والتذكرة : ١/ ١٣٩.

(١٢) ضرائر الشعر :١٨١.

(١٣) توضيح المقاصد:١٠٢٤/٢.

(١٤) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٢٤١.

مِرَّةٍ فَاسْتَوَى*وهُوَ بالأفق الأعْلَى}[1] حيث عطف (هو) على الضَّمير المرفوع المستكن في (استوى).

وممَّن ذهب إلى هذا الفراء[2]، ووافقهم ابن مالك فأجاز العطف على ضمير الرَّفع المتصل من غير فصل بتوكيد وغيره؛ لصحة وقوعه نظمًا ونثرًا منظّرًا بوقوعه في قول علي - ﷺ -: (وكنت أسمع رسول الله -ﷺ- يقول: كُنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ)[3]، وقول عمر-ﷺ: (كنتُ وجارٌ لي من الأنصار)[4].

ثمَّ نظَّر بقوله تعالى: { لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا }[5] موضحًا بأنَّ واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به؛ لأنَّها بعد العاطف، ولأنَّها زائدة؛ إذ المعنى تام بدونها[6].

ثمَّ احتجَّ على صحة رأيه أيضًا ببعض الشّواهد الشّعرية التي عطف فيها الشّاعر على الضمير المتصل المرفوع دون فصل أو توكيد، ولم يكن الشّاعر مضطرًّا فيها إلى ارتكاب هذه الضّرورة الشّعرية؛ لأنَّ له مندوحة أو فسحة في ذلك، ومنها قول جرير:

وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهةِ رأيِه ما لم يَكُنْ وأبٌ له لِينَالا[7]

حيث عطف كلمة (أب) على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) بدون فصل أو توكيد[8]، وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون

---

(١) سورة النجم آية ٦.

(٢) معاني القرآن :٣/٩٥.

(٣) صحيح البخاري:٩٠٤، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ،حديث رقم ٣٦٧٧ باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ.

(٤) المصدر السابق : ٥٩٧، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها،حديث رقم :٢٤٦٨، وروي برواية :"كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار" في كتاب العلم،باب التناوب في العلم:٣٥، حديث رقم : ٨٩، وفي كتاب النكاح، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها :١٣٢٣، حديث رقم:٥١٩١.

(٥) سورة الأنعام آية ١٤٨.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح:١٧٢-١٧٣.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢/٢٥٤.

مفعولًا معه[١].

وقول ابن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادى كَنِعَاجِ الْمَلا تَعَسَّفْنَ رَملا[٢]

فعطف كلمة (زهرٌ) على الضَّمير المستكن في (أقبلت)، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولًا معه.

ولابن مالك رأي آخر ذكره في شرح التسهيل وهو جواز العطف في الكلام على قلّة[٣]، ووافقه ابن الناظم[٤] فذهب إلى جوازه وعدم قصره على الشّعر مع قلته في الكلام، وضعفه في القياس؛ لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل.

وقد وضح الشّاطبيَ قصد ابن مالك بضعفه في القياس مطلقًا بقوله :"إنَّه إنَّما أراد اعتقاد الضعف في القياس مطلقًا، لا بقيد كونه في نظم أو نثر، فسلَّط الضعف على وروده، ولما قال ذلك، مع النَّص على شياعه في الشّعر، دل ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلًا، أو يكون قوله: (وضعفه اعتقد) يريد به: في الكلام، فكأنَّه يقول: إنَّه في الشّعر قوي، وفي الكلام ضعيف، وعلى هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه في التسهيل وشرحه ويكون الدليل على صحة رأيه ما تقدم ، والله أعلم"[٥].

المسألة السابعة: القسم بفعل الشهادة أشهد وجعل جوابه كجواب القسم الصريح[٦].

تجري بعض الأفعال مجرى القسم في تأكيد المقسم عليه، ومن هذه الأفعال فعل الشّهادة كما هو في قوله تعالى: { قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُون}[٧]، قال سيبويه: "واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك: أقسم لأفعلنّ، وأشهد

---

(١) شرح التسهيل :٣/٣٧٤، وشرح الكافية الشافية :٣/١٢٤٥.

(٢) من الخفيف، من الشعر المنسوب إليه، في ديوانه ٣٠٥، وينظر: شرح ابن الناظم :٣٨٥.

(٣) شرح التسهيل :٣/٣٧٢ـ٣٧٣.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية:٣٨٦.

(٥) المقاصد الشافية:٥/١٥٥.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٤ .

(٧) سورة المنافقون آية ١.

لأفعلنّ، وأقسمت بالله عليك لتفعلن"[١].

وبه استشهد أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ ويؤكِّد الزمخشري ذلك بقوله: "لأنَّ الشّهادة تجري مجرى الحلف فيما يراد به من التوكيد، يقول الرجل: أشهد وأشهد بالله، وأعزم، وأعزم بالله في موضع أقسم وأولى"[٢]، وبه قال أبو حيان[٣].

وقد نظَّر ابن مالك لوقع ذلك في النثر وعدم اختصاصه بالشّعر بقول سعيد بن زيد ـرضي الله عنهـ: (أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من أخذ شبرًا من الأرض ظلمًا)[٤]، واستدل به على مجيء الفعل (أشهد) دالًّا على القسم، والدليل على ذلك اقتران جوابه (لسمعت) باللام من غير (قد) وهو ماضٍ مثبت، ثم نظّر لهذا الحديث بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُون}[٥]، حيث استعمل(لئن) دالة على القسم وجاء جوابها (لظلوا) فعلًا ماضيًا مقترنًا باللام دون(قد) ، ونظَّر له كذلك بحديث امرأة غِفَار أنَّها قالت: (فوالله لنزل رسول الله ـﷺـ إلى الصبح فأناخ)[٦] والشّاهد فيه مجيء جواب القسم (لنزل) فعلًا ماضيًا متصلًا باللام وبدون قد.

وأنكر على النّحويين زعمهم بأنَّ هذا الاستعمال مخصوص بالشّعر، واستشهادهم بقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَنَامُوا، فَما إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِ[٧]

وبهذه النظائر التي استعملها ابن مالك يكون قد ردَّ على من زعم من النَّحويين

---

(١) الكتاب :١٠٤/٣.

(٢) الكشاف: ٥٣٨/٤ـ ٥٣٩.

(٣) البحر المحيط:١٧٩/١٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين: ٧٩١، حديث رقم:٣١٩٨.

(٥) سورة الروم،آية ٥١.

(٦) جامع المسانيد،ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ـ الرياض. ج ٤٤٢/٨، ومسند أحمد بن حنبل : ١٠٨/٤٥.

(٧) من الطويل، في ديوانه ص:٣٢. ينظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف. ص ٣٢، وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٤،وشرح التسهيل: ٢١٤/٣: وروي بلا نسبة في تمهيد القواعد:٣٠٩٥/٦

كالصيمري[١]، وغيره بأنَّ لام الجواب لا تدخل على الفعل الماضي إلَّا مع قد، ولا يحسن حذف قد معها إلاَّ في الشّعر ولا يقع ذلك في النثر.

المبحث الثالث: أدلة ابن مالك النَّحوية ومعاييره الأصولية:

كان ابن مالك دقيقًا في مناقشته للمسائل النَّحوية، بارعًا في الموازنة بين الآراء وترجيح الأصح منها، غير متعصّب لمذهب معين، يصف السيوطي طريقته بقوله: "لابن مالك في النَّحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين، فإنَّ مذهب الكوفيين: القياس على الشَّاذ، ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنَّه شاذ أو ضرورة"[٢].

ويظهر لنا من النص السابق أنَّ ابن مالك أعمل فكره النَّحوي مؤكّدًا رأيه في الضّرورة الشّعرية بالتنظير بالحديث الشريف لما وقع فيه من ظواهر لغوية عُدت في الشعر من الضرائر بناء على منهجه الأصولي القائم على عدة أمور:

أولًا: السَّماع:

السماع هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة[٣]، قال السيوطي: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لا بد في كلّ منها من الثبوت"[٤].

---

(١) التبصرة والتذكرة:٤٥٢.

(٢) الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلّق عليه :عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الطبعة الثانية١٤٢٧هـ ـ٢٠٠٦م، دار البيروتي. ص:١٦١.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو أبو البركات الأنباري، قدم لها وعني بتحقيقها: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ص:٨١.

(٤) الاقتراح في أصول النحو:٦٧.

وهو أصل الأصول النَّحوية، وأولها[١] قدَّمه النُّحاة على القياس، فإذا ورد الاستعمال بشيء أُخذ به وتُرك القياس؛ لأنَّ السماع يبطل القياس، قال أبو علي: "لأنَّ الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين إنَّما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع"[٢]

وقد اعتمد ابن مالك في ترجيحاته النَّحوية على المسموع المروي عن فصحاء العرب، وإن كان فيه مخالفة لآراء بعض النُّحاة، يقول عنه الشاطبي: "وقد عُرف من حال المؤلف اتباعه للسماع واتكاله على الاستقراء الذي هو أصل الأصول في هذه الصناعة"[٣]، فكان يستدل بالشّواهد القرآنية أولًا، ثم يعدل عنها عند فقدانها إلى الحديث النَّبوي ممَّا أدَّى إلى توسعه في الاستشهاد به، فقدَّمه على الاستشهاد بأشعار العرب وأقوالهم؛ لأنَّه يعدّه مصدرًا من مصادر الاحتجاج، فنظَّر لما وقع فيه من ظواهر لغوية عُدت في الشّعر من الضّرورات، ولكنّها وقعت في النثر فأجازها وقبلها، فكان إذا ورد فيه شيء قال النُّحاة عن نظيره في الشّعر إنَّه ضرورة أخرجه منها بردّه إلى أصله، أو باعتبارها لغة، وبهذا خالف جمهور النُّحاة فضيَّق دائرة الضّرورة الشّعرية وتوسع في الاختيار[٤]، ويقول الأستاذ محمد حماسة في ذلك: "والحق أنَّ ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة والقراءات القرآنية، والحديث النَّبوي، فإذا ورد فيها شيء قال النُّحاة عن نظيره في الشّعر إنَّه ضرورة، لم يعدَّه هو كذلك، بل يرجع كلّ ظاهرة إلى أصلها، وأحيانًا على أنَّه لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم"[٥].

---

(١) المقاصد الشافية :١٩٥/٩.

(٢) المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. ص: ٢٧٩.

(٣) المقاصد الشافية:١٩٥/٩.

(٤) مقدمة تسهيل الفوائد: ٤٩.

(٥) مقدمة تسهيل الفوائد: ٤٩.

فنجده ينفي اختصاص حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشّرط بالشّعر؛ لثبوت استعماله في النثر وإن كان قليلًا، فيقول: "ومن خص هذا الحذف بالشّعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشّعر قليل، وهو فيه كثير"(١).

ويقول في حذف الفاء من جواب أمَّا: "وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأنَّ من خصه بالشّعر أو بالصورة المعنية من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصر دعواه"(٢).

وقد أخذ ابن مالك بالمصادر السماعية الثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمًا ونثرًا.

ثانيًا: القياس بالتنظير على المسموع من حديث النَّبي ـ ﷺ ـ وحديث أصحابه ـ ﷺ ـ:

يُعدُّ التنظير أصلًا من الأصول النَّحوية التي اعتمد عليها ابن مالك لتعزيز رأيه وتقوية توجيهاته النَّحوية في جميع المسائل المدروسة التي أخرجها من دائرة الضَّرورة الشّعرية؛ لورود نظيرها في الحديث، وقد استعمله بمعنى النظير وعوَّل عليه كثيرًا في إثبات صحة رأيه في نفي الضرورة عن بعض الظواهر اللغوية التي خُصت بالشعر ووقع نظيرها في النثر، فالنظير يصحح الحكم النّحوي ويثبته، وعدمه ينفيه؛ ولذلك اتخذه ضابطًا يضبط به نفي اختصاص الضرورة بالشعر وإثبات وقوعها في الاختيار على النحو الآتي:

١ـ نفي الضرورة؛ لورد السماع بها وصحة استعماله نثرًا ونظمًا(٣) مثل:

ـ قوله بعد تنظيره لجواز العطف على ضمير الرَّفع المتصل من غير فصل بتوكيد وغيره بقول علي ـ ﷺ ـ: "وكنت أسمع رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: كُنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلْتُ وأبو

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:١٩٢.

(٢)المصدر السابق: ١٩٦.

(٣) المصدر السابق: ١٧٣.

بكرٍ وعمرُ، وانطلقْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ"[١]، وقول عمر. ﷺ .: "كنتُ وجارٌ لي من الأنصار"[٢]: "تضمن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو ممَّا لا يجيزه النَّحويون في النثر إلَّا على ضعف، ويزعمون أنَّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نثرًا ونظمًا"[٣].

٢ـ نفي الضرورة لوقوعها في الاختيار، مثل:

ـ قوله بعد تنظيره لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف أو جار ومجرور في السعة بشبه الجملة إذا كانت متعلقة بالمضاف بحديث الرسول ـﷺـ: (فهل أنتم تاركو لي صاحبي)[٤]: "وهو جدير بأن يجوز في الاختيار ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء ـ ﷺ ـ أنَّ النبي ـﷺ قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[٥]، وقال في شواهد التوضيح: "وفي تاركو لي صاحبي شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه إن كان الجار متعلِّقًا بالمضاف"[٦].

٣ـ نفي الضرورة؛ لثبوت الحكم في كلام أفصح الفصحاء[٧] محمد ـﷺـ وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله بعد تنظيره لجواز وقوع فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا لفظًا لا معنى، بحديث وأثر، وهما قول النبي ـﷺـ وهو: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه)، والثاني قول عائشة أم المؤمنين ـرضي الله عنهاـ: (إنَّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق): "تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعًا والجواب

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٣.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح التسهيل: ٣/٢٧٢ـ ٢٧٣.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٣

(٧) المصدر السابق: ٦٧، و٢٢٥ .

ماضيًا لفظًا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"[١].

ـ وقوله بعد أن نظَّر لجواز حذف قد من الفعل الماضي الواقع جوابًا لفعل القسم (أشهد) مقرونًا باللام دون قد بقول سعيد بن زيد ـرضي الله عنهـ: (أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من أخذ شبرًا من الأرض ظلمًا)[٢]: "ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر... والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام"[٣].

٤ـ انتفاء الضّرورة لكثرة الاستعمال في الشّعر وإن قلَّ في النثر، مثل:

ـ قوله بعد تنظيره لجواز حذف الفاء وحدها، أو حذفها مع المبتدأ من جواب الشّرط بثلاثة أحاديث، وهي: قول الرسول ـﷺـ لسعد ـرضي الله عنهـ: (إنَّك إنْ تركت ورثتَكَ أغنياءَ خيرٌ من أن تذرَهم عالةً)[٤]، قول الرسول ـﷺ لأبيّ بن كعب: (فإنْ جَاءَ صَاحِبُها، وإلَّا اسْتَمتِعْ بها) [٥] ، وقوله ـﷺـ لهلال بن أمية: (الْبَيِّنة وإلَّا حدٌّ في ظَهرِكَ)[٦]: "قلت: تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشّرط، فإنَّ الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير، وهو ممَّا زعم النَّحويون أنَّه مخصوص بالّضرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعماله في الشّعر ويقل في غيره"[٧].

ـ قوله بعد تنظيره لجواز حذف الفاء من جواب أمَّا بحديثين، وأثرين من كلام رسول الله ـﷺـ وصحابته ـرضي الله عنهمـ حُذفت فيها الفاء من جواب (أمَّا) بدون حذف القول وهي: قول رسول الله ـﷺـ: (أمَّا بعدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطًا لَيْسَتْ فِي كتَابِ اللهِ)[٨]، وقوله

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:٦٧.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٤ـ٢٢٥.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البخاري كتاب اللقطة:٥٨٥، باب إذا أخبره ربُّ اللقطة بالعلامة دفع إليه، حديث رقم: ٢٤٢٦، برواية: (فاستمتع).

(٦) البخاري كتاب الشهادات :٦٥٢، باب إذا ادَّعى أو قذف فله أن يلتمس البينة، حديث رقم : ٢٦٧١.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح :١٩٢.

(٨) سبق تخريجه.

ـﷺـ: (أمَّا موسى، كأنّي أنظرُ إليه إذ انحدرَ في الوادي)[١]، وقول عائشة ـ رضي الله عنهاـ: (وأمَّا الذين جَمعوا بين الحجَّ والعُمرةَ طافوا طوافًا واحدًا)[٢]، وقول البراء بن عازب ـرضي الله عنهـ: (أمَّا رسولُ اللهِ ﷺ لم يُوَلِّ يومئذٍ)[٣]: "ولا تُحذف هذه الفاء غالبًا إلَّا في شعر، أو مع قول أغنى عنه مقوله... وقد خُولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق، وأنَّ من خصه بالشعر أو بالصورة المعنية من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرة دعواه"[٤]

ـ قوله قبل تنظيره بالحديث على جواز حذف ضمير الشأن إذا وقع اسمًا لإنَّ: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، حكاه سيبويه عن الخليل مُريدًا به: إنَّه بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يُحمل قوله ـﷺـ: (إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون). هكذا رواه الثقات بالرفع"[٥]، وقال في شواهد التوضيح: "ونظائره في الشعر كثيرة"[٦].

ـ قوله بعد تنظيره لجواز حذف نون التوكيد من الفعل المضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم بقول النَّبي ـﷺـ: (ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني)[٧]: "وفيه غرابة، وهو ممَّا زعم النَّحويين أنَّه لا يجوز إلَّا في الشعر... والصحيح أنَّه كثير في الشعر قليل في غيره"[٨].

٥ـ نفي الضرورة للتعليل بالتنظير في الاستعمال الفصيح والنقل الصحيح، مثل:

ـ قوله معلّلًا جواز اقتران خبر كاد بأن بعد تنظيره ببعض الأحاديث: "ولا يمنع عدم

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح:١٩٦.

(٥) شرح التسهيل :١٣/٢.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٠٦.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢١ .

وقوعه في القرآن من صحة استعماله قياسًا لو لم يرد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشّروع، كـ(طفق) و(جعل)، فإنَّ (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشّروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشّروع كـ(عسى) و(أوشك) و(كرب) و(كاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ(أنْ) مؤكد لمقتضاه، فإنَّها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة، تأكَّد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل"[١].

٦ـ نفي الضرورة لوقوعها في النثر وإن كانت من قبيل الشاذ والنادر ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله عند تنظيره لجواز ثبوت ألف ما الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر في النثر بحديثين، وأثر، وهي: قول النبي ـﷺـ لعلي ـرضي الله عنهـ: (بِمَا أهلَلتَ)[٢]، وقوله ـﷺـ: (ليَأْتِيَنَّ على الناسِ زمانٌ لا يُبالي المرءُ بما أخَذَ المالَ أمِن حلال أم مِنْ حرام)[٣]، وقول سهل بن سعد وقد امتَروا في المنبر مِمَّ عُودُه: (إنّي لَأعرِفَ مما عوده)[٤]: "وشذَّ ثبوت الألف في "بما أهللت"، و"لا يبالي المرء بما أخذ المال"، و"إني لأعرف مما عوده"؛ لأنَّ "ما" في المواضع الثلاثة استفهامية مجرورة، فحقها أن تُحذف ألفها فرقًا بينها وبين الموصولة"[٥].

ـ قوله بعد تنظيره بقول النبي ـﷺـ لعلي وفاطمة ـ رضى الله عنهماـ لجواز الجزم بإذا في سعة الكلام: "كقول النبي ـﷺ ـ لعلي وفاطمة: (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعًا وثلاثين، وتسبحا ثلاثًا وثلاثين، وتحمدا ثلاثًا وثلاثين)، وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير"[٦].

ـ قوله بعد أن نظَّر لجواز وقوع الفعل الماضي جواب قسم عاريًا من قد واللام في

---

(١)شواهد التوضيح والتصحيح:١٦٠.

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥)شواهد التوضيح والتصحيح:٢١٧.

(٦) المصدر السابق:٧١ـ٧٢.

الاختيار بحديث الرسول ـ ﷺ ـ: "والذي نفسي بيدهِ ودِدْتُ أني أُقاتلُ في سبيلِ اللهِ فأُقتلُ ثمَّ أحيا ثمَّ أقتل ثمَّ أحيا ثم أُقتل"[١]: "وفي قوله: "والذي نفسي بيده وددت" شاهد على وقوع الفعل الماضي جواب قسم عاريًا من (قد) واللام دون استطالة، وفيه غرابة؛ لأنَّ ذلك لا يكاد يوجد إلَّا في ضرورة أو كلام مستطال... "[٢]

٧ـ نفي الضرورة؛ لأنها لغة من لغات العرب، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ قوله في مسألة جواز إثبات حرف العلة مع الفعل المضارع المجزوم: "أن يكون من باب إشباع الحركة فتكون الألف متولدة عن إشباع حركة بعد سقوط الألف الأصلية جزمًا، وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها"[٣].

ثالثًا: الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

إنَّ الحديث النَّبوي الشَريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والأخذ به ضرورة دينية، ولا يُحالف في ذلك إلَّا من لا حظّ له في الإسلام[٤]، فمعرفته ومعرفة آثار أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ أمر شريف، وشأن جليل، لا يحظى به إلَّا من هذَّب نفسه بمتابعة أوامر الشّرع ونواهيه، ولا يعتني به إلَّا كلّ حبر، ولا يُحرمه إلَّا كلّ غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدّهر[٥].

وهو علم له أصول وأحكام وقواعد وردت بلسان العرب لا يستطيع طالبه معرفتها والوقوف عليها إلَّا بعد معرفة اللُّغة والإعراب[٦]، فهما أصل لمعرفة الحديث؛ فالنَّحو

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٢

(٣) المصدر السابق:٧٤.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية، وقدم له: الشيخ :خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، دار الكتاب العربي. ج١/٩٧.

(٥) تدريب الراوي :١/٢٣.

(٦) جامع الأصول في أحاديث الرسول : ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق: بشير عيون، الطبعة الأولى، الناشر : مكتبة الحلواني ـ مطبعة الفلاح ـ مكتبة دار البيان. ج١/٣٦ ـ ٣٧.

والإعراب هما قانون اللُّغة وميزان تقويمها[١]، وعليهما يقوم مدار فهم القرآن والسّنة[٢]، وبهما يتقي المحَدِّث اللحن، قال الخطيب في جامعه: "إنَّه ينبغي للمحَدِّث أن يتقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلَّا بعد دُربة النَّحو، ومطالعته علم العربية"[٣].

وهو أفصح الكلام وأبلغه بيانًا بعد القرآن الكريم؛ لتأييده من الله ﷻ بأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، فالاحتجاج به أولى وأجدر من الاحتجاج بكلام العرب؛ لاشتماله على كثير من التراكيب النّحوية والاستعمالات اللُّغوية؛ ولذلك كان ينبغي أن يُقدَّم الاحتجاج به على سائر كلام العرب من نثر وشعر، وقد فَطِن إلى ذلك ابن مالك فاستدل بألفاظه وتراكيبه على تقعيد الأحكام النَّحوية، فكان آية في الحديث على قدر كبير من العلم

والمعرفة، كثير المطالعة، سريع المراجعة[٤]، لا يكتب شيئًا حتى يراجعه، صرف همَّته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه غايته، فصار إمام زمانه، حافظًا للُّغة، فإليه المنتهى في نقل غريبها، والاطّلاع على وحشيِّها، بارعًا في النَّحو والتّصريف فكان فيهما بحرًا لا يُجارى وحبرًا لا يُبارى[٥]، حتى صار يُضرب به المثل في دقائق النَّحو وغوامض التّصريف[٦].

كما عُرِف باعتماده في ترجيحاته النَّحوية على المسموع بكثرة عن فصحاء العرب، جاعلًا القرآن الكريم المرجع الأول المعوّل عليه في الاستدلال النَّحوي لا يعدل عنه إلَّا عند انعدامه، فيلجأ حينها إلى الاستشهاد بالحديث النَّبوي فيستخرج منه القاعدة، ثم يأتي

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، شرحه وعلَّق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية ـ بيروت. ج٢٠٤/١.

(٢) تدريب الراوي:٢٤/١.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م، مكتبة السنة ـ مصر. ج١٦١/٣ .

(٤) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٦٨، طبعة جديدة ١٩٩٧،دار صادر بيروت ـ لبنان. ج٢٢٩/٢.

(٥)) المصدر السابق:٢٢٣/٢.

(٦) المصدر السابق: ٢٢٨/٢، وشرح عمدة الحافظ:٣١/١.

بعدهما الاستشهاد بشعر العرب، يقول التلمساني: "فأمَّا النَّحو والتَّصريف فكان فيهما بحرًا لا يُشقّ لجُّه، وأمَّا اطّلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النَّحو واللُّغة فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأمَّا الاطّلاع على الحديث فكان فيه آية؛ لأنَّه أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب"(١).

وكما يظهر لنا من النّص السّابق فإنَّ ابن مالك جعل الاستشهاد بالحديث النَّبوي الشَّريف على صحة القاعدة النَّحوية في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم فجعل من الظواهر اللُّغوية في الحديث النَّبوي مادة يتعقب بها القدماء(٢)، فهو يراه أوضح ما يستدل به(٣)، فالأصل فيه روايته على نحو ما سُمِع(٤)، ويعتضد به في إثبات القواعد التي حكموا عليها بالاضطرار، أو في ترجيح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النُّحاة، وقد نصّ على ذلك ناظر الجيش بقوله: "إنَّ المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم يردف بما في الحديث إمَّا تقوية لما ذكره من كلام العرب، وإمَّا استدلالًا على أنَّ المستدل عليه لا يختص جوازه بالشعر، بل إنَّه يجوز في الاختيار أيضًا"(٥)، ويدافع عنه ابن الطيب فيقول: "وهذا ليس بموجود في كلام ابن مالك أصلًا، وإنَّما فيه ترجيح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النُّحاة بما هو في الحديث مضافًا إلى القرآن، أو إلى بعض الشّواهد العربية، وأمَّا خرم قاعدة أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث فليس يوجد في كلامه. كما يعلم بالاستقراء التّام، فلا معنى للاعتراض به، وقد عرضته على كثير من أشياخنا المحققين فأقروه وسلَّموه، ثم رأيت ما يوافقه للعلَّامة قاضي القضاة (السراج البلقيني)، وعبارته: ما ذكره الشَّيخ (ابن مالك) من الأحاديث في القواعد النَّحوية ليس

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: ٢/٢٢٣.

(٢) أصول النحو العربي الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الثانية، الناشر الأطلسي. ص :٥٥.

(٣) النحويون والحديث الشريف،أ.د. خليل بنيان الحسون،الطبعة الأولى١٤٣٦هـ - ٢٠١٦م، دار جرير. ص: ١٥٦.

(٤) القياس في اللغة العربية،محمد خضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣. ص: ٣٣.

(٥) تمهيد القواعد :٩/٤٤١٠.

للإثبات، بل للاعتضاد؛ فإنَّه يجد الشَّواهد من كلام العرب موافقة لما يختار، فيأتي بالحديث للاعتضاد، لا للإثبات"[١].

والحديث عن موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث الشَّريف قد سُجلت فيه البحوث والدراسات فينظر في مظانها، وما يهمنا في هذا البحث هو بيان توظيف ابن مالك تنظيره بالحديث النَّبوي الشّريف وأثره في توجيه بعض المسائل النَّحوية التي حكم عليها النُّحاة بالاضطرار، وأنَّها لا تقع في الاختيار بناء على موقفه من الضَّرورة الشّعرية.

ومن خلال تتبعي لتنظيرات ابن مالك بالحديث النبوي الشريف لمسائل الضرائر تبين لي أنَّه اعتمد منهجًا في الاستشهاد به على النحو الآتي:

١ـ تحرى الدقة في نقل نصوص الحديث؛ إذ استشهد بالأحاديث المتواترة الصحيحة المنقولة عن الرسول ـﷺـ المثبتة في صحيح البخاري، ومسلم، وكتب الأسانيد، ومن الأمثلة على ذلك قوله في شرح التسهيل: "وكقول النبي ﷺ: والذي نفسي بيده وددت أنّي أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل. أخرجه البخاري"[٢]، وقوله في شواهد التوضيح: "وما ذكره أبو الفرج في جامع المسانيد من قول وفد عبد القيس (وأصبحوا يعلمونا كتاب الله)"[٣]، وقوله في شرح الكافية: "ومن وروده بعد كاد مقرونًا بأن قول عمر. ﷺ .: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)، هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري"[٤]، وقوله في شواهد التوضيح: "وفي قول النبي ـ ﷺ ـ فيما رويته بالسند المتصل"[٥] وغيرها من الأمثلة كثير.

٢ـ إحاطته بروايات الحديث، والإشارة إليها في بعض النسخ ومن ذلك قوله: "وقول

---

(١) فيض نشر الانشراح: ٤٨٨.

(٢) شرح التسهيل :٣/٢١٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح:٢٢٩.

(٤) شرح الكافية الشافية:١/٤٥٥.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح:١٦٠.

رسول الله ﷺ في إحدى الروايتين: (مروا أبا بكر فليصلي بالناس)"[1]، وقوله في شواهد التوضيح: "وقوله -ﷺ- (أمَّا موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي) وفي بعض النسخ إذا انحدر"[2]، وقوله: "ومنها قول النبي -ﷺ- لليهود: (فهل أنتم صادقوني) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ"[3].

٣- كان يأتي بالحديث للاستئناس به والاعتضاد، فهو مقرون بشواهد نثرية أخرى من القرآن الكريم، وأقوال العرب، وبالشواهد الشعرية، واختلفت طريقته من كتاب لآخر فتارة يقدم الاستشهاد بالحديث ثم يتبعه بالشواهد القرآنية وبعدها الشواهد الشعرية، وتارة العكس فيقدم عليه الشواهد الأخرى.

٤. استشهاده بأكثر من حديث غالبًا على المسألة الواحدة وفقًا لمذهبه الذي عُرف به وهو التوسع في الاستشهاد بالحديث الشريف، والأثر، والاحتجاج بهما على صحة حكمه النحوي، ومن ذلك استشهاده بثلاثة أحاديث من كلام رسول الله -ﷺ- في مسألة حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب أمَّا، وفي مسألة إضافة الصفة المشبهة الخالية من (أل) إلى معمولها المضاف للضمير، وفي مسألة حذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس، وبحديثين وأثر في مسألة إثبات ألف ما الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر، ومسألة حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وحذف ضمير الشأن الواقع اسمًا لـ(إنَّ)، وبحديث واحد وأثرين في مسألة حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لغير ناصب أو جازم.

٥- استدلاله بالأثر من أقوال الصحابة -رضي الله عنهم-، ومن ذلك استشهاده بقول عمر-رضي الله عنه-، وقول عائشة -رضي الله عنها-، وقول البراء بن عازب -رضي الله عنه-، وأنس -رضي الله عنه-، وسهل بن سعد -رضي الله عنه-، وجبير بن مطعم -رضي الله عنه-.

رابعًا: **الأخذ بالظَّاهر:**

تميَّز ابن مالك كذلك بمذهبه الظَّاهري، فهو يحمل النُّصوص على ظاهرها دون تأويلها، فالأصل هو حمل النَّص على ظاهره لا على المحتمل الذي يؤدي إلى التكلُّف

---

(١)شواهد التوضيح والتصحيح ٧٤.

(٢) المصدر السابق: ١٩٥، وينظر ص:١٤٨.

(٣) المصدر السابق: ١٧٨.

والتأويل، وهو أصل من الأصول النَّحوية التي اعتمد عليها أيضًا في ترجيحاته النَّحوية، يقول الشَّاطبي موضحًا مذهب ابن مالك: "ولا سيما أنَّ ابن مالك ظاهري النَّحو في الغالب على ما يظهر من كلامه في تواليفه"[١]، ويقول في موضع آخر: "والاعتماد على الظَّاهر والحمل عليه ـ وإن أمكن غيره ـ هو مذهب ابن مالك في عربيته وهو أصل سيبويه "[٢]، ويقول أيضًا: "لأنَّ الحمل على الظَّاهر أولى، وإن أمكن المراد غيره ، وهي من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك، وأخذها بكلتا يديه"[٣]، ويقول: "لا سيما وهو في نحوه مُتَّبع للسماع، ظاهري المذهب فيه"[٤].

ويظهر من النُّصوص السابقة أنَّ ابن مالك كان يأخذ بظاهر النصوص في بناء أحكامه وترجيحاته النَّحوية، ومن ذلك رأيه في الضَّرورة الشّعرية حيث نظر إلى ظاهر اللفظ الذي وقعت فيه الضّرورة، فإن لم يكن للشّاعر عنه مندوحة فضرورة، وإن أمكن الشَّاعر القول بغيره ولم يقله فهو مقبول وجائز ولا يحتاج إلى تكلُّف التأويل، وعضّد رأيه هذا بتوجيهه لكثير من نصوص الأحاديث التي وقعت فيها الضَّرورة فحمل النَّص على ظاهره دون تكلُّف أو تأويل؛ فنفى الضرورة لثبوتها بالسماع ووقوعها بكثرة في سعة الكلام مع فصاحة قائلها وثقة الرواية من ناقلها.

خامسًا: القياس بحمله على النظير، كقوله في مسألة جواز حذف ضمير الشأن إذا وقع اسمًا لإنَّ: "ويجوز حذف الاسم إذا فُهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إنَّ بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يحمل قوله ﷺ: "إنَّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"، هكذا رواه الثقات بالرفع. وحمله الكسائي على زيادة من، وجعل أشد الناس اسمًا، والمصورون خبرًا، والصحيح أنَّ الاسم ضمير الشأن، وقد حُذف كما

---

(١) المقاصد الشافية :٣٦/١.

(٢) المصدر السابق :٣٣/٢.

(٣) المصدر السابق:٣٣٢/٥.

(٤) المصدر السابق:٢٦٢/٩.

حُذف في: إنَّ بك زيد مأخوذ؛ لأنَّ زيادة من مع اسم إنَّ غير معروفة"[١].

وقوله في مسألة الجزم بـ(إذا): "قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملًا على متى، وتهمل متى حملًا على إذا"[٢]، ومسألة حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب أمَّا، حيث حمل هذا الحذف على حذف المبتدأ مع واو الحال[٣].

سادسًا: انتفاء العلة المانعة، كقوله في مسألة جواز اقتران خبر كاد بأن: "ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن من صحة استعماله قياسًا لو لم يرد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشّروع، كـ(طفق) و(جعل)، فإنَّ (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشّروع يقتضي الحال، فتنافيا، وما لا يدل على الشّروع كـ(عسى) و(أوشك) و(كرب) و(كاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ(أنْ) مؤكد لمقتضاه، فإنَّها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة، تأكَّد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل"[٤].

سابعًا: ما وافق الوضع أصل لما خالفه، كقوله في مسألة وقوع فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا: "فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأنَّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه"[٥].

ثامنًا: أنَّ تقديم الموافق أولى من تقديم المخالف، كقوله في مسألة وقوع فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا: "وإذا كان أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف؛ لأن المخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائبًا؛ ولأنَّ المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمَّا وضع

---

(١) شرح التسهيل : ١٣/٢.

(٢) المصدر السابق :٨١/٤.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح :١٩٣.

(٤) المصدر السابق:١٦٠.

(٥) المصدر السابق:٦٩ .

له؛ إذ هو باق على الاستقبال والماضي بعدها مصروف عمَّا وضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى..."[١]

تاسعًا: التنبيه على الأصل، كقوله في مسألة إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة: "فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفي الإعراب، فلمَّا منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين"[٢].

(١) شواهد التوضيح والتصحيح:٦٩ـ٧٠.

(٢)شرح التسهيل : ١٣٩/١. وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٨.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث الذي عُني بجمع تنظيرات ابن مالك لبعض ضرائر الشعر بما جاء في لغة الحديث النبوي الشريف، وبيان أثر هذا التنظير في إخراج هذه المسائل من باب الضّرورة الشّعرية لوقوعها في الاختيار، أحسب أنَّ البحث بعد مناقشته لهذه المسائل ، قد توصل إلى النتائج التالية:

١ـ يعدُّ التنظير علّة مهمة من علل التوجيه في القضايا النَّحوية والأحكام اللُّغوية، وقد استدل به ابن مالك على صحة رأيه في توجيهه للقاعدة النَّحوية، فكان يأتي بالنظير مؤكّدًا لهذه القواعد والأحكام.

٢ـ استعمل ابن مالك لفظة التنظير في كتابيه شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، بينما في بقية كتبه استعمل مصطلح النظير والنظائر.

٣ـ جاء التنظير لضرائر الشعر بالحديث النبوي الشريف عند ابن مالك على صورتين هما: المقابلة، والحمل.

٤ـ استأنس ابن مالك بالتنظير بالحديث النَّبوي الشّريف واستدل به عند مناقشته لبعض مسائل الضَّرائر؛ التي وقع نظيرها في سعة الكلام لما له من فائدة في تقريب الحكم وفهمه وضبطه وتعقُّله بالأذهان.

٥ـ أكثر ابن مالك من التنظير بالحديث النَّبوي الشّريف عند مناقشته للمسائل النحوية، ويعود ذلك إلى طبيعة منهجه وهو التوسع في الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، والاعتماد عليه في بناء الأحكام اللُّغوية والقواعد النَّحوية، وترجيحها.

٦ـ أثبت ابن مالك صحة رأيه في الضّرورة الشّعرية بتنظيراته على المسموع من كلام العرب والأخذ بظاهر النصوص المنظر بها.

٧ـ أخرج ابن مالك كثيرًا من الشّواهد الشّعرية من باب الضّرورة الشّعرية بناء على رأيه في الضّرورة فأصبحت جائزة لديه في الاختيار؛ فكلّ ما ثبت استعماله عن العرب في سعة الكلام ووافق الحديث النَّبوي الشّريف فحُمل عليها، أو وافق القرآن الكريم، أو كلام العرب مما يحتج به، فهو خارج منها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، وقدم له الشيخ: خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، دار الكتاب العربي.
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد: محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري البخاري المعروف بابن الإكفاني، تصحيح: محمد سليم الآمدي، الناشر: أسعد بك حيدر، الطبعة ١٣٢٢هـ ـ بيروت.
- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، الطبعة الثانية.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.
- أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الثانية، الناشر الأطلسي.
- الأضداد: أبو بكر الأنباري، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية. بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ١٩٩١م، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، قدم لها وعني بتحقيقها: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلّق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ ـ٢٠٠٦م، دار البيروتي.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن ، دار الجيل ـ بيروت ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- الأمالي: أبو علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية،١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، وبحاشيته: الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، المكتبة العصرية.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م ـ كلية الآداب ـ جامعة الرياض.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الطبعة ١٤٢٠هـ ، دار الفكر ـ بيروت.

- البديع في علم العربية: مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- بديع القرآن: ابن أبي الإصبع، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- التبصرة والتذكرة: أبو محمد الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، دار الفكر ـ دمشق.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري: تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه: زهير سلطان، الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ـ١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار الكتاب العربي.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم ـ دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن مالك الطائي، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ـ القاهرة ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: أبو القاسم سعيد الفارقي، تحقيق: د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٩٩٣.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م، دار الفكر العربي.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول: ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق: بشير عيون، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الحلواني ـ مطبعة الفلاح ـ مكتبة دار البيان.
- الجامع الصغير وزيادته (صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته): جلال الدين السيوطي، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الشاملة.
- جامع المسانيد: ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد ـ الرياض.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير

بعلبكي، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، دار العلم للملايين ـ بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، لبنان.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م، دار الفكر.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد المصري الحنفي، دار صادر ـ بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، دراسة وتحقيقًا: ابن هشام الأنصاري، تحقيق : جابر السريع ، إشراف د. إبراهيم بن صالح العوفي، رسالة دكتوراه، ١٤٣٩ـ ١٤٤٠هـ .
- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٤ م، دار ومكتبة الهلال . بيروت ، دار البحار ـ بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص: ابن جني، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد الحريري، المحقق: عرفات مطرجي،

مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس السمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
- ديوان أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسم: حققه وشرحه: الدكتور محمد التونجي، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تحقيق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف.
- ديوان جرير، دار بيروت ،١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- ديوان حاتم الطائي، دار صادر - بيروت ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له الأستاذ عبدأ مهنّا، الطبعة الثانية، ١٤١٤،هـ - ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ديوان الحماسة: لأبي تمام بن حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبدالرحيم عسيلان، ١٤٠١هـ -١٩٨١م، المجلس العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ديوان عبد الرحمن بن حسان الأنصاري: جمع وتحقيق: الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف - بغداد، ١٩٧١.
- ديوان العجاج، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس - دمشق.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور فايز محمد، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ: علي فاعور، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.
- ديوان القطامي: عمر التغلبي، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠١م.

- ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق وشرح: مجيد طراد، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، دار صادر بيروت.
- رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م.
- سنن أبي داود: أبو داود السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت.
- السنن الكبرى: للنسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- سيبويه والضرورة الشعرية: الدكتور إبراهيم حسن، مطبعة حسان ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، دار التراث ـ القاهرة، ودار مصر للطباعة.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م ، دار الكتب العلمية.
- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية.

- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: الدكتور إيميل يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- شرح ديوان الحماسة: أبو علي المرزوقي، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي، تحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل بتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ، لجنة التراث العربي.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوريّ مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: شمس الدين الفارضي الحنبلي، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين بن محمد الطائي، حققه وقدَّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبدالله الفاكهي، المحقق: د. المتولي رمضان، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- شرح كتاب سيبويه: الرماني، تحقيق: سيف العريفي، إشراف د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، السلسلة التراثية.
- شرح المفصل: لابن يعيش، قدَّم له : د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، المطبعة العصرية ـ الكويت.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي: د. يحيى الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، مطبعة النعمان ـ النجف.
- شعر الخوارج: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.
- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٦٧.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١١١٩.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، مكتبة ابن تيمية.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: القلقشندي، شرحه وعلَّق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، دار العلم للملايين ـ بيروت.

- صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد السلمي النيسابوري، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، راجعه وحكم على بعض أحاديثه: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
- صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت.
- صحيح البخاري: أبو عبدالله البخاري، تحقيق جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية المطبعة الكبرى الأميرية ـ بولاق ـ مصر، ١٣١١هـ.
- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي ـ القاهرة ،١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
- صحيح مسلم شرح النووي (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج): أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: دكتور عبدالعال شاهين، دار الرياض للنشر والتوزيع ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأزي البغدادي، المطبعة السلفية ـ مصر.
- ضرورة الشعر: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.
- ضعيف الجامع الصغير (وزيادته: الفتح الكبير): محمد ناصر الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة المجددة والمزيدة والمنقحة.
- العدة في إعراب العمدة: بدر الدين أبو محمد عبدالله الإمام العلامة ابن فرحون، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري ـ الدوحة، الطبعة الأولى.

- عشرة شعراء مقلّون، صنعة: أ. د. خاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي ـ جامعة بغداد ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد ـ الرياض.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م، مكتبة السنة ـ مصر.
- الفروق الفقهية والأصولية، مقوماتها ـ شروطها ـ نشأتها ـ تطورها (دراسة نظرية ـ وصفية ـ تاريخية): يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: محمود يوسف الفجال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، الطبعة الثامنة،١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان.
- القياس في اللغة العربية: محمد خضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٣.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- كتاب الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي، المحقق: حسين شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب ـ القاهرة ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- كتاب التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م مطبعة المدني ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- كتاب العين: الخليل بن أخمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ، دار الريان للتراث بالقاهرة ـ دار الكتاب العربي ببيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م ، مكتبة لبنان ـ بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل الجراحي، مكتبة القدسي ـ القاهرة ، ١٣٥١هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب الكفوي: تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م ، والطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، لبنان.
- لسان العرب: ابن منظور، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ، دار صادر ـ بيروت .
- لغة الشعر ـ دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، دار الشروق.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، دار الفكر ـ دمشق.
- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: شمس

الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز التميمي، حققه وقدم له: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت ـ بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، أشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩١ـ ١٩٧١.
- مثل المقرب: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية ـ القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ـ الكويت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، دار سركين للطباعة والنشر.
- المحلى بالآثار: أبو محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر ـ بيروت.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق ـ دار المنارة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشروق العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي الفارسي، المحقق : د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٥م، الناشر جامعة أم القرى، دار الفكر ـ دمشق ـ دار المدني، جدة.
- المستوفى في النحو: كمال الدين علي الفرخان، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية. القاهرة ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
- مسند الشهاب القضاعي: أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري، المحقق: حمدي السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- مشكلات موطأ مالك بن أنس: أبو محمد عبدالله بن السيد البطليوسي، المحقق: طه علي التونسي، دار ابن حزم، لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- مصابيح الجامع الصحيح: محمد بن أبي بكر الدماميني، اعتنى به تحقيقًا وضبطًا وتخريجًا: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- معاني القرآن: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى،١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- معاني القرآن: للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد

الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر.
- معجم تقويم اللغة وتخليصها من الأخطاء الشائعة: الدكتورة هلا أمون، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- معجم الشواهد الشعرية: الشيخ عبد الرحمن اليماني، تحقيق: محمد عزيز شمس، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ ، دار عالم الفوائد.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: الدكتور محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان ـ بيروت ـ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.
- المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م ، دار الكتب العلمية.
- ـ معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، ١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م، دار الفكر.
- ـ معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م ، عالم الكتب ـ القاهرة.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية الدكتور محمد سمير نجيب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- ـ المعجم الوسيط: نخبة من اللغوين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمدالله، الطبعة السادسة،١٩٨٥، دار الفكر ـ دمشق.
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ، دار القلم، الدار الشرقية ـ دمشق ـ بيروت.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، مكتبة الهلال ـ بيروت.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، د. محمد البنَّا، د. عياد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان العايد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى . مكة المكرمة.
- المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ـــ بيروت.
- المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد ، الناشر ـ الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٦م.
- موطأ مالك: مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- النحويون والحديث الشريف: أ.د. خليل بنيان الحسون، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٦م، دار جرير.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٩٦٨، طبعة جديدة ١٩٩٧، دار صادر بيروت ـ لبنان.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ ـــ ١٩٩٩م، المملكة المغربية ـــ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد

عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار الشروق.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقة - مصر.

List of Sources and References

- Al-Tabyan fi l'rab al-Quran by Abu al-Baqa' Al-Akbari, Edited by Ali Muhammad Al-Bajawi and Issa Al-Babi Al-Halabi.

- Al-Tabyin 'an Madhahib al-Basriyyin wa al-Kufiyyin by Abu al-Baqa' Al-Akbari, Editing and Study by Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymin, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, First Edition, 1406 AH (1986 CE)

- airtishaf aldarb min lisan alearab by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited, explained, and studied by Rajab Othman Muhammad, reviewed by Ramadan Abdul Tawab, First Edition, Al-Khanji Library, Cairo.

- Al-Adadad by Abu Bakr Al-Anbari, Edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Modern Library, Beirut, Lebanon, 1407 AH (1987 CE).

- A'lām al-Muwaqqī'in 'an Rabb al-'Ālamīn by Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Saad Shams al-Din Ibn al-Qayyim al-Jawziyyah, Edited by Muhammad Abdul Salam Ibrahim, First Edition, 1411 AH (1991 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut.

- Al-Amali by Abu Ali Al-Qali, Compiled and Arranged by Muhammad Abdul Jawad Al-Asma'i, Egyptian Book House, Second Edition, 1344 AH (1926 CE).

- al'ashbah walnazayir fi alnahw by Al-Suyuti, edited by Dr. Abdul Aal Salim Makram, Al-Risalah Publishing, First Edition, 1406 AH - 1985 AD.
- al'azhiat fi eilm alhuruf by Ali bin Muhammad Al-Nahwi Al-Harawi, edited by Abdul Moein Al-Mulouhi, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1413 AH - 1993 AD, Second Edition.
- Al-Badi' fi 'Ilm al-Arabiyah by Majd Al-Din Ibn Al-Athir, Editing and Study by Dr. Ahmed Ali Al-Din, First Edition, 1420 AH.
- Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir by Abu Hayyan Al-Andalusi, Edited by Siddiq Muhammad Jameel, Edition: 1420 AH, Dar Al-Fikr, Beirut.
- Al-Dura'ir al-Lughawiyyah fi al-Shi'r al-Jahili by Dr. Abd al-Aal Shahin, Riyadh Publishing and Distribution, 1402 AH (1982 CE)
- Al-Dura'ir wa Ma Yasoohu al-Sha'ir Duna al-Nathir by Mahmoud Shokri al-Alusi, Explained by Muhammad Bahjah al-Azi al-Baghdadi, Salafi Press, Egypt.
- Al-Durr al-Masun fi 'Ulum al-Kitab al-Maknun by Abu al-Abbas al-Samini al-Halabi, Edited by Dr. Ahmad Muhammad Al-Khatat, Dar Al-Qalam, Damascus.
- alfuruq alfiqhiat wal'usuliat , muqawimatuha shurutuha nash'atuha tatawuruha (dirasat nazariat wasfiat tarikhiatun) Yaqoub bin Abdul-Wahhab Al-Bahsain, Al-Rushd Library - Riyadh, first edition 1419 AH - 1998 AD
- Al-Ighrāb fi Jadal al-I'rab wa Lam' al-Adillah fi Usul al-Nahw by Abu al-Barkat al-Anbari, Edited and Introduced by Sa'id al-Afghani, Dar Al-Fikr, Beirut, Second Edition, 1391

AH (1971 CE)

- Al-Iidhah al-'Udhudi by Abu Ali Al-Farsi, Edited by Dr. Hasan Shadhli Farhood, First Edition, 1389 AH (1969 CE), Faculty of Arts, Riyadh University.
- Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin by Abu al-Barkat al-Anbari, with its Margin: "Al-Intisaf min al-Insaf" by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, First Edition, 1424 AH (2003 CE), Modern Library.
- Al-Iqtrab fi Usul al-Nahw by Jalal al-Din Al-Suyuti, Edited and Commented by Abdul Hakim Atiya, Revised and Introduced by Alaa Al-Din Atiya, Second Edition, 1427 AH (2006 CE), Dar Al-Bayruti.
- Al-Jami' al-Saghir wa Ziyadatihi by Jalal al-Din al-Suyuti.
- Al-Jann al-Dani fi Huruf al-Ma'ani by Abu Muhammad Al-Muradi, Edited by Dr. Fakhr al-Din Qubawa and Prof. Muhammad Nadim Fadel, First Edition, 1413 AH (1992 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.
- Al-Jumal fi al-Nahw by Abu al-Qasim Al-Zajjaji, Edited and Introduced by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Risalah Foundation, Dar Al-Amal, First Edition, 1404 AH (1984 CE) .
- Al-Jumal fi al-Nahw by Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi, Edited by Dr. Fakhr al-Din Qubawa, Fifth Edition, 1416 AH (1995 CE).
- Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab by Abu al-Abbas al-Mubarrad, Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Third Edition, 1417 AH (1997 CE)
- Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamidh al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wajuh al-Ta'wil" by al-Zamakhshari, Edited,

Authenticated, and Arranged by Mustafa Husayn Ahmad, Third Edition, 1407 AH (1987 CE), Dar al-Rayan for Heritage in Cairo - Dar al-Kutub al-Arabi in Beirut.

- Al-Kawkab al-Durari fi Sharh Sahih al-Bukhari" by Muhammad bin Yusuf Shams al-Din al-Kirmānī, First Edition 1356 AH (1937 CE), Second Edition 1401 AH (1981 CE), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon.
- Al-Khassais by Ibn Jinni, Edited by Muhammad Al-Najjar, Egyptian Book Organization, Scientific Library.
- Al-Khassais by Ibn Jinni, Fourth Edition, General Egyptian Book Organization.
- Al-Kilayat Mujam fi al-Mustalahat wa al-Furuq al-Lughawiyyah" by Ayyub al-Kafawi, Edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Al-Risalah Foundation, Beirut.
- Al-Kitab" by Sibawayh, Edited by Abd al-Salam Harun, Third Edition, 1408 AH (1988 CE), Al-Khanji Library, Cairo.
- Al-Kitab" by Sibawayh, Edited by Abdul Salam Harun, Third Edition, 1408 AH (1988 CE), Al-Khanji Library, Cairo.
- Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab" by Al-Akbari, Edited by Dr. Abdul Ilah al-Nabhani, First Edition, 1416 AH (1995 CE), Dar al-Fikr, Damascus.
- Al-Luma' fi al-Arabiyah" by Ibn Jinni, Edited by Fayiz Fares, Cultural Books House, Kuwait.
- Al-Maqasid al-Hasanah fi Bayan Kathir min al-Ahadith al-Mashhurah 'ala al-Alsinah" by Shams al-Din Muhammad bin Abd al-Rahman al-Sakhawi, Edited by Muhammad Uthman al-Khasht, Dar al-Kutub al-Arabi, Beirut, First Edition, 1405 AH (1985 CE)
- Al-Maqasid al-Shafiyyah fi Sharh al-Khilasah al-Kafiyah" by

Abu Ishaq al-Shatibi, Edited by Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymin, Dr. Muhammad Al-Banna, Dr. Ayad Al-Thubayti, Dr. Abdul Majeed Qatamish, Dr. Suleiman Al-Aid, First Edition, 1428 AH (2007 CE), Institute of Scientific Research and Heritage Revival, Umm Al-Qura University, Mecca.

- Al-Masa'il al-Askariyat fi al-Nahw al-Arabi" by Abu Ali al-Farsi, Edited by Dr. Ali Jabir al-Mansouri, Dar al-Ilmiyah al-Dawliyah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2002 CE.
- Al-Masa'il al-Halbiyat" by Abu Ali al-Farsi, Edited by Dr. Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus - Dar al-Manarah, Beirut, First Edition, 1407 AH (1987 CE)
- Al-Mufassal fi San'at al-I'rab" by al-Zamakhshari, Edited by Dr. Ali Bou Malham, First Edition, 1993, Dar al-Hilal, Beirut.
- Al-Muhtali bial-Athar" by Abu Muhammad bin Hazm al-Andalusi, Edited by Abdul Ghaffar Suleiman al-Bandari, Dar al-Fikr, Beirut.
- Al-Muhtasib fi Tabyin Wajh Shawa'iz al-Qira'at wa al-Izah 'Anha" by Ibn Jinni, Edited by Ali al-Najdi Nasif, Abdul Halim al-Najjar, Abdul Fattah Ismail Shalabi, Second Edition, Sarkan Printing and Publishing House.
- Al-Mu'jam al-Mufassal fi Shawa'hid al-Arabiyyah" by Dr. Emil Badee' Ya'qub, First Edition, 1417 AH (1996 CE), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Al-Mu'jam al-Wasit" by a group of linguists at the Arabic Language Academy in Cairo, Second Edition, 1392 AH (1972 CE), Arabic Language Academy in Cairo.
- Al-Munṣif" by Ibn Jinni, Dar Ihya' al-Turath al-Qadim, First Edition, 1373 AH (1954 CE).

- Al-Muqtadab" by Al-Mubarrad, Edited by Muhammad Abdul Khaliq Azimah, Alam al-Kutub, Beirut.
- Al-Musa'id fi Taysir al-Fawaid" by Ibn 'Aqil, Edited by Muhammad Kamil Barakat, First Edition, 1400-1405 AH (1980-1985 CE), Publisher: Umm Al-Qura University, Dar al-Fikr, Damascus, Dar al-Madani, Jeddah.
- Al-Mustawfa fi al-Nahw" by Kamal al-Din Ali al-Farakhani, Edited, Presented, and Commented by Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Arab Culture Publishing House, Cairo, 1407 AH (1987 CE)
- Al-Nahwiyyun wa al-Hadith al-Sharif" by Dr. Khalil Baniyan al-Hasoun, First Edition, 1436 AH (2016 CE), Dar Jarir.
- Al-Nawadir fi al-Lughah" by Abu Zaid al-Ansari, Edited and Studied by Dr. Muhammad Abdul Qadir Ahmad, First Edition, 1401 AH (1981 CE), Dar al-Shorouk.
- Al-Nukat fi Tafsir Kitab Sibawayh wa Tubayin al-Khafi min Lafzihi wa Sharh Abiyatihi wa Ghareebih" by Al-A'lam al-Shintamari, Study and Editing by Professor Rashid Belhabib, 1420 AH (1999 CE), Kingdom of Morocco, Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- alqamus almuhit Al-Fayrouzabadi, edited by: Al-Resala Foundation's Heritage Investigation Office, under the supervision of: Muhammad Naeem Al-Arqsusi, eighth edition, 1426 AH - 2005 AD, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon
- alqias fi allughat alearabiat by Muhammad Khudhair Hussein, Salafi Printing Press, Cairo, 1353.
- Al-Sahah Taj al-Lughah wa Sahah al-Arabiyyah by Al-Jawhari, Edited by Ahmad Abdul Ghafur Attar, Fourth

Edition, 1407 AH (1987 CE), Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut.
- Al-Sahebi fi Fiqh al-Lughah al-Arabiyyah wa Masa'ilaha wa Sunan al-Arab fi Kalamiha by Ibn Fares.
- Al-Shi'r wa al-Shu'ara by Ibn Qutaybah, Edited and Explained by Ahmed Muhammad Shakir, Dar Al-Ma'arif, 1119 AH.
- Al-Sunan Al-Kubra by Al-Nasa'i, Edited and Hadiths Collected by Hasan Abdul Mun'im Shalabi, Supervised by Shuayb Al-Arnaut, Preface by Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Risalah Foundation, Beirut, First Edition, 1421 AH (2001 CE).
- Al-Tabsirah wa al-Tadhkirah by Abu Muhammad Al-Saimari, Editing by Fathi Ahmad Mustafa Ali Al-Din, First Edition, 1402 AH (1982 CE), Dar Al-Fikr, Damascus.
- Al-Tazil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tasheel by Abu Hayyan Al-Andalusi, Edited by Dr. Hassan Hindawi, First Edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-'Uddah fi I'rab al-'Umdah by Badr al-Din Abu Muhammad Abdullah al-Imam al-Alamah ibn Farhun, Edited by Abu Abd al-Rahman Adil ibn Saad, Dar Ibn Kathir, Doha, First Edition.
- al'usul fi alnahw by Ibn Al-Siraj, edited by Abdul Mohsen Al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Lebanon - Beirut.
- Amali ibn al-Hajib by Osman bin Omar Al-Hajib, Study and Editing by Dr. Fakhru Saleh Suleiman Qadara, Dar Amar, Jordan, Dar Al-Jil, Beirut, 1409 AH (1989 CE)
- Asharah Shu'ara Muqallun by Dr. Khatim Saleh al-Damin, Ministry of Higher Education - University of Baghdad, 1411 AH (1990 CE)

- awdah almasalik 'iilaa 'alfiat abn malik Ibn Hisham AlAnsari, edited by: Youssef Sheikh Muhammad Al-Baqa'i, Dar Al-Fikr.
- Badi' Al-Quran by Ibn Abi Al-Iṣba', Introduction and Editing by Hafni Muhammad Sharaf, Nahdat Misr for Printing, Publishing, and Distribution.
- by Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani, edited by Sheikh Ahmad Azoo Inayah, with introductions by Sheikh Khalil Al-Mays and Dr. Wali Al-Din Saleh Farfour, First Edition, 1419 AH - 1999 AD, Dar Al-Kutub Al-Arabi.
- Da'if al-Jami' al-Saghir with Additions: "Al-Fath al-Kabir" by Muhammad Nasir al-Albani, Supervised by Zuhayr al-Shawish, Islamic Office.
- Dhururat al-Shi'r by Abu Said al-Sirafi, Edited by Dr. Ramadan Abd al-Tawab, Dar al-Nahdah al-Arabiyyah, First Edition.
- Diwan Abdul Rahman ibn Hassan Al-Ansari: Collection and Editing" by Dr. Sami Maki Al-Ani, Al-Ma'arif Printing Press, Baghdad, 1971.
- Diwan Abi Talib Am Al-Nabi Sallahu 'Alayhi Wasallam: Haqquhu wa Sharhuhu Dar Al-Kutub Al-Arabi, Beirut, First Edition, 1414 AH (1994 CE).
- Diwan Al-'Ajaj" by Dr. Abdul Hafiz Al-Satli, Atlas Library, Damascus.
- Diwan Al-A'sha Al-Kabir by Maimun ibn Qais, Edited by Dr. Muhammad Husayn, Maktabat Al-Adab, The Model Printing Press.
- Diwan Al-Farazdaq, Edited and Presented by Ali Faour,

First Edition, 1407 AH (1987 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.

- Diwan Al-Hamasa by Abu Tammam bin Habib bin Aws Al-Ta'i, Edited by Dr. Abdullah bin Abdulrahim Asilan, 1401 AH (1981 CE), The Scientific Council, Imam Muhammad bin Saud University.
- diwan alqatamii :eumar altaghalubi study and investigation: Dr. Mahmoud Al-Rubaie, Egyptian General Book Authority, 200164 - Diwan Kaab bin Malik Al-Ansari, edited and explained by: Majeed Trad, first edition 1997 AD, Dar Sader Beirut.
- Diwan Emrlel Qays" by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Fourth Edition, Dar Al-Ma'arif.
- Diwan Hassan ibn Thabit by Professor Abdul Mahna, Second Edition, 1414 AH (1994 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.
- Diwan Hatim al-Tai" by Dar Sader, Beirut, 1401 AH (1981 CE) .
- Diwan Jarir" by Beirut, 1406 AH (1986 CE) .
- Diwan Ka'b ibn Malik Al-Ansari" by Majid Tarad, First Edition, 1997 CE, Dar Sader, Beirut.
- Diwan 'Umar ibn Abi Rabi'ah" by Dr. Fayez Muhammad, Second Edition, 1416 AH (1996 CE), Dar Al-Kutub Al-Arabi, Beirut.
- Dura'ir al-Shi'r by Ibn Asfour al-Ishbili, Edited by Sayyid Ibrahim Muhammad, First Edition, 1980 CE, Dar al-Andalus for Printing and Publishing.
- Durat al-Ghawwas fi Aw'ham al-Khawwas by Abu Muhammad Al-Hariri, Edited by 'Arafat Matruji, Al-Risalah

Foundation, Beirut, First Edition, 1418 AH (1998 CE)

- ealal alnahw Abu Al-Hasan Muhammad bin Al-Warraq, edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, first edition 1420 AH - 1999 AD, Al-Rushd Library – Riyadh
- fath almughith bisharh 'alfiat alhadith The Iraqi Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad al-Sakhawi, edited by: Ali Hussein Ali, first edition 1424 AH - 2003 AD, Sunnah Library – Egypt
- fayd nashr alainshirah min rawd tayi alaiqtirah Abu Abdullah Muhammad bin Al-Tayeb Al-Fassi, edited and explained by: Mahmoud Yusuf Al-Fajal, first edition 1421 AH - 2000 AD, Research House for Islamic Studies and Heritage Revival.
- Ham' al-Hawamish fi Sharh Jam' al-Jawamish" by Al-Suyuti, Edited by Abdul Hamid Hindawi, Al-Maktaba al-Tawfiqiyya, Egypt
- hashiat alsubaan ealaa sharh al'ashmuni li'alfiat abn malik by Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban, first edition 1417 AH - 1997 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon
- Hashiyat al-Khadrī ʻalā Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalā Alfīyah Ibn Mālik by Abu al-'Arfan Muhammad ibn Ali al-Sabani, First Edition, 1424 AH (2003 CE), Dar Al-Fikr.
- Hashiyat al-Shihab 'ala Tafsir al-Baydawi, al-Masmua: Inayat al-Qadi wa Kifayat al-Radi ʻala Tafsir al-Baydawi by Shihab al-Din Ahmad al-Masri al-Hanafi, Dar Sader, Beirut.
- Hashiyatan min Hawashi Ibn Hisham 'ala Alfiyah Ibn Malik, Study and Editing by Ibn Hisham al-Ansari, Edited by Jabir al-Surai', Supervised by Dr. Ibrahim bin Saleh Al-Awfi,

Ph.D. Dissertation, 1439-1440 AH.

- Iidhah Shawahid al-Iidhah by Abu Ali Al-Qaisi, Study and Editing by Dr. Muhammad bin Hamoud Al-Dajani, First Edition, 1408 AH (1987 CE), Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, Lebanon.
- 'iirshad alfuhul 'iilaa tahqiq alhaqi min eilm al'usul
- 'iirshad alqasid 'iilaa 'asnaa almaqasid by Muhammad bin Ibrahim bin Saad Al-Ansari Al-Sanjari Al-Bukhari, known as Ibn Al-Ikfaani, corrected by Muhammad Salim Al-Amadi, Publisher: Asaad Bak Haider, Edition, 1322 AH, Beirut.
- I'rab al-Quran by Abu Ja'far Al-Nahhas, Annotations and Comments by Abdul Moneim Khalil Ibrahim, First Edition, Publisher: Muhammad Ali Beydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut.
- Jami' al-Masanid by Ibn al-Jawzi, Edited by Dr. Ali Husayn Al-Bawab, First Edition, 1426 AH (2005 CE), Maktabat Al-Rashad, Riyadh.
- Jami' al-Usul fi Ahadith al-Rasul by Ibn al-Athir al-Jazari, Editing by Abdul Qadir al-Arnaut, Additional Editing by Bashir Ayyun, First Edition, Publisher: Maktabat Al-Hilwani, Al-Falah Printing Press, Dar Al-Bayan Library.
- Jumharat al-Lughah by Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan ibn Durayd Al-Azdi, Edited by Ramzi Munir Baalbaki, First Edition, 1987, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut.
- Kashaf Istilahat al-Funun wa al-'Ulum" by Muhammad bin Ali al-Faruqi al-Hanafi al-Tahani, Edited by Dr. Ali Dahrouj, Introduction, Supervision, and Review by Dr. Rafiq al-Ajam, First Edition, 1996 CE, Dar al-Fikr, Beirut.
- Kashf al-Khafa' wa Mizil al-Illbas 'Amma Ishtar Min al-

Ahadith 'ala Alsinat al-Nas" by Ismail al-Jurahi, al-Qudsi Library, Cairo, 1351 AH.

- Khazanat al-Adab wa Ghayat al-Arab by Ibn Hujjah al-Hamwi, Edited by Essam Shaqiyu, Latest Edition 2004 CE, Dar and Maktabat Al-Hilal, Beirut, Dar Al-Bahar, Beirut.
- Khazanat al-Adab wa Lub Lubab Lisān al-'Arab by Abdul Qadir ibn 'Umar Al-Baghdadi, Edited and Explained by Abdul Salam Muhammad Harun, Fourth Edition, 1418 AH (1997 CE), Maktabat Al-Khanji, Cairo.
- Kitab al-Af'al by Sa'id ibn Muhammad al-Ma'afiri al-Qurtubi, Edited by Husayn Sharaf, Reviewed by Muhammad Mahdi Alami, Dar al-Sha'b, Riyadh, 1395 AH (1975 CE)
- Kitab al-'Ayn" by al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi, Edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi, Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Dar and Library al-Hilal.
- Kitab al-Shi'r" or "Sharh al-Abyat al-Mushkilah al-I'rab by Abu Ali al-Farsi, Edited and Explained by Mahmoud Muhammad al-Tanahi, First Edition, 1408 AH (1988 CE), Madani Press - Al-Khanji Library, Cairo.
- Kitab al-Ta'rifat by Ali ibn Muhammad al-Jurjani, Corrected and Authenticated by a Group of Scholars under the Supervision of the Publisher, First Edition, 1403 AH (1983 CE), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
- Lisan al-Arab" by Ibn Manzur, Third Edition, 1414 AH, Dar Sadir, Beirut.
- Lughat al-Shi'r - Dirasah fi al-Darurah al-Shi'riyyah by Muhammad Hamasa Abdul Latif, First Edition, 1416 AH (1996 CE), Dar al-Shuruq.
- Ma Yajuz li al-Sha'ir fi al-Darurah" by Muhammad bin Ja'far

al-Qazaz al-Tamimi, Edited and Presented by Dr. Ramadan Abdul Tawab and Dr. Salah al-Din al-Hadi, Dar al-Arubah, Kuwait, supervised by Dar al-Fusha in Cairo.

- Ma Yansarif wa Ma La Yansarif" by Abu Ishaq al-Zajjaj, Edited by Huda Mahmoud Qara'a, Supervised by Muhammad Tawfiq 'Awaidah, Published by the Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Heritage, Cairo, 1391 (1971)
- Ma'ani al-Quran" by Al-Akhfash, Edited by Dr. Huda Mahmoud Qara'a, First Edition, 1411 AH (1990 CE), Al-Khanji Library, Cairo.
- Ma'ani al-Quran" by Al-Farra', Edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdul Fattah Ismail Shalabi, First Edition, Egyptian House for Authorship and Translation, Egypt.
- Majmu' al-Ash'ar al-Arab" which includes "Diwan Ru'bah bin al-Ajjaj," Qutaibah Printing and Publishing House, Kuwait.
- Masabih al-Jami' al-Sahih" by Muhammad bin Abi Bakr al-Dimashqi, Edited and Authenticated by Nur al-Din Talib, Dar al-Nawadir, Syria, First Edition, 1430 AH (2009 CE)
- Masa'il Khilafiya fi al-Nahw" by Abu al-Baqa' al-'Akbari, Edited by Muhammad Khayr al-Halawani, Dar al-Shuruq al-Arabi, Beirut, First Edition, 1412 AH (1992 CE)
- Mashakil Mawatta Malik ibn Anas" by Abu Muhammad Abdullah bin al-Sayyid al-Batiliyusi, Edited by Taha Ali al-Tunisi, Dar Ibn Hazm, Lebanon, First Edition, 1420 AH (2000 CE.(
- Mawsul al-Talab ila Qawa'id al-I'rab" by Khalid bin Abdullah al-Jarjawi al-Azhari, Edited by Abdul Karim Mujahid,

Publisher: Al-Risalah, Beirut, First Edition, 1415 AH (1996 CE)

- Mothal al-Muqarrib" by Ibn Asfour al-Ishbili, Edited by Salah Saad Muhammad al-Maliti, Dar al-Afaq al-Arabiyyah, Cairo, First Edition, 1427 AH (2006 CE)
- Mughni al-Labib 'An Kutub al-A'arib" by Ibn Hisham al-Ansari, Edited by Dr. Mazen al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, Sixth Edition, 1985, Dar al-Fikr, Damascus.
- Mujam al-Amthal" by Abu al-Fadl Ahmad bin Muhammad al-Maydani, Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Publisher: Dar al-Ma'arif, Beirut, Lebanon.
- Mu'jam al-Lughah al-Arabiyyah al-Mu'asirah" by Ahmad Mukhtar Omar, First Edition, 1429 AH (2008 CE), Alam al-Kutub, Cairo.
- Mu'jam al-Mustalahat al-Nahwiyyah wa al-Sarfyyah" by Dr. Muhammad Samir Najib, Al-Risalah Foundation, Dar al-Furqan, Beirut, First Edition, 1405 AH (1985 CE)
- Mu'jam al-Mustalahat al-Nahwiyyah wa al-Sarfyyah" by Dr. Muhammad Samir Najib, First Edition, 1405 AH (1985 CE), Al-Risalah Foundation, Beirut.
- Mu'jam al-Shawahid al-Shi'riyyah" by Sheikh Abdul Rahman al-Yamani, Edited by Muhammad Aziz Shams, First Edition, 1434 AH, Dar 'Alam al-Fawa'id.
- Mu'jam Muqayyis al-Lughah" by Ibn Fares, Edited by Abdul Salam Harun, 1399 AH (1979 CE), Dar al-Fikr.
- Mu'jam Taqwim al-Lughah wa Takhleesuha min al-Akhata' al-Sha'i'ah" by Dr. Hala Amoun, Dar al-Qalam for Printing, Publishing, and Distribution.
- Mukhtasar al-Sahah" by Muhammad bin Abi Bakr al-Razi,

Edited by Yusuf al-Shaykh Muhammad, Fifth Edition, 1420 AH (1999 CE), Modern Library, Dar al-Nomudhajiyah, Beirut - Saida.

- Mukhtasar fi Shawa'iz al-Quran min Kitab al-Badi'" by Ibn Khalawayh, Matnabi Library, Cairo.
- Musnad al-Shihab al-Quda'i" by Abu Abdullah Muhammad bin Salamah al-Quda'i al-Masri, Edited by Hamdi al-Salafi, Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut, Second Edition, 1407 AH (1986 CE)
- Musnad Imam Ahmad ibn Hanbal" by Imam Ahmad ibn Hanbal, Edited by Shu'ayb al-Arnaut, 'Adil Murshid, et al., Supervised by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Risalah Foundation, First Edition: 1421 AH (2001 CE)
- Muwatta Malik" by Imam Malik ibn Anas, Authenticated, Numbered, Hadiths Extracted, and Commented by Muhammad Fu'ad Abdul Baqi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1406 AH (1985 CE)
- Nafh al-Tayyib min Ghars al-Andalus al-Ratib" by Shihab al-Din Ahmad al-Tilimsani, Edited by Ihsan Abbas, First Edition 1968, New Edition 1997, Dar Sader, Beirut, Lebanon.
- Risalat Manazil al-Huruf by Ali ibn Isa al-Rummani, Edited by Ibrahim al-Samurai, Dar Al-Fikr, Oman.
- Sahih al-Bukhari" by Abu Abdullah al-Bukhari, Edited by a Group of Scholars, Sultan Press - The Grand Amiriyah Press, Bulak, Egypt, 1311 AH.
- Sahih al-Bukhari" by Abu Abdullah Muhammad ibn Isma'il al-Bukhari, First Edition, 1423 AH (2002 CE), Dar Ibn Kathir, Damascus - Beirut.

- Sahih Ibn Khuzaymah" by Abu Bakr Muhammad al-Salimi al-Naysaburi, Edited, Annotated, and Hadiths Authenticated by Dr. Muhammad Mustafa al-Azami, Some Hadiths Reviewed by Muhammad Nasir al-Albani, Islamic Office, Beirut.
- Sahih Muslim Sharh al-Nawawi" (Commentary on Sahih Muslim by al-Nawawi) by Abu Zakariya al-Nawawi, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, Second Edition, 1392.
- Sahih Muslim" by Abu al-Husayn Muslim ibn al-Hajjaj al-Naysaburi, Edited by Muhammad Fuad Abdul Baqi, Isa al-Babi Press, Cairo, 1374 AH (1955 CE) .
- Sharh Al-Ashmunni 'ala Alfiyah ibn Malik" (Explanation of Al-Ashmunni on the Thousand Verses of Ibn Malik) by Ali ibn Muhammad Al-Ashmunni, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, First Edition, 1419 AH (1998 CE) .
- Sharh al-Fardi 'ala Alfiyah ibn Malik by Shams al-Din al-Fardi al-Hanbali, Edited by Muhammad Mustafa al-Khatib, First Edition, 1439 AH (2018 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Lebanon, Beirut.
- Sharh al-Kafiyyah al-Shafi by Jamal al-Din ibn Muhammad al-Tayy, Edited and Presented by Abdul Mun'im Ahmad Hriday, First Edition, 1402 AH (1982 CE), Umm Al-Qura University, Research Center for Islamic Heritage Revival, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Mecca, Saudi Arabia.
- Sharh al-Luma by Ibn Burhan al-Akbari, Edited by Dr. Fayez Fares, First Edition, 1404 AH (1984 CE), Al-Silsilah Al-Turathiyah.
- Sharh al-Mufassal by Ibn Ya'ish, Prepared by Dr. Emil Badi' Yaqoub, First Edition, 1422 AH (2001 CE), Dar Al-Kutub

Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.

- Sharh al-Muqaddimah al-Muhasabah by Tahir ibn Ahmad ibn Babshad, Edited by Khalid Abdul Karim, First Edition, 1977 CE, Al-Asriyyah Printing, Kuwait.
- Sharh al-Radi 'ala al-Kafiyyah by Muhammad bin Al-Hasan Al-Istirabadi Al-Radi, Edited by Dr. Hasan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, Islamic University of Imam Muhammad bin Saud, Research Deanship, 1417 AH (1966 CEV) .
- Sharh al-Shawahid al-Shi'riyah fi Umat al-Kutub al-Nahwiyah by Muhammad ibn Muhammad Hassan Shurrab, First Edition, 1427 AH (2007 CE), Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon.
- Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih by Khalid al-Azhari, Edited by Muhammad Basal 'Ayoun al-Sud, First Edition, 1421 AH (2000 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
- Sharh Diwan al-Hamasah by Abu Ali Al-Marzouqi, Edited by Ghraid Al-Shaikh, General Indexes by Ibrahim Shams al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Lebanon, Beirut, First Edition, 1424 AH (2003 CE) .
- Sharh Ibn al-Nazim 'ala Alfiyah ibn Malik by Badr al-Din Muhammad ibn Malik, Edited by Muhammad Basal 'Ayoun al-Sud, First Edition, 1420 AH (2000 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
- Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyah ibn Malik by Ibn 'Aqil Al-Hamdani, Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Twentieth Edition, 1400 AH (1980 CE), Dar Al-Turath, Cairo, and Dar Misr lil-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi.'
- Sharh Jumal al-Zajjaji by Ibn 'Asfur al-Ishbili, Preface and Margins by Fawwaz al-Sha'ar, Supervised by Dr. Emil

Yaqoub, First Edition, 1419 AH (1998 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.

- Sharh Kitab al-Hudud fi al-Nahw by Abdullah al-Fakahi, Edited by Dr. Al-Mutawalli Ramadan, Wahba Library, Cairo, Second Edition, 1414 AH (1993 CE.)
- Sharh Kitab Sibawa by Al-Ramani, Edited by Saif Al-Arifi, Supervised by Dr. Turki bin Suhu Al-Otaibi, Imam Muhammad bin Saud University, Riyadh, 1418 AH (1988 CE)
- Sharh Kitab Sibawayh by Abu Said Al-Sirafi, Edited by Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, First Edition, 2008 CE, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.
- Sharh Shawa'id al-Mughni by Jalal al-Din al-Suyuti, Edited and Annotated by Ahmad Zafir Kujan, Additional Comments by Sheikh Muhammad Mahmoud al-Shanqiti, Edition of 1386 AH (1966 CE), Arabic Heritage Committee.
- Sharh Tasil al-Fawaid by Ibn Malik al-Ta'i, Edited by Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badi al-Makhtun, First Edition, 1410 AH (1990 CE), Hajr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising.
- Sharh 'Umdat al-Hafiz wa 'Umdat al-Lafiz by Jamal al-Din Muhammad ibn Malik, Edited by Adnan Abdul Rahman al-Duri, Al-Ani Printing Press, Baghdad, 1397 AH (1977 CE).
- Shawahid al-Tawdih wa al-Tashih li-Mushkilat al-Jami' al-Sahih by Jamal al-Din ibn Malik Al-Andalusi, Edited by Dr. Taha Mohsen, Second Edition, 1413 AH, Ibn Taymiyyah Library.
- Shi'r al-Harith ibn Khalid al-Makhzumi by Dr. Yahya Al-Jubouri, First Edition, 1392 AH (1972 CE), Naiman Printing

Press, Najaf.
- Shi'r al-Khawarij by Ihsan Abbas, Dar Al-Thaqafah, Lebanon, Beirut, Third Edition, 1974 CE.
- Shi'r Nusayb ibn Rabah, Collected and Introduced by Dr. Dawood Saloom, Arshad Printing Press, Baghdad, 1967.
- Sibawayh wa al-Darurah al-Shi'riyyah by Dr. Ibrahim Hassan, Hassan Printing Press, Cairo, First Edition, 1403 AH (1983 CE).
- Sirr Sun'at al-I'rab by Abu al-Fath ibn Jinni, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, First Edition, 1421 AH (2000 CE.(
- Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha by Al-Qalqashandi, Edited and Commented by Muhammad Husayn Shams al-Din, First Edition, 1407 AH (1987 CE), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut.
- Sunan Abi Dawood" by Abu Dawood al-Sijistani, Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Modern Library, Sidon, Beirut.
- Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi by Jalal Al-Din Al-Suyuti, Edited by Abu Qutaybah Nazir Muhammad Al-Faryabi, Dar Taybah.
- Tafsir al-Masail al-Mushkilah fi Awal al-Muqtadab by Abu al-Qasim Said Al-Farqi, Edited by Dr. Samir Ahmad Maalouf, Institute of Arabic Manuscripts in Cairo, 1993.
- tahsil eayn aldhahab min maedin jawahir al'adab fi eilm mujazat alearabi: al'aelam alshantamrii , verified and commented on by: Zuhair Sultan, Al-Risalah, Beirut, second edition 1415 AH - 1994 AD.
- Tahzib al-Lughah by Muhammad bin Ahmad Al-Azhari Al-Harawi, Edited by Muhammad Awad Murab, First Edition,

2001, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut.

- Takhlis al-Shawahid wa Takhis al-Fawaid by Ibn Hisham Al-Ansari, Editing and Commentary by Dr. Abbas Mustafa Al-Salhi, First Edition, 1406 AH (1986 CE), Dar Al-Kutub Al-Arabi.
- Talik al-Faraid 'ala Tashil al-Fawa'id by Badr al-Din Al-Dimashqi, Edited by Dr. Muhammad bin Abdul Rahman Al-Mufdi, First Edition, 1403 AH (1983 CE)
- Tamhd al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id by Muhammad bin Yusuf Al-Halabi Al-Masri, known as Nazir Al-Jaysh, Study and Editing by Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar Al-Salam, Cairo, First Edition, 1428 AH.
- Tas-hil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid by Muhammad bin Malik Al-Tayyib, Edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar Al-Kutub Al-Arabi, Cairo, 1387 AH (1968 CE)
- Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiah Ibn Malik by Ibn Umm Qasim al-Muradi, Explanation and Editing by Abdul Rahman Ali Suleiman, First Edition, 1428 AH (2008 CE), Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Tawjīh al-Lum'ah by Ahmad ibn al-Husayn al-Khabbaz, Study and Editing by Dr. Fayiz Zaki Muhammad Diab, Second Edition, 1428 AH (2007 CE), Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Arab Republic of Egypt.
- Usul al-Nahw al-Arabi by Dr. Muhammad Khair Al-Halawani, Second Edition, Publisher: Al-Atlas.